اخترنا لك ٧٤

الاشتراكية في تطور

بقلم : جورج هربرت كول

اخترنا لك :

٧٤

الاشتراكية في تطور

بقلم

جورج هربرت كول

طبع بمطابع شركة الاعلانات الشرقية

الرئيس جمال عبد الناصر

مقـــــدمة

صدر كتاب الاشتراكية فى تطور عام ١٩٣٨ . وقد ضمنه الكاتب عدة مقالات نشر بعضها من قبل ، غير أنه أعاد صياغتها لتظهر فى صورة كتاب .

وهذه المقالات ـ او الدراسات ـ تجمعها وحدة الموضوع ، فهى تتناول المسائل التالية :

- ظهور الحركة العمالية
- تطور السياسة العمالية فى بريطانيا
- تطور نظام الشركات المساهمة
- الماركسية فى العالم الحديث
- ازمة الاشتراكية الاوروبية
- مستقبل الاشتراكية
- هل يمكن للرأسمالية ان تعيش ؟
- فى الطريق الى الاشتراكية

وكتاب «الاشتراكية فى تطور» ليس الكتاب الوحيد الذى ألفه الكاتب البريطانى جورج كول : فلقد ألف فى هذا الميدان ـ ميدان الدراسات الاشتراكية والاقتصادية ـ عددا كبيرا من الكتب التى كانت ثمرة لدراسة عميقة للاوضاع الحالية فى بريطانيا

وفى القارة الاوروبية ، والولايات المتحدة ، كما كانت ثمـــرة لحياته الطويلة الحافلة بالنشاط فى الميدان الاجتماعى والسياسى. ومن أهم هذه المؤلفات :

مبادىء الاشتراكية ــ و ــ تعريف الاشـتراكية النقابيـة من جديد ــ و ــ قضية الاشتراكية ــ و ــ أجهـزة التخطيط الاشتراكى ــ و ــ الاشتراكية الفابية ــ و ــ التعاون فى بريطانيا ــ و ــ معنى الماركسية ــ و ــ الاقتصاد الاشـتراكى ــ و ــ مقالات فى النظرية الاجتماعية ــ و ــ الحركة التعاونية فى مجتمع اشتراكى ــ وقد ظهر هذا الكتاب الاخير عام ١٩٥١ ، وهو يقوم الآن بتأليف كتاب ضخم بعنوان «تاريخ الفكر الاشتراكى» وقد ظهرت منه عدة أجزاء ولم يتم بعد .

حياته ونشاطه :

ولد جورج دوجلاس هوارد كول فى ٢٥ من سبتمبر عـام ١٨٨٩ ، وكان ميلاده فى كامبريدج بانجلترا التحق كول بمدرسة القديس بول بلندن ، ثم التحق بكلية بالميول بأكسفورد وحصل على البكالوريوس عام ١٩١٢ والماجستير عام ١٩١٥ . وعمل كول مساعد استاذ فى كلية ارمسترونج بجامعة دورهام . واخذ يلقى محاضرات فى الاقتصاد فى جامعة لندن وأكسفورد .

ويعتبر جورج كول من الاشتراكيين الفابيين ، وهو أيضـا

عضو فى حزب العمال وقد ظل عدة سنوات رائدا للاشتراكية النقابية ، ولعب منذ صباه دورا كبيرا فى الحركة الاشتراكية . وقد كان رئيسا للجمعية الاشتراكية بجامعة اكسفورد ورئيسا للاتحاد الاشتراكى بالجامعة . وهو الآن رئيس لنادى العمال بجامعة اكسفورد ورئيس لهيئة الأحزاب العمالية بالجامعة ، وصار كول رئيسا للجمعية الفابية فى الفترة ما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٩ ، وقد ارتبط بها بفضل الابحاث التى قام بها هناك ، وهذه الأبحاث تدور حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد ساعد كول على ظهور عصبة النقابات الوطنية عام ١٩١٥ كما أنه رئيس للجمعية الدولية للدراسات الاشتراكية .

ويعتبر كول حجة فى مسائل العمال ، وحجة فى مسائل الاقتصاد وهو يجيد الحديث عن هاتين المسألتين ويربطهما بالميدان الصناعى .

هذا وتساعده زوجته فى اعداد بعض هذه الدراسات ، وهى بدورها خبيرة فى هذا المجال .

والى جانب المؤلفات الكثيرة التى أشرنا اليها سابقا الف كول الكتب التالية فى الفترة ما بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٥١ :

الحكم الذاتى فى مجال الصناعة ـ وعالم العمال ـ و ـ العمل والعمال فى سنى الحرب ـ و ـ الديموقراطية فى مجال الصناعة ـ و ـ عاطل : دراسة فى التعطل ـ و ـ موجز تاريخ

الحركة العمالية ـ و ـ المدخل الى النقابيةالعمالية ـ و ـ الاجور ـ و ـ العمل والعمال فى الكومنولث ـ و ـ الفوضى والنظام فى الصناعة ـ و ـ مستقبل الحكم المحلى ـ و ـ العمل المنظم ـ و ـ النظام الاقتصادى ـ و ـ السياسة والادب ـ و ـ الذهب والائتمان والتوظف ـ و ـ دراسة فى اقتصاديات العالم ـ و ـ العلاقة بين النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية ـ و ـ مرشد السياسة ـ و ـ هل نستطيع ان نتطلع الى الغد ؟ ـ هذا الكتاب وضعه المؤلف بالاشتراك مع كتاب آخرين ـ و ـ تخطيط للديموقراطية فى بريطانيا ـ و ـ مبادىء التخطيط الاقتصادى ـ و ـ الحكم المحلى والحكم الاقليمى ـ و ـ ما قصده ماركس بالفعل ـ و ـ أوروبا والمستقبل ـ و ـ سيرة روبرت أوين ـ و ـ فى سبيل القضاء على التعطل ـ و ـ النقود حاضرها ومستقبلها .

وقد ظهر لجورج كول فى الأيام الأخيرة الجزء الرابع من كتاب «تاريخ الفكر الاشتراكى» ويعتبر هذا الجزء أحدث ما كتبه المؤلف ، وهو بعنوان « الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية » ويتناول الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٣١ ـ

ويمتاز كتاب «تاريخ الفكر الاشتراكى» بانه يجلو لنا صورة عريضة شاملة للموقف فى العالم ونادرا ما يحصل المرء على هذه الصورة فى كتب أخرى .

المقالة الاولى

ظهـــور الحركة العمالية

تبحث هذه المقالة فى ظهور الحركة العمالية والتدليل على مدى أهميتها فى بريطانيا . كما تبحثها ايضا باعتبارها ظاهـرة دولية للنظام الرأسمالى المتطور . ذلك لان الحركة العمالية ثمرة من ثمـار عصر الآلة ، الرأسمالى .

لقد كانت هناك نقابات للعمال ، كما كانت هناك اضرابات قبل ظهور الانتاج الذى يعتمد على الطاقة بزمن طويل — ومن السهل علينا ان نكتشف بوادر الوعى الذى حظيت به الطبقـة العاملة قبل الاختراعات الهائلة التى أحدثت انقلابا فى سـياسة الانتاج الصناعى . ووظيفة العامل فى ظل النظام الانتاجى .

غير أن النقابات العمالية والتنظيمات الخاصة بالطبقة العاملة ، لم تظهر فى صورة حركة كاملة ملموسة فى أواخر القرن الثامـن عشر ، بل لم تكن تعبر عن الطبقةالعاملة حق تعبير : فالانتفاضات الاولىالتىكانت تعبر عن سخط العمال لا تعدو أن تكون احداث شغب للمطالبة بالخبز ، ولا تعدو أن تكون اتجاهات معينـــة تعبر عنها هيئات العمال ومعظمهم من العمال الفنيـــين الذين تخصصوا فى صناعة الصوف مثلا .

والذين ساهموا فى هذه الحركات كانوايفتقرون الى الوعى الكامل لمشكلاتهم ولم ينظروا الى هذه المشكلات على أنها جزء من حركة اجتماعية عامة تمتد لتشمل طبقة اقتصادية بأكملها ـ كانت لهم مشكلاتهم الخاصة ، ومن ثم حاولوا ان يجدوا لهـــا العلاج المناسب عن طريق تنظيم الاضرابات ، أو طلب المعونة من الدولة ، أو القانون الموجود آنذاك وهو طلب يبـوء بالفشـل دائما ـ بل لقد كانت هناك ظروف يقف فيها عامـل الى جانب عامل آخر فى صـناعة مختلفـة وكانت هنـاك حرف تقـوم بتشكيل تنظيمات على مجال اوسع من المجال المحلى ـ ومع هذا كله لم تكن هناك فلسفة ، أو سياسة مشتركة وراء كل هـذه الحركات ـ لم يكن هناك اتجاه واع يرمى الى احداث انقلاب فى العلاقات الطبقية ، أو يعمل على تغيير كيان الدولة .

وبديهى ان تتجـه الى بريطانيـا لتكشف عن بوادر حركة متطورة للطبقة العاملة : ذلك، لأن انتاج الآلة هناك سبق فى نموه أى بلد آخر .

وعلاوة على هذا ، قام نظام الانتاج هذا على أسس راسمالية: فصناعة الصوف كانت تعتمد على النظام الرأسمالى ، حتى قبل ظهور الآلة التى تدار بالطاقة ـ كذلك سارت صناعة التعدين وغيرها على أسس رأسمالية .

وظهرت البروليتاريا فى بريطانيا قبل الانقـلاب الصناعى فى

النصف الاخير من القرن الثامن عشر ـ غير ان الوضع اقتضى ظهور الآلات التى تدار بالطاقة ، كما اقتضى ايضا اتساع نظام المصانع ، حتى تكشف البروليتاريا ، بمختلف فروعها ، وحدة الهدف واحتمال القيام بتنظيم موحد .

كان الأمر فى حاجة الى أشياء أخرى أيضا ـ ونحن اذا أردنا أن نكتشف بوادر الحركة العمالية ـ كطاقة واعية تريد أن تغير النظام الاجتماعى والاقتصادى ـ لم نجد هذه البوادر بين صفوف البروليتاريا القديمة (فى صناعات الصوف او التمدين) وانما نجدها لدى أصحاب الحرف التى تتطلب مهارة يدوية وهؤلاء لم يؤثر ظهور الآلة على أعمالهم تأثيرا كبيرا ـ وبين صفوف هذه الطبقة العليا من العمال ظهرت المحاولات التى ترمى الى خلق نظرة جديدة ، وسياسة جديدة ، قوامها تضافر الطبقة العاملة .

وأول جمعية سياسية للعمال هى ـ جمعية لندن للمراسلة ـ وقد ظهرت هذه الجمعية فى أعقاب الثورة الفرنسية ولا شك أن الدافع وراء ظهور هذه الجمعية هو دافع سياسى اكثر من كونه دافعا اقتصاديا .

كانت الجهود الأولى لهذه الجمعية تهدف الى تنظيم العمال المهرة حتى يقفوا الى جانب الحركات التى تقوم بها الطبقة الوسطى والعليا من أجل الاصلاح السياسى ـ فلم تكن تهدف

اذن الى التعبير عن مطالب الطبقة العاملة بطريقة منظمة ـ لقد هزت الثورة الفرنسية اعضاء الجمعية فهبوا يطالبون بدستور ديموقراطى صرف يعترف بحق الرجال (ان لم يكن الشباب) فى الانتخاب ، دستور يعبر عن مبادىء الثورة الفرنسية « الحرية الاخاء ، المساواة »

لقد اراد الصناع المهرة ـ فى جمعيتهم ـ ان يلعبوا دورا كبيرا فى سبيل الاصلاح السياسى • ولم يكن فى نيتهم ان يقوموا بحركة منفصلة عن الطبقة الوسطى والعليا ، غير انهم ارادوا فى الوقت نفسه ان يكون هناك اعتراف بحقوقهم التى تميزهم عن غيرهم •

بيد انه لم يكن فى مقدور جمعية لندن للمراسلة ـ وغيرها من الهيئات الاخرى التى ظهرت بسرعة فى مانشستر وجلاسجو ، ونيوكاسل ـ ان تنظم نفسها على أساس طبقى عمالى دون أن تفكر عن وعى ـ فى وضعها كطبقة ، أو دون ان تحاول التعبير عن بؤس البروليتاريا التى كانت أدنى منها بكثير من حيث الدخل والثقافة •

لقد رأى اعضاء الجمعية • الذين يجيدون القراءة والكتابة ـ أن عمال المناجم والمصانع (الاميين الفقراء) هم حلفاؤهم الطبيعيون فى هذه المعركة التى يخوضونها ـ كما رأوا انهم زملاؤهم ، وأن الأمر يقتضى ان يقف اعضاء الجمعيات الى جانبهم : من أجل

هذا أخذ الاعضاء يضاعفون مطالبهم ، ويضيفون الى المطالب السياسية البحتة ـ ومن ثم ظهرت الدعوة الى الاصلاحات الاقتصادية من أجل الطبقة العاملة .

وتعتبر هذه الحركة (التى ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر) البداية الحقيقية للتنظيم العمالى الواعى فى بريطانيا ـ غير أنها سحقت قبل ان تتاح لها الفرصة للوصول الى نتائج مثمرة فالذعر قد أصاب الطبقات المهنية من جراء الاحداث التى مرت بها الثورة الفرنسية ، ومن ثم استدارت هذه الطبقات لتبدد شمل اية حركة تتهدد النظم التقليدية للاوليجاركية البريطانية (حكم الاقلية) وعقدت العزم على أن تسحق أية بادرة لتنظيمات متطرفة بين صفوف العمال الذين يشتغلون بالصناعة وخاصة صفوف «البروليتاريا» التى بدأت تتجمع ، فى حشود كبيرة ، فى مناطق التعدين ، ومناطق الصناعات الجديدة ـ وحوكم زعماء «جمعية لندن للمراسلة» باعتبارهم المحرضين الأوائل على ثورة الطبقة العاملة ، ووجهت اليهم تهمة الخيانة . وقضت اجراءات القمع ـ التى قام بها بت ـ على هذه الحركة قضاء مبرما . وصدر قرار بالغاء جمعيات المراسلة عام ١٧٩٩ ، وفى العام نفسه ظهر قانون يقضى بمنع أى نشاط لنقابات العمال .

وظل هذا القانون ساريا المفعول من عام ١٧٩٩ الى عام ١٨٢٤ ولا شك أن السبب فى ظهوره سياسى أكثر مما هو اقتصادى .

فالوثائق القديمة تدل على أن الاجراءات التى اتخذت ضـــد تجمعات الطبقة العاملة كانت تتم بتحريض من الحكومة ـ ولكن، بالرغم من صدور قانون التحريم ، ظلت نقابات العمال على قيد الحياة ، بل بدأت تتفاوض جهرا وأصحاب العمل ومنظماتهم .

ولم يتخذ القانون ضدهم أية اجراءات اللهم الا اذا اتضـح انهم خطر على السياسة .

وبعد وفاة بت خففت الحكومة البريطانية من قبضتها .

ومنذ عام ١٨٠٦ بدأت منظمات الطبقة العاملة تتطور ـ غير أن حروب نابليون وضعت أوزارها وأعقب ذلك أزمة تعطـل واسعة النطاق : اذ تدهورت اسعار الحرب ومطالبها ، وأدى هذا الى ظهور القلاقل فى المناطق الصناعية . وكان أن عاد المسئولون الى سياسة القمع القاسية .

غير أن الوضع الآن يختلف عن سابقه لقد حـاول زعماء الجمعيات ـ فى أواخر القرن الثامن عشر ـ أن يتحدثوا باسـم الطبقة العاملة بأكملها غير أنهم كانوا يفتقرون الى الاستجابـة الكاملة : فالشعب فى ذلك الحين ـ لم يكن ثوريا بطبيعته ، ولم يحاول القضاء على نظام الاقلية الذى رسخت أسسه .

أما فى عام ١٨١٥ فان الموقف قد تغير بصورة كبيرة : فالثورة الفرنسية قد قطعت فى طريقها شوطا هائلا ، وتعلمت جمـوع العمال المتزايدة ـ فى المناجم والمصانـع ـ كيف تتضامـن

من الدرس الذى تلقنته عندما ارتفعت الاسعار اثنـــاء الحرب وظهرت أزمة التعطل بسبب ايقاف حركة التجارة • واليوم نجد الزعماء ــ من الصناع المهرة ــ جموع العمال التى تسير وراءهم ــ وظهر زعماء جدد فى المصانع الجديدة •

لم يكن من الممكن ان تنجح اجراءات القمع مع هذه الروح الجديدة كما نجحت فى الماضى • فلقد كانت الحركة قوية ، كما كانت واسعة النطاق •

بل ان الطبقة الوسطى بدأت تحس بالتذمر ، وأخذ هـذا الاحساس يتزايد بمرور الوقت • ولما وضعت الحرب أوزارها ، واختفى النذير الفرنسى بدأ اصحاب المصانع ، والتجار ، وأصحاب المهن يطالبون بتعديلات ضخمة فى الدستور البريطانى • وأرادت الطبقة الوسطى ايضا اعادة النظر فى الضرائب ، ووضع نظام جديد لافساح المجال أمام تطور الصناعة والتجارة • فلو استطاعت هذه الطبقة أن تقنع الطبقات العاملة لتقف بجانبها ضد الاوليجاركية (استبداد الاقلية) فان الطبقة الوسطى لن تنضم بعد الآن الى الطبقة المهنية البائدة ، التى تعمل على قمع جميع أشكال التنظيمات التى تقوم بها الطبقة العاملة •

وعندما انتعشت التجارة بعد انتهاء الحرب ، ماتت حركات التذمر الكبرى التى ميزت فترة ما بعد سنة ١٨١٥ •

وفى عام ١٨٢٤ وصل نشاط نقابات العمال الى القمة وصاحبه

اضرابات كثيرة فى الاوساط التجارية المختلفة وانزعجت الحكومة لهذه البوادر وحاولت ان تفرض شيئا من سياسة القمع مرة أخرى ـ غير أن قانون نقابات العمال الصادر فى عام ١٨٢٥ قد سمح لهذه النقابات بممارسة نشاطها ، بالرغم من أن الأوامر كانت تحد من هذا النشاط ـ ومهما بلغت هذه الاوامر فى شدتها، فانها كانت ابعد ما تكون عن أوامر الماضى المجحفة ـ ومهما يكن الامر فان الحركة التى قامت بها نقابات العمال البريطانية منذ عام ١٨٢٤ بدأت تنمو بصورة لم يسبق لها مثيل ـ وبرزت الى الوجود تلك الجمعيات التى كانت تجتمع سرا ـ تحت ستار جمعيات الصداقة احيانا .

وفى الوقت نفسه اخذت الطبقات العاملة تلعب دورا هاما فى الميدان السياسى اذ اشتركت فى الشغب الذى أدى فى النهاية الى صدور قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ ، غير أنه تعذر على هذه الطبقات ان تلتزم سياسة مستقلة اذ كان عليها ان تحالف بل تتبع المصلحين من رجال الطبقة الوسطى الذين كانت لديهم القدرة على التعبير عن مطالبهم فى مجلس العموم ..

واستطاع المصلحون ـ من رجال الطبقة الوسطى ـ ان يقنعوا حزب الاحرار بالتدريج ، بان يسيروا شوطا معقولا فى طريق الاصلاح . ولكن ، من المؤكد أنه لم يكن فى نية هؤلاء المصلحين أن يطالبوا بحق التصويت لحلفائهم فى المعركة ـ من

رجال الطبقة العاملة ـ وكانوا على استعداد لاستخدام العمال كعصا يصفعون بها العهد القديم غير انهم كانوا يعارضون حقوق الانسان ويعارضون فكرة حق الانتخاب للجميع .

كان على العمال اذن ان يختاروا احد أمرين : اما ان يفقدوا كل أمل فى الاصلاح البرلمانى بالطرق الدستورية ـ واما أن يؤيدوا مطالب المصلحين من رجال الطبقة الوسطى ، على أمل ان يؤدى القضاء على نظام الاقلية القديم الى استمتاعهم فى النهاية بالديموقراطية السياسية .

ثم ظهر الاتحاد القومى للطبقات العاملة ويرجع السبب فى نشأته الى أن بعض العمال احسوا أن طبقة رجال الاعمال أشد عداوة لهم من الطبقة الارستقراطية وطالب هذا الاتحاد القومى بتخويل حق الانتخاب للبالغين كما طالب بتحقيق الديموقراطية السياسية كاملة غير منقوصة .

ولم يكن هناك أدنى أمل فى نجاحه غير أن ظهوره يعد حدثا هاما فى تاريخ تطور الوعى لدى الطبقات العاملة ، وفى تاريخ الحركة العمالية اذ كان ظهور هذا الاتحاد مبشرا بظهور حركة أصحاب الميثاق فيما بعد ، تلك الحركة الهائلة التى شهدت ثورة الطبقة العاملة بعد انتصار الاحرار والطبقات الوسطى عام ١٨٣٢

فشلت الطبقات العاملة ـ عام ١٨٣٢ ـ فى الحصول على حق الانتخاب بمقتضى قانون الاصلاح وانتهت المعركة بظهور

هيئة من الناخبين من رجال الطبقة الوسطى . وبذا أصبح العمال يخضعون لاصحاب العمل من الناحية السياسية بعد أن كانوا يخضعون لهم من الناحية الاقتصادية فقط ـ وسيطرت على عالم العمال موجة حنق وغضب . وفى اثناء المعركة من أجل الاصلاح ، أخذت حركة نقابات العمال فى النمو وبدأت تتخذ شكلا جديدا بتأثير أفكار رجل من الرجال . ولا يمكن أن نعين رجلا واحدا بالذات باعتباره خالق الاشتراكية الحديثة : ذلك لأن الاشتراكية الحديثة انبعثت فى عقول عدد من المفكرين فى وقت واحد نتيجة للظروف الاقتصادية التى خلقها النظام الرأسمالى .

لقد ظهرت الاشتراكية (كحركة) أول ما ظهرت فى فرنسا . ظهر هذا فى كتابات فوريه وسان سيمون ـ بيد انه يحق لنا أن نعتبر «رويرت أوين» هو مؤسس الاشتراكية البريطانية ، وأول رجل أقام آراءه ومشروعاته الاشتراكية على أساس الاتجاهات الصناعية الجديدة ـ وبفضل أوين اندلعت لأول حركة نقابات العمل فاتخذت لها شكل الثورة وذلك فى العامين اللذين اعقبا صدور قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ . وحصلت الطبقة العاملة ـ فى انجلترا ـ على مبادىء الفلسفة السياسية (على الاقل) لتكسب سخط العمال معنى ، ولتضفى عليه تناسقا .

لم يكن رويرت أوين من الثوار المتمردين غير أنه فوجىء بازمة التعطل والشدة التى أعقبت السلام الذى تميز به عام ١٨١٥

ـ واذ ذاك ظهر روبرت أوين فى ثوب جديد ، فقد أخذ يحث الحكومة ـ فى اصرار ـ على أن تكفل العمل للمتعطلين كما أخذ يطالب بتكوين الجمعيات المحلية التعاونية على غرار المصنع الذى يملكه فى ليو لانارك ـ واعتبر هذا الاجراء ضمانا لاعادة الحياة الاقتصادية الى شرايين البلاد .

لقد كان روبرت أوين يخاطب الحكومة والاغنياء بادىء ذى بدىء ، ولم يكن ينشد تأييد الطبقة العاملة فى مطالبه هذه غيرأن الطبقة الحاكمة لبذت افكاره بصورة حاسمة ـ ولكن حدث أن اهتمت بها طبقة العمال فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر (عام ١٨٢٠ وما تلاه من أعوام) لقد أصر روبرت أوين على أن مبدأ التنافس هو أصل الشرور التى يعانى منها المجتمع الصناعى الجديد . وأوضح انه اذا ما نبذ الرجال فكرة المنافسة، وساهموا ـ متكاتفين ـ فى استغلال الموارد الانتاجية الهائلة التى اتيحت لهم أخيرا ، فان من الممكن حينئذ أن يرتفع مستوى المعيشة للجميع .

وأراد أوين اعادة تشكيل النظام الاقتصادى بأكمله ، على أساس استبعاد باعث الربح الخاص . واحلال التنظيم التعاونى فى المجتمعات المحلية الصناعية والزراعية « التى تتمتع بالحكم الذاتى » وأراد أن يحل هذا النظام محل نظام التشغيل عن طريق السادة الرأسماليين .

وعندما تلقف العمال أفكار أوين ، أدخلوا عليهـــا بعض التعديلات لتوائم أهدافهم • ووجد روبرت آوين استجابة سريعة لآرائه ، وتمثلت هذه الاستجابة فى حركة نقابات العمال التـى أخذت تنمو ، ذلك لأن النظام الرأسمالى كان مكروها من جانبين: جانب الصناع المهرة الذين هدد الانتاج الضخم ما يتمتعون بـه من استقلال ــ وجانب عمال المصانع الجديدة الذين كلفهم نظام الآلة من أمرهم عسرا ــ واتجه الفريقان الى مذهب روبرت أوين، واعتبراه مخرجا من متاعبهم : فقد رأى الصناع المهرة ان مذهب أوين كفيل بان يخلصهم من سيطرة أصحاب العمل الخاص وأن يجعلهم يتمتعون بادارة الصناعات عن طريق منظمات للمنتجين ، تتألف منهم ، وتتمتع بالاستقلال الذاتى ، أمـا عمال المصـانع وعمال المناجم فرأوا أن مذهب أوين يخلصهم من طابع المـــدن الصناعية الجديدة التى أورثتهم الطاعون ، وأنه (أى المذهب) سـيضعهم فى مجتمعـات نموذجية محلية تخضع لاشرافهـم ، وتخدم مصالحهم بطريقة مباشرة •

وفى «قرى التعاون» هذه ، سيقترب العمال من أرضهم التى نزحوا منها قسرا ــ وهناك ، فى هذه القرى سيتحد العمـــل الصناعى مع العمل الزراعى ليتألف منهما نظام متوازن للانتـاج التعاونى •

أما الزعماء ، فرأوا ان مبدأ أوين الجديد يبشر بالحصول على المكاسب الديموقراطية ـ عن طريق اجراءات صناعية .

وصارت الاشتراكية التعاونية الجديدة المبدأ السائد بين صفوف العمال البريطانيين ونفخ المبدأ روحا جديدة فى نقابات العمال ، فقفزت الى الامام فى أشواط هائلة .. وظهرت نقابات العمال ، الواحدة اثر الاخرى ، تساندها منظماتها الخاصة التى أخذت تساوم اصحاب العمل . وظهرت المصانع الصغيرة التى تتمتع بالاستقلال الذاتى ، وتحكم نفسها بنفسها ، وكان الهدف من ظهورها منافسة انتاج المصانع الرأسمالية .

ولم يمض عامان على التصديق على قانون الاصلاح حتى صارت هذه الحركة المجيدة حطاما : لقد كانت حركة (ضخمة) هذا صحيح ، وكانت حركة ـ قومية ـ هذا صحيح ايضا ـ غير أنها كانت تفتقر الى التضامن والتماسك ـ لقد أخذ العمال يتشاجرون هم واصحاب العمل ، كل فئة على حدة ـ واذ ذاك واجهت نقابات العمال سلسلة متفرقة من الاضرابات التى قضت على مواردها المحدودة ، بدلا من أن تواجه اضرابا عاما واحدا يشل الصناعات الرأسمالية ـ وما أن شرعت هذه النقابات فى معالجة مشكلاتها المتفرقة حتى وجهت حكومة الاحرار ضربتها القاصمة ، عندما حاكمت عمال دورشستر .

وصار وضع الحركة النقابية فى خطر ، فاسرع روبرت أوين

والزعماء الى تنظيم سلسلة من الاحتجاجات ـ غير ان الحكومة لزمت موقفها ، ولم تلن وعوقب ضحايا دورشستر الابرياء .

والواقع ان قضية دورشستر كانت بمثابة الضربة القاضية ـ فاكتشف روبرت أوين انه لا حيلة له فى الأمر ، ومن ثم أوصد أبواب المنظمة العظيمة التى أوجدها ولم يمض عليها عام .

ومنذ ذلك الحين لم يلعب ـ شخصيا ـ دورا كبيرا فى تاريخ النقابية العمالية ، بالرغم من أنه استمر يدافع عن التنظيم التعاونى ـ ولا شك ان الحركات التى قامت بها الطبقات العاملة بعد ذلك ـ مدينة بالكثير لاتباع روبرت أوين .

ذلك أن حركة المستهلكين التعاونية استمدت وجودها من جوهر مبادئه . وقد لاقت هذه الحركة نجاحا كبيرا فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر .. وان فشل النقابات العمالية الكبرى التى أوجدها روبرت أوين لا تعنى اختفاء حركة نقابات العمال اختفاء تاما : ذلك لأن هذه النقابات قد ضربت بجذورها الى الاعماق بحيث تعذر استئصالها ـ لقد انتهت المرحلة الاشتراكية الاولى للحركة النقابية ، غير أنها دخلت المرحلة الثانية فوجدت أن الطبقات العاملة جربت حظها فى التنظيم السياسى كوسيلة لعلاج الادواء التى عانت منها .

وظهرت حركة أصحاب (الميثاق) من المصلحين السياسيين ، واتهمك وليام لافيت ، واصدقاؤه فى تكوين «جمعية لندن

للعمال» . لقد استدار هؤلاء الى أسلوب الشغب السياسى ، فقد لمسوا فشل نقابات العمال فى اجراء تغيير اجتماعى حاسم . ولاشك أن وليام لافيت واصدقاءه كانوا يعرفون جيدا وهم يضعون الميثاق ــ ان الطريق امامهم شاق وطويل . لقد اعتبروا أنفسهم مجرد رواد لمهمة تعليمية مهمة من شأنها ان تتغلغل فى صفوف الطبقات العاملة ، وتخلق ــ تدريجيا ــ الظروف الكفيلة باتاحة حق الانتخاب للجميع ، واصلاح البرلمان ، كوسيلة لحل المظالم الاقتصادية لقد كان معظمهم من الصناع المهرة المتعلمين ، وكانوا يتقاضون اجورا لا بأس بها .

وقبيل العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، كانت هناك محاولات لتطبيق قانون الفقراء فى معظم المناطق الزراعية ، غير أن الزارعين كانوا اضعف من أن يبدوا أية مقاومة : فقد كانوا يفتقرون الى التنظيم كما أن ثورة العمال ــ عام ١٨٣٠ ــ حطمتهم تماما . وبدأت المتاعب الحقيقية اثناء تطبيق قانون الفقراء المعدل فى المناطق الصناعية ــ وكان هناك احتجاج شامل ، احتجاج زاد من حدته وجود ازمة اقتصادية عنيفة فى ذلك الحين ــ وعقدت اجتماعات ضخمة . وكانت هناك بعض أحداث الشغب ، ولم يجد أصحاب الميثاق مناصا من أن يتزعموا الطبقة العاملة ، وان يحاولوا اجتذاب هذه الطبقة الى جانبهم للدفاع عن رسالتهم .

كانت مطالب الميثاقيين سياسية محضة اذ كانت تنحصر فى :

حق الانتخاب ، وعقد البرلمانات السنوية ، والمساواة فى مسألة الاحياء الانتخابية وأجور الاعضاء البرلمانيين . وأكد خطباء الحركة ان الأمل فى الخلاص من المظالم الاقتصادية لا طائل من ورائه اذا ظل الرأسماليون يتحكمون فى البرلمان ، وان العامل لن يحصل على حقوقه — فى المجال الاقتصادى — الا فى ظل نظام ديموقراطى كامل .

وبالرغم من أن طابع الحركة كان سياسيا فانها كانت ذات مضمون اقتصادى : فحركة اصحاب الميثاق تعزو نفوذها الى الازمة الاقتصادية والى الاجور التافهة التى يتقاضاها العمال ، والى شيوع التعطل والى سخط العمال للظروف المجحفة التى يعيشون فى ظلها — فى المدن الصناعية الجديدة . فلا شك اذن فى أن لحركة الميثاق اساسا اقتصاديا ..

وبالرغم من أن الميثاقيين نجحوا فى جمع صفوف العمال وراءهم ، فانهم كانوا أشبه بمن ينطح برأسه الصخر الجلمود : فمن العسير على طبقة العمال وحدها (وفى ظل التطور الاقتصادى) ان تشن ثورة ناجحة عن طريق القوة المادية ، أو تفرض على البرلمان مهمة القيام ببعض الاصلاحات : فلقد رسخت اقدام الطبقة الحاكمة الجديدة ، التى تعتمد على قوى الانتاج الحديث . ولم تكن على استعداد للتخلى عن سلطانها للطبقة الدنيا ، أو اقتسام هذا السلطان معها — لذلك كان لابد من ان تتطور

الرأسمالية تطورها المحتوم قبل ان تنضج حركة العمال وتتسلم مقاليد السلطة السياسية .

كيف يتسنى للطبقة العاملة اذن ان تنجح فى تحدى الطبقات المهيمنة الجديدة منها والقديمة ؟

لقد كان العمال يفتقرون الى الزعامة والى التناسق ، بالرغم من ضخامة عددهم ـ ولم يكن هناك فى صفوف الطبقة المسيطرة هذا الاحساس بالفشل الذى لابد منه لكى تنجح الثورة الاجتماعية .

كان لابد ان تفشل حركة اصحاب الميثاق : فلا فائدة من المناورات المحكمة ، أو الاتجاه الموحد ، أو الهدف الراسخ ـ لقد انقسم هؤلاء على أنفسهم ، ونادى بعضهم بان الثورة العنيفة هى وحدها التى تحقق الهدف المنشود ، على حين ندد الآخرون بوسائل العنف . وأعلنوا تمسكهم بأساليب الشعب الدستورى وفشلت الحركة كما فشلت من قبلها حركة روبرت أوين .

وعندما اكتشف العمال انهم لن يجنوا شيئا من وراء الحركة ابتعدوا عنها ليؤيدوا أساليب اخرى ، وبدءوا يعترفون بحتمية النظام الرأسمالى ـ مؤقتا ـ ويحاولون جاهدين الاستفادة من الظروف التى فرضها عليهم التصنيع الجديد ..

وفى عام ١٨٥٠ دخل نشاط الطبقة العاملة (فى بريطانيا) مرحلة جديدة كل الجدة . لم يعد هناك حديث عن الاشتراكية ، اللهم

الا فى اجتماعات صغيرة تعقد هنا وهناك ، ويتحدث فيها اتباع روبرت أوين ، واتباع الميثاقيين وأخذت النقابات العمالية تستقر وتعمد الى استغلال الفرص التى يتيحها نظام التصنيع المتطور ، للمطالبة برفع الاجور ، ورفع مستوى المعيشة . ولم يعد اصحاب المصانع يخشون قوة العمال الثورية ، ولم يهتموا بقمع نشاط الطبقة العاملة ، بعد أن تضخم لديهم المال بفضل تزايد الثروة لدى الطبقة الوسطى ، والطبقة العليا . وبدأ أصحاب العمل ــ هنا وهناك ــ يعترفون ، من جديد ، بنقابات العمال ، ويقبلون مبدأ المساومة الجماعية . وأحرز التشريع الصناعى بعض التقدم ، وتخلت الحركة التعاونية عن أحلامها الثورية القديمة ، وبدأت تعمل على أساس تبادل التجارة فى ظل نظام رأسمالى . ولم تحاول الجمعيات التعاونية القضاء على النظام الرأسمالى فى مباستها ، وانما أخذت تنافسه .

وفى الوقت نفسه أخذت الاشتراكية (التى كادت تذوى فى الأرض التى نبتت فيها) أخذت تتطور فى أيدى رجال يختلفون عن رجال روبرت اوين اختلافا كبيرا لقد رأينا ان الفكرة الاشتراكية ظهرت فى فرنسا كما ظهرت فى انجلترا . وبينما كان أوين يضع نظرياته الاشتراكية فى نيو لانارك ، كان اتباع سان سيمون وفورييه ينادون بمبدأ مشابه فى فرنسا : أما وجه الاختلاف فيتمثل فى ان اشتراكيتهم كانت قائمة على نظام صناعى أقل تطورا

من النظام الصناعى فى بريطانيا ـ من أجل هذا ظلت الاشتراكية الفرنسية أقرب الى المثالية من اشتراكية أوين ـ غير انها صارت (فى فرنسا والمانيا) عقيدة طوائف صغيرة من العمال ـ كما صارت عقيدة عدد من المثقفين الذين ينتمون الى الجناح اليسارى للحركات المتطرفة فى القارة الاوروبية ـ لقد اشتعلت جذوة التفكير الاشتراكى ، اشعلتها رياح المبادىء التى هبت من فرنسا ، ومن أجزاء متعددة من المانيا • وانجذب الفتى كارل ماركس ـ وما زال طالبا ـ الى الجناح المتطرف لمذهب القومية الالمانية ، وكان قد تعرف ـ منذ أمد طويل ـ على مبادىء الاشتراكيين الفرنسيين •

وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر كان صرح الميثاقيين ينهار ، وفى الوقت نفسه شرع كارل ماركس فى صياغة مبدأ «الاشتراكية العلمية» التى اصبحت فيما بعد العقيدة الفكرية للحركة الاشتراكية فى القارة •

لقد طرد كارل ماركس من المانيا فهرع الى باريس بادىء الامر ، ثم اتجه الى لندن وهناك توثق اتصاله باصحاب المبادىء الاشتراكية والفوضوية المختلفة ، وكانت هذه المبادىء سائدة ـ فى ذلك الحين ـ بين صنوف الطوائف الثورية التقدمية •

وفى عام ١٨٤٨ ظهر المنشور الشيوعى وفيه تحدث ماركس (بالاشتراك مع زميل العمر فريدريك انجلز) تحدث لاول مرة عن الاشتراكية الجديدة ، وأسهب فى شرحها • وضمن ماركس

الموافقة على هذه الاشتراكية الجديدة من جانب «العصبة الشيوعية» وهى أهم منظمة ثورية فى سلسلة المنظمات التى ألفها ثوار القارة المبعدون .

فأوضح ماركس اشتراكيته فى «المنشور الشيوعى» كما أوضحها فى كل ما كتبه بعد ذلك وتختلف ايضا عن المذاهب الاقتصادية المعادية للرأسمالية ، وهى المذاهب التى نادى بها الاقتصاديون الاشتراكيون القدامى ـ وأهم أوجه هذا الاختلاف أن الاشتراكية تقوم على فلسفة شاملة للتاريخ. انماركس لايقول ان الاشتراكية أمر لا مناص منه ، غير أنه يريد أن يوضح أنها النتيجة المنطقية التى لا تحدث الابعد ان يصل الانتاج الرأسمالى الى نهاية تطوره تماما كما ان الرأسمالية نفسها نتيجة منطقية للنظام الاقطاعى فى القرون الوسطى .

ويرى ماركس ان تاريخ المدنية الغربية بأكمله لا يعدو أن يكون سلسلة من المعارك التى تدور بين الطبقات ، وكل طبقة من هذه الطبقات تظهر ـ وتتجاوب ـ فى مرحلة معينة لتطور قوى الانتاج .

والدافع الذى يكمن وراء التغيرات الكبرى فى تاريخ الغرب يتمثل فى تغير الطابع الذى يتحكم به الانسان فى قوى الطبيعة. وعندما يكتسب الناس معارف جديدة لاستخدام الطاقات الانتاجية يطالبون بانظمة جديدة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

ويتطلب هذا أنظمة سياسية مختلفة ، كما يؤدى الى تغير العلاقة بين الفرد وما يحيط به ، وبين الفرد وأخيه .

ومن الناحية الاقتصادية ، رأى ماركس أن ظهور الرأسمالية يعتبر انتصارا على النظام السابق : النظام الاقطاعى .. لقد كسبت الرأسمالية الجولة ، ضد مذاهب العصور الوسطى ، لان الرأسمالية تطورت ، ــ اقتصاديا ــ من حيث تنظيمها الاجتماعى

غير ان ماركس لا يؤمن ببقاء أى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى بصفة دائمة : ذلك لان قوى الانتاج ــ الكامنة ــ تتغير دائما : لقد سيطرت الرأسمالية على كل شىء لبضعة قرون ــ ولكن ، كان لابد ان تحدث تغيرات فى الطريقة التى يتحكم بها الناس فى الطبيعة ــ وازاء هذه التغيرات تصبح الرأسمالية عائقا يحول دون احراز التقدم الاقتصادى . ومن أجل هذا يتحتم القضاء عليها ، ليحل محلها نظام آخر يلائم المرحلة الجديدة من مراحل سيطرة الانسان على الطبيعة .

ويرى ماركس ان الاشتراكية وريث منطقى للرأسمالية . وقد لاحظ بوادر نمو منتظم فى أساليب الانتاج ، واتضح هذا النمو فى طابعها الاجتماعى ، كما اتضح فى طابعها الجماعى : فالتصنيع الواسع المجال يحتاج الى تنسيق جماعى ، والى اشراف جماعى .. وبفضل هذا التصنيع الضخم اختفى عنصر الانتاج الفردى للعامل ، كما اختفت الفردية الانتاجية لهذا العامل .

وصحب هذا اعتناق العمال للنظرة الجماعية، الذين وجدوا انفسهم فى صورة كتلة انتاجية لا تختلف ـ فى وظيفتها عن الآلات والمواد الخام المستخدمة .

والنتيجة المنطقية لهذا التطور هى ظهور نظام جماعى صريح. وفى ظل هذا النظام يقوم المجتمع المحلى باكمله ـ بوصفه وحدة انتاجية ـ بتسيير السياسة الاقتصادية . والاشتراكية كنظام سياسى ستعبر (فى المجال السياسى) عن المكاسب .

غير أن الاحداث البشرية لا تحرك نفسها بنفسها ـ كما يقول ماركس ـ وانما يحركها الناس . ان قوى الانتاج لا تستطيع أن تفعل شيئا اذا فصلناها عن الافراد الذين يعبرون عن هذه القوى. ومن هنا يبدأ ماركس فى الحديث عن نظرية الصراع الطبقى : لقد رأى ماركس انه لولا نشاط الرأسماليين ما ظهرت الرأسمالية .

والرأسماليون لم يقتصروا ، فى جهودهم ، على الميدان الاقتصادى ، وانما سعوا الى السيطرة على الدولة لكى تتمشى مع مقتضيات النظام الاقتصادى . وكان على الدولة أن تحمى مصالح الرأسمالية وتقف فى وجه من يهدد هذه المصالح أو يرفض الرضوخ لمقتضياتها .

من أجل هذا نظمت الطبقة الرأسمالية نفسها بحيث تستولى على الدولة ، وتطرد الطبقات القديمة الحاكمة أو تجعلها خاضعة لها ، أو تدمجها معها .

وعندما ظهرت الرأسمالية ، أو لنقل عندما سيطرت على الشئون الاقتصادية والسياسية ـ وجد العمال انهم يؤلفون الطبقة الوحيدة الخاضعة فى المجتمع .

من اجل هذا تحولت المعركة التى كانت تدور فى الماضى بين الطبقات الاقطاعية القديمة وطبقة الرأسماليين التى ظهرت ـ تحولت هذه المعركة فاصبحت تدور بين الرأسماليين المسيطرين والعمال .

أخذ العمال يناضلون جاهدين ـ فى ظل النظام الرأسمالى ـ من أجل تحسين احوالهم ، ومن أجل الاعتراف بحقوقهم كبشر . وبدءوا ينتظمون داخل نقابات عمالية ، كما بدءوا ينضمون الى جمعيات سياسية مختلفة الاشكال . وشعر العمال بوضعهم كتابعين للرأسماليين ، ولكنهم شعروا أيضا بنفوذهم الجماعى ، وفى النهاية ، صارت لحركاتهم سياسة موحدة ، سياسة تستند الى فلسفة اجتماعية مشتركة ـ أما الشخص الذى حاول التعبير عن هذه الفلسفة الاجتماعية وتحديد مفهومها فهو كارل ماركس .

غير أن النظرية الماركسية تؤكد أن لا أمل فى انتصار العمال الا بعد أن تصبح الرأسمالية عديمة الجدوى ، وعاجزة عن استخدام مصادر الانتاج ، والا بعد أن تضمحل من جراء عيوبها الداخلية ، غير أن متناقضات الرأسمالية الكامنة لابد أن تظهر فى يوم من الأيام ، وحينئذ يعجز الرأسماليون عن استغلال

الموارد الانتاجية بصورة كاملة ، وهنا يحين الوقت الذى ينتصر فيه العمال .

أما متناقضات الرأسمالية التى يتحدث عنها كارل ماركس فتتمثل فى عجز الرأسمالية ـ فى المستقبل ـ عن العثور على أسواق للانتاج المتزايد .

ويعتقد كارل ماركس أن الرأسمالية تعتمد على مبدأ استغلال الايدى العاملة ، وانها مضطرة الى خفض نفقات الانتاج لتحصل على أرباح تواجه بها المنافسة الدولية ـ ومن ثم لا محالة من فشلها فى النهاية ـ فى ايجاد سوق ملائمة تبيع فيها جميع السلع التى تنتجها بعض البلدان الرأسمالية المتطورة تفرض فائض انتاجها على البلدان المتأخرة ، ولكى تحقق هذا تسعى الى القضاء على الصناعات المحلية فى هذه البلدان ، كما تستثمر فائض أرباحها عبر البحار ، وبهذا تتغلب على التناقض بين طاقتها الانتاجية وطاقتها الاستهلاكية .

غير أن التصنيع يدخل ـ بصورة متزايدة ـ الى هذه البلدان الاخرى ، ومن ثم تزداد حدة المنافسة .

وعلاوة على ذلك يؤدى تصدير رأس المال الى تصنيع بلدان جديدة ، ومن ثم يظهر منافسون جدد يواجهون الرأسماليين .

ويقول كارل ماركس : ان التنافس بين البلدان الناهضة

للثور على الاسواق والمواد الخام ومجالات الاستثمار يؤدى الى المرحلة الاخيرة أو الاستعمارية للرأسمالية ولامحالة من أن تعبر هذه المرحلة عن نفسها بالحروب المشتعلة ولا مفر من أن تقوم هذه الحروب بتمزيق الرأسمالية ، وحين تتركز هذهالمرحلة الاستعمارية فى حروب العالم يحين الوقت الذى تنتصر فيه الطبقة العاملة .

غير أن انتصار الطبقة العاملة سيختلف عن كل ثورة طبقية عرفها التاريخ ، فلاول مرة ستمسك طبقة بمقاليد الحكم دونأن تكون هناك طبقة أخرى أقل منها مرتبة ، طبقة تستغلها الطبقة الحاكمة وسيتركز تاريخ البشر كله فى ذلك التطور الجديد فلم تعد هناك طبقة تستغل أخرى وانما سيقوم مجتمع بلا طبقات مجتمع يتمتع بالعدالة الاجتماعية ، بتنمية المصادر الانتاجية بصورة جماعية .

ولا شك أن هذه الثورة ستمر فى بادىء الامر بمرحلة انتقال : فقد يفكر الرأسماليون فى القيام بثورة مضادة ، ومن أجل هذا يضطر العمال الى حماية الثورة بأن يخلقوا دولة تمثل دكتاتورية البروليتاريا ، باعتبارهم الطبقة الحاكمة .

غير ان هذا لا يعدو أن يكون فترة انتقال ، ذلك لأنالمجتمع الجديد يقتضى ادماج جميع الطبقات فى طبقة البروليتاريا ، ويقول ماركس :

وفى هذه اللحظة ينتهى عصر ما قبل التاريخ ، ليبدأ التاريخ نفسه .

ويعنى بذلك أن مراحل التاريخ لن تخضع بعد ذلك لقانون الصراع الطبقى ، وانما ستتبع قانونا جديدا هو قانون التطور التاريخى الذى يعجز الناس فى الوقت الحالى عن التكهن به .

والواقع أن بريطانيا لم تنتهج طريق الماركسية بصورة ملموسة وسنرى أن الاشتراكية الانجليزية سارت فى طريق خاص ، مميز عن غيره ، غير ان الحركات الاشتراكية التى ازدهرت فى قارة أوربا بأكملها ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اعتمدت فى أسسها ومبادئها على النظريات الماركسية ولهذا تحدثت عن ماركس لكى نفهم هذه الحركات الاشتراكية حق الفهم. ولنتجه الآن الى حركات الطبقة العاملة فى أوربا ، وهذه الحركات التى تطورت فى ظل مؤثرات ماركسية قبل كل شىء .

عاش ماركس فى لندن ، وأخذ يعمل بالتعاون مع انجلترا ، واستمر يعلق على المراحل المتعاقبة التى تمر بها الثورة فى أوربا — وجاء هذا التعليق — من وجهة النظر الاشتراكية — وشرع أيضا فى وضع دراسات مستفيضة تتحدث عن مبادئه الاقتصادية الجديدة ، وظهرت هذه الدراسات فى صورة مبتورة

بادىء الامر من «الدراسة النقدية للاقتصاد السياسى» التى نشرت عام ١٨٥٩ ، ثم ظهرت بصورة أكثر اكتمالا فى الجزء الاول من كتاب « رأس المال » الذى ظهر عام ١٨٦٧ .

وقبل عام ١٨٧٥ كان هناك فى المانيا حزبان اشتراكيان . الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يسيطر عليه الماركسيون، ورابطة العمال الألمان التى ألفها فردناند لاسال وأشرف عليها أتباعه بعد وفاته عام ١٨٦٤ . وفى عام ١٨٧٥ انضم الحزبان فى ظل القيادة الماركسية ــ واحتج ماركس ــ فى منفاه فى لندن على الشروط التى رضى بها أتباعه لتحقيق الوحدة . غير انهم لم يستمعوا اليه .

والحديث عن هذا الائتلاف على جانب كبير من الاهمية : ذلك لأنه يوضح لنا الصراع الرئيسى الذى نشب ــ منذ ذلك الحين ــ بين صفوف الاحزاب الاشتراكية الديمقراطيةالتى تقبل اسميا ــ المبادىء الماركسية ــ وهناك اختلاف جوهرى بين ماركس ولاسال : فماركس يرى أن ظهور الاشتراكية اجراء ثورى قبل كل شىء ، اجراء يتطلب تحطيم الدولة الرأسمالية ــ أما لاسال وأتباعه فرأوا ان الاشتراكية تتحقق عن طريق الاستيلاء على الدولة بالتدريج ، وتحويلها من جهاز يخدم الرأسمالية الى وسيلة لبناء الاشتراكية : من أجل هذا نادت

مدرسة لاسال بالتوسع فى نشاط الدولة وخاصة فى مجال التشريع الصناعى ـ كما طالبت بأن تعترف الدولة بجمعيات العمال التعاونية . وآمنت بأنه من الممكن استخدام الدولة للرأسمالية فى الاغراض الاشتراكية بمساعدة حق التصويت العام .

أما ماركس فلم يكن يؤمن بأن الدولة وعاء فارغ يمكن أن تصب فيه المبادىء الرأسمالية أو المبادىء الاشتراكية بناء على رغبات الناخبين ، ذلك لأن طبيعة الدولة تجعلها أداة تتمتع فيها طبقة بسلطة الاجبار ، وهذه الدولة تخدم مصالح المجتمع الرأسمالى ، غير أنها لا تخدم أهداف الاشتراكية .

لقد أراد ماركس أن يحارب الاشتراكيون الدولةالرأسماليه وأن يطلبوا منهاتحقيق التشريعات الصناعية وغيرها منالامتيازات لمصلحة العمال ، على ألا يكون الهدف من ذلك الاستيلاء على الدولة ، وانما اقلاق الرأسمالية وتحريض الطبقة العاملة على الثورة .

ويرى ماركس أن مجرد انتصار الاغلبية فى البرلمان لن يحول الدولة الرأسمالية الى دولة اشتراكية ، اذ قد رأى أن الدولة لا تتألف من مجرد البرلمان ، وانما تتألف من جماع الهيئات الحكومية المتشابكة ، فهى تضم ـ الى جانب البرلمان والملك ـ

الوظائف المدنية ، والمحاكم القضائية ، والشرطة ، والقـــوات المسلحة ، ورأى ماركس أن الرأسمالية تستغل هذه الاجهـزة بأكملها لصالحها ، كما آمن بأن الامتيازات التى منحها رجـاله أتباع مدرسة لاسال فى المانيا اياها من أجـل تحقيق الوحـدة أساءت الى قضيتهم وجعلتهم أسرى نوع اصلاحى متطور من الرأسمالية ، نوع يقضى على الاهداف التى يرمون اليها .

وهذا الرأى عبر عنه بعد ذلك لينين والبلاشفة الذين هاجموا الديمقراطيين الاشتراكيين ونادوا بأنهم ــ أى لينين والبلاشفة ــ الورثة الحقيقيون للمذهب الماركسى ، ولاشك انهم محقـون فى رأيهم هذا ، واذا كان لنا أن نستخدم التعبيرات الحديثـــة نقول : ان ماركس شيوعى دون شك ، وليس ديمقراطيـــــا اشـــتراكيـا .

أما السؤال الذى ما زال ينتظر الجـــواب فهو : لو عاش ماركس فى القرن العشرين بدلا من القرن التاسع عشر فهل كان سيعتنق الآراء التى عبر عنها ازاء الوضع الذى يتغير ــ الى حد كبير ــ فى عصرنا ؟ .

ذلك لأن ماركس وضع مبادئه الاساسية قبـل أن يتـــم الاعتراف بحق الانتخاب للجميع فى أى بلد ، وقبل أن تقطـع الدولة الرأسمالية الحديثة شوطا كبيرا فى طريق الاصـــــلاح

الاجتماعى . لقد أتيحت الفرصة أمام الديمقراطيين الاشتراكيين فى مطلع القرن العشرين ، ليقولوا انه لو عاش ماركس ليرى التطورات التى شهدها ربع القرن لغير رأيه .

ولنتجه الآن الى فرنسا لنتبع مجرى الاحداث : لقد ظهرت الاشتراكية الفرنسية من جديد بعد أن تعرضت للقمع فى الماضى فتألف حزب العمال الفرنسى وفقا لأسس ماركسية غير أن قيادة ماركس لحركة الطبقة العاملة لم تكن مكتملة فى فرنسا كماكانت مكتملة فى ألمانيا ، وبينما ظهرت نقابات العمال فى ألمانيا فى ظل الديمقراطيين الاشتراكيين ، انتهجت نقابات العمال الفرنسية طريقا مستقلا يميل الى الفوضوية وما يشبه الفوضوية أكثر مما يميل الى المؤثرات الديمقراطية ـ وبذل الديمقراطيون الاشتراكيون ـ فى فرنسا ـ جهودا جبارة لكى يسيطروا على نشاط نقابات العمال غير أن جهودهم باءت بالفشل ـ وتألف اتحاد العمل العام ، بوحى من فردناند ديلوتيه ، وتم تأليفه وفقا لأسس نقابية ـ ونددهذا الاتحاد بأى نشاط سياسى، وكان يهدف ، عن طريق الاضرابات العامة ، الى خلق مجتمع يتألف من جمعيات عمالية تحكم نفسها بنفسها .

وآمن هؤلاء بأن هذا المجتمع لن يتيح للدولة فرصة الظهور ، ولن يظهر أى شكل من أشكال الحكم سوى هذه

الجمعيات الصناعية التى تضم العمال ـ وقد أساءت هذه النظرة الى الاشتراكية الفرنسية ـ كقوة سياسية ـ وبالاضافة الى هذا انقسم الاشتراكيون الفرنسيون على أنفسهم .

وأخيرا تم توحيد صفوف الاشتراكيين ، عام ١٩٠٥ ، بفضل جان جورى ، وابتعد برنامجها قليلا عن المبادىء الماركسية ليقترب من مبادىء الحركة الالمانية التى طالبت باعادة النظر فى هذه المبادىء الماركسية ـ ومع هذا ، ظل الخلاف ناشبا ـ فى صفوفها ـ بين العناصر الثورية والعناصر المتطورة .

وحدث فى بلدان أخرى أيضا أن اكتشفت الحركات الاشتراكية أن تطبيق الماركسية يعارض بعض الاعتبارات السياسية التى تتطلبها المواقف المختلفة .

والآن جاء الوقت لنعود من جديد الى بريطانيا ، لنشهد التطورات التى مرت بها .

لقد رأينا كيف أن حركة الميثاقيين باءت بالفشل ، وكيف أن المنظمات السياسية للطبقة العمالية اختفت من جراء ذلك لحين من الوقت . وتركزت جهود الزعماء العماليين فى دعم حركة نقابات العمال ، والحركات التعاونية ، واعتبروا هذه الجهود بمثابة اجراءات دفاعية يقومون بها فى ظل النظام الرأسمالى ، هذا النظام الذى ابتعدوا عن الوقوف فى وجهه ، وحدث فى العقد

السادس من القرن التاسع عشر أن ظهر الشغب السياسى من جديد ، ونجح ماركس ـ لحين من الوقت ـ فى اجتذاب بعض زعماء النقابات العمالية لينضموا الى جمعية العمال الدولية ـ غير أن هذا الشغب لم يكن أكثر من مطالبة باصلاح البرلمان عن طريق التوسع فى حقوق الانتخاب .

وبعد قانون الاصلاح لعام ١٨٦٧ ظهرت محاولة لتنظيم حركة تطالب بتمثيل الطبقة العاملة وفى عام ١٨٧٤ نجح زعيمان من زعماء المناجم فى الانتخابات وأصبحا بذلك أول أعضاء ـ عماليين ـ غير ان زعماء الطبقة العاملة لم يحاولوا تأليف حزب عمال مستقل ـ وهذه ظاهرة لها دلالتها ـ اذ لم يكن فى نيتهم فى ذلك الحين تنظيم حركة سياسية اشتراكية ، وانحصرت كل جهودهم فى انتخاب نفر من العمال يعبرون عن مشكلاتهم فى مجلس العموم ـ والواقع أن الذين نجحوا فى الانتخابات جلسوا فى مجلس العموم باعتبارهم من الاحرار .

وفى الوقت نفسه دعمت حركة النقابات العمالية فى سنى الرخاء الاقتصادى ، فى أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع من القرن التاسع عشر .

لقد استطاعت النقابات العمالية أن تدرج فى قوائمها أسماء الصناع المهرة الذين كان فى مقدورهم أن يساهموا بالنصيب

الوافر ـ كما كانت لديهم الحرف التى يدافعون عن مصالحها ـ ولكن ظهر فى هذه الفترة اتجاه يرمى الى ادراج أسماء العمال الذين هم أقل مهارة أيضا ، وانتظم عمال الزراعة فى نقابات عمالية ، وتكونت جمعيات تضم عمال الغاز ورجال السفن وغيرهم من العمال الذين كانوا محرومين ـ من قبل ـ من عضوية النقابات العمالية .

وأخذ هؤلاء يقومون بالاضرابات ويثيرون حوادث الشغب فى نطاق كبير ـ ونجح بعضهم فى تحقيق جزء من الاهداف التى ينشدونها ـ لقد كانت هذه الحركات ثمرة للوضع الاقتصادى الى حد كبير ، فقد حظيت بريطانيا بمكان مرموق فى السوق العالمية وازدهرت صناعتها فى السنوات الاولى من العقد السابع ـ ولكن حدث بعد ذلك أن انسحقت نقابات العمال عندماظهرت أزمة التعطل وتدهورت الاسعار ـ الفترة من سنة ١٨٧٥ ـ ١٨٨٩ ـ وكان لهذه الاحداث رد فعل فى الدوائر السياسية أيضا ، فلقد بذل رجال النقابات كل جهودهم وهم يحاولون الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية ـ فكان أن غامروا فى الميدان البرلمانى .

غير أن الاشتراكية البريطانية ولدت من جديد فى هذه الفترة بالذات .

ففى عام ١٨٨١ ألف هنرى مايرز هندمان الاتحادالديمقراطى وبدأ يناشد بريطانيا أن تحمى حركة الميثاق من جديد وأن تنظم حزبا سياسيا جديدا للطبقة العاملة وعلى الفور اكتسب الاتحاد الديمقراطى الجديد طابعا ماركسيا وسمى بعد ذلك بالاتحاد الديمقراطى الاشتراكى .

وحاول هذا الاتحاد ابان الازمة الاقتصادية التى أشرنا اليها الآن أن يكسب تأييد الطبقة العاملة بأن يخفف من حدةالمتاعب الاقتصادية التى تعانى منها ـ غير أن جهوده باءت بالفشل طيلة وجود أزمة التعطل الكبرى ، فلم يستطع التأثير على جمهرة العمال ، غير انه نجح فى نشر التعاليم الاشتراكية .

وتحقق هذا البعث للاشتراكية البريطانية عندما انتهت سنوات الكساد الكبير فى نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، فقد تألف اتحاد عمال المناجم وأعلن انتهاء سياسة المسالمة فى الميدان الصناعى ونظم رجال السفن اضرابات عام ١٨٨٩ ودل هذا بوضوح على ظهور روح جديدة بين صفوف الطبقة العمالية .

ولم تكن الحركة الجديدة على استعداد لتقبل زعامة الماركسيين المتطرفين الذين كانوا يسخرون من النقابية العمالية باعتبارها قوة متأخرة مناهضة للاشتراكية ويعتمدون كل الاعتماد على الاساليب السياسية .

لم يكن العمال البريطانيون راغبين ـ فى ذلك الحين ـ فى اجراءات سياسية خالصة ، وانما أرادوا حركة تعبر عن مشكلاتهم الصناعية تعبيرا مباشرا وبطريقة يفهمونها .

واحتضنت النقابات العمالية طبقات جديدة من العمال الذين كانوا مهملين من قبل ، نظرا لقلة أجورهم وافتقارهم الى رباط مشترك وثيق يجمع بين أبناء الحرفة الواحدة ، وأسفر ظهور النقابات الجديدة فى الميدان السياسى .

ومنذ عام ١٨٨٨ ظهرت سلسلة من النشاط هنا وهناك ، وتمثلت فى نمو حركات محلية فى الميدان السياسى للطبقة العاملة

وفى عام ١٨٩٨ تألف حزب العمال المستقل بزعامة كيير هاردى الذى كان يتحدث بلسان الجناح اليسارى بين عمال المناجم ، ويهدف هذا الحزب الى تحقيق قسط من الاشتراكية ، غير انه أحب أن يضع الاشتراكية فى اطار محلى بدلا من وضعها فى اطار ماركسى ، كما أراد أن يعبر عن مشكلات العمال اليومية بدلا من أن يغرق نفسه فى النظريات .

من أجل هذا نجح حزب العمال المستقل فى اجتذاب العناصر التقدمية فى الحركة العمالية وبهذا خلق أول منظمة اشتراكية ناجحة فى بريطانيا .

وتتمثل مشكلة هذا الحزب فى أنه لم يستغن عن النظريات

الماركسية ولكن سرعان ما تم اصلاح الخطأ اذ قامت جماعة صغيرة من المفكرين يتزعمهم برنارد شو وسيدنى ويب بنشر مقالات فابية عن الاشتراكية .

ومنذ ذلك الحين أخذت الجمعية الفابية تمطر القراء بسيل من البيانات والمنشورات التى رسمت فيه خطوط مبدأ اشتراكى لا يعتمد على الماركسية الثورية وانما على فهم متطور وتدريجى لأثر العوامل الاجتماعية .

وترجع أبوة الفابيين الروحية الى جون ستيوارت مل وجينفز أكثر مما ترجع الى ماركس وانجلز .

لقد كان الفابيون اشتراكيين تابعين للدولة قبل كل شيء ، وكانوا يدافعون عن القومية وعن المشروعات البلدية وكانوا يهدفون الى خلق الدولة الجماعية بالوسائل السلمية ، وفى ظل هذا النظام تتم ادارة الصناعات والخدمات الهامة عن طريق الدولة نفسها أو السلطات المحلية أو الجمعيات التعاونية التى تعترف بها الدولة وتعتبرها عميلة لها .

وسرعان ما سيطرت فلسفة الفابيين على حزب العمال المستقل ، ثم حان الوقت لتصبح القاعدة النظرية لحزب العمال فقد حدث فى عام ١٩٠٠ أن أقنع حزب العمال المستقل الحركة التعاونية بالانضمام اليه لخلق ـ حزب العمال ـ

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية فى عام ١٩١٤ صار القسط الاكبر من الحركة الاشتراكية فى غربى أوربا حركة اصلاحية دستورية ، حركة تهدف الى احداث التغيير عن طريق التطور التدريجى والاستيلاء على الدولة لتحويلها الى جهاز يخدم البناء الاشتراكى .

أما فى روسيا فان الحركة الاشتراكية الثورية كانت تهدد هذا المفهوم للاشتراكية .

وفى ايطاليا التزم معظم الاشتراكيين الماركسية الثورية أكثر من غيرهم .

وكانت هناك فى فرنسا وايطاليا وأسبانيا حركات نقابية كبيرة تهدف الى التغير الثورى بالوسائل الصناعية بدلا من الوسائل السياسية ولم يتضح مدى التغير الذى ألم بالاشتراكية الاوربية الا بعد الثورة الروسية الثانية عام ١٩١٧ ، كما اتضح أيضا خلال المرونة السياسية التى أعقبت الحرب العالمية ، وحينئذ اتضح انه ليس هناك من هم أكثر عداوة من الزعماء الشيوعيين وزعماء الديمقراطية الاشتراكية .

واتضح أيضا أن الحركة الاشتراكية انقسمت فرقين : شيوعيين ثائرين ، وديمقراطيين اشتراكيين ، وتأرجحت بينهما وجهات نظر لا تستطيع أن ترضخ لهذا الفريق أو ذاك .

والواقع أن الغالبية العظمى من مؤيدى حركات الطبقة العاملة فى أوربا لم يقبلوا الشيوعيين أو الديمقراطيين الاشتراكيين وفى الوقت نفسه لم يجدوا حلا آخر أو نقطة التقاء ، أومجموعة من المبادىء يلتقون حولها .

ومن الواضح أن روسيا وألمانيا أصبحتا ـ بعد الحرب العالمية ـ النقطتين الاستراتيجيتين للاشتراكية الاوربية .

أما بريطانيا وفرنسا فقد خرجتا من الحرب بمأمن من أى هجوم ثورى عاجل .

أما الموقف فى روسيا وألمانيا فكان جد مختلف ، لقد استطاع البلاشفة الروس أن يمسكوا بزمام السلطة لأنهم كانوا الفئة الوحيدة التى عرفت ما تريد ، وهم قد سارعوا باقتناص الفرصة بمجرد أن سنحت لهم واستطاعوا أن ينظموا صفوفهم ليحتفظوا بالجماهير الى جانبهم ضد البيض من الثوار المعادين الذين أرسلهم الرأسماليون للوقوف أمام البلاشفة .

ويبدو أن البلاشفة مدينون بكل هذا لزعيمهم لينين ، فلقد كانوا مترددين ، غير أن لينين أغراهم باقتناص الفرصة قبل ضياعها .

والواقع أن لينين آمن بأنه طالما سيطر البلاشفة على السلطة المركزية واستخدموا الشدة فى فرض دكتاتوريتهم البروليتارية

ضد أية محاولات مضادة ، فان فى مقدورهم أن يخضعوا لمبادىء الظروف الملحة وينجحوا فى الميدان الدولى وفى الميدان المحلى المكتظ بالعدد الغفير من سكان روسيا أنفسهم .

وبالرغم من أن الشطر الاول من حنكة لينين السياسية يكمن فى فهمه الرائق لضرورة هذه السياسة فان الشطر الآخر يكمن فى التزامه الصارم للماركسية ، ذلك الالتزام الذى دفعه الى الاصرار على القضاء المبرم على الدولة الرأسمالية ، واحلال فترة انتقال محلها تمهيدا للنظام الاشتراكى ، وفى فترة الانتقال هذه تسيطر دولة الطبقة العاملة التى تعتمد على دكتاتورية البروليتارية على أن يقوم الحزب الشيوعى بتمثيل هذه الدكتاتورية .

ومهما اختلف الوضع فى غربى أوربا فان الموقف فى روسيا كان يتطلب دكتاتورية قوية ، قوامها حزب منظم محكم ، ولو لم يتحقق هذا لتفتتت وحدة روسيا ، ولفشلت الثورة الروسية فى التغلب على العقبات التى اعترضتها بادىء الامر .

أما فى ألمانيا فان الامور قد سارت فى طريق مختلف ، والعقبات التى اعترضت ألمانيا تفوق العقبات التى جابهها الاشتراكيون الروس .

واذا أردنا أن نحكم على سياسة الاحزاب الاشتراكية واتجاهاتها فعلينا أن نضع حقيقة هذه العقبات فى أذهاننا .

لقد كانت ألمانيا بلدا مهزوما ، وصارت رهنا لمشيئة الحلفاء المنتصرين ، وكانت على وشك الجوع ، وأحس زعماؤها بأنهم مضطرون الى تنفيذ مشيئة هؤلاء الحلفاء لكى يحصلوا على المؤن اللازمة ، ولو قد بذلت محاولة لتحويل النظام الحاضر الى ثورة اشتراكية ـ بالمفهوم الروسى للثورة الاشتراكية ـ لظهرت مخاطر وعقبات جمة ، واذن يسد الحلفاء على ألمانيا الابواب ويتعرض جزء كبير من الشعب الالمانى لخطر المجاعة الحقيقية .

لقد لمس الاشتراكيون الالمانيون وغيرهم استحالة الاقدام على خطوات تجر عليهم عداء حكومات الحلفاء المنتصرين ، ولهذا استبعدوا فكرة ادخال الاشتراكية فى أسرع وقت ، من أجل هذا رأى زعماء الديمقراطية الاشتراكية أن هناك من الاسباب ما يمنع الاشتراكية الالمانية من انتهاج الاسلوب الروسى نفسه ـ غير ان هذا لا يعنى اجبار الاشتراكيين الالمان على الاندفاع الى الطرف المضاد ، وان يكن الذى حدث بالفعل أنهم اندفعوا الى الطرف المضاد .

لقد ظهرت جمهورية فيمار الجديدة ، وخرجت من أطلال الحرب ، وقامت على أساس تسوية لم ترض أحدا ، كانت دولة تفتقر الى ايمان المواطنين بها ، ولم تكن هناك قوة دافعة تقف

وراءها ؛ ومن شأن هذه القوة الدافعة أن تخدم الحياة القومية الخلاقة ، وكره مؤيدو العهد القديم هذه الجمهورية الجديدة ، واعتبرها معظم الاشتراكيين مجرد فترة انتقال عارضة فرضتهـا عليهم ظروف الموقف الحالى .

ويبدو أن الديمقراطيين الاشتراكيين انفردوا وحدهم بايمانهم بجمهورية فيمار واعتبروها نظاما ديمقراطيا يساعدهم على تحويل الشعب الالمانى الى الوجهة الاشتراكية .

ولم يكن هؤلاء الديمقراطيون الاشتراكيون على استعداد لمواجهة الاشتراكية فى أقرب وقت . اذ اعتبروها أمرا يتم بطريقة تدريجية بالاصلاحات الاجتماعية ـ لقد رحبوا بجمهورية فيمار كوسيلة لارجاء المسئولية التى يتطلبها ظهور النظام الاشتـراكى وسارعوا بمساعدة هذه الاحزاب البورجوازية الموجودة آنذاك

على أن معظم أتباعهم لم يوافقوهم على هذا الرأى، فالاتباع قد أحسوا ـ بأكثر مما أحس الرواد الاول ـ بوطأة الظـروف الاقتصادية ، وقد تعودوا أن يعتبروا الاشتراكية العلاج الملائم للادواء ـ ومن ثم طالبوا بالسير ـ بسرعة وقوة ـ الى الطريق المؤدى للجمهورية الاشتراكية ـ غير ان مـوقف قادتهم بدد أحلامهم وجعلهم يشعرون بخيبة أمل .

ومضت بضـعة أعوام والديمقراطية الاشـتراكية فى ألمانيا

منقسمة بين حزبين ينافس كل منهما الآخر : حزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، وهم الاغلبية ، وحزب المستقلين ولكن سرعان ما اكتشف المستقلون مدى الخطر الذى يتهددهم من ظهور الحزب الشيوعى . وفى النهاية انقسموا على أنفسهم واختفوا وذهب بعضهم الى المعسكر الشيوعى، على حين عاد الآخرون الى أحضان الديمقراطية الاشتراكية .

وكانت زعامة الديمقراطية الاشتراكية زعامة ضعيفة ، ومن ثم حققت الشيوعية من النفوذ هناك ما لم تحققه فى أى بلد آخر فى غربى أوربا ، وكادت الديمقراطية الاشتراكية تنهار لو لم تنقذها منظمات العمال المحكمة .

وهكذا نرى أن الاشتراكية الالمانية عانت من انقسامها بين طائفتين ، طائفة أحجمت عن التجربة الاشتراكية وسيطرت على غالبية العمال ، وطائفة تحاول أن تستورد سياسة غير ملائمة من شرقى أوربا لتطبقها فى ظل موقف المانى لا يلائم هذا التطبيق

لقد أسهبنا فى الحديث عن ألمانيا لأنها توضح ـ خير توضيح ـ تلك المشكلة التى تواجه الحركات العمالية فى غربى أوربا فى القرن العشرين ، لقد مرت الحركة العمالية خلال القرن التاسع عشر بسلسلة من المراحل وبدأت هذه الحركة مرحلة ثورية قوامها الاحتجاج الشديد على الاوضاع التى خلقها

الانقلاب الصناعى ، وفى أثناء هذه المرحلة لم يكن العمال قد تعودوا نظام المصانع الجديدة ، ومن ثم تمردوا عليها بغريزتهم وانفجروا فى صورة حركات جماعية عشواء لم يكتب لها النجاح أمام الطبقات المسيطرة فى المجتمع .

أما المرحلة الثانية فوصلت الى بريطانيا قبل أن تصل الى القارة الجنوبية الاوربية نظرا لتعثر الاقتصاد الاوربى .

وفى هذه المرحلة تعود العمال النظام الاقتصادى الجديد وبدأوا يعتادون ظروف المعيشة فى المدن الجديدة كما اعتادوا أيضا نظام الانتاج الآلى وفى هذه المرحلة نبذوا فى الغالب الشغب الثورى والتزموا سياسة المساومة الجماعية عن طريق نقاباتهم العمالية ، ولم تعد هذه النقابات تتحدى أسس النظام الرأسمالى وانما عملت فى ظل هذا النظام على تحسين المستوى الاقتصادى لأقلية محفوظة من الطبقة العاملة ، وفى الوقت نفسه تأقلم الحزب الديمقراطى الاشتراكى وحزب العمال مع النظام البرلمانى ، وبالرغم من أنهما كانا يعبران عن مبادئهما أحيانا بعبارات ثورية فانهما رسما سياسة ـ متطورة ـ قوامهاالاصلاح الاجتماعى بدلا من ـ الاصلاح الاشتراكى ـ

وتعرضت هذه السياسة للتحدى قبيل الحربظهور النقابية فى البلدان التى تتكلماللاتينية وخاصة فرنسا بلحدث فى بريطانيا

نفسها أن شاع التذمر بين صفوف العمال فى الفترة ما بين عام ١٩١٠ وعام ١٩١٤ ، ودل هذا على أن طابع الطبقة العاملة قد تغير ، غير أن النقابية لم تمتد الى أبعد من البلدان اللاتينية .

ولاشك أن هذا التحول للحركة العمالية من حركة ثورية الى حركة اصلاحية مرتبط أشد الارتباط بتطور مماثل مر به النظام الرأسمالى ، فلقد استطاعت الرأسمالية المتطورة فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر أن ترفع مستوى المعيشة فى البلدان المتقدمة صناعيا وكان من اليسير على نقابات العمال أن تعمل على رفع الأجور فى فترات الرخاء الصناعى بل فى فترات الكساد التجارى وحينذاك تضطر نقابات العمال الى أن تلعب دورا دفاعيا وكان تدهور الاسعار من الضخامة بحيث يرفع مستوى أجور العمال الذين يشتغلون فى المصانع ، والواقع أن مستوى المعيشة لدى الطبقة العاملة قد ارتفع فى أوائل القرن العشرين .

وطالما استطاعت الرأسمالية المحافظة على هذا الوضع فلم يتسرب الخوف الى قلبها خشية قيام ثورة مضادة وقد تنمو الاشتراكية كمبدأ بين صفوف العمال غير أنها ستكون فى ذلك الحين اشتراكية متطورة لا تشكل خطرا عاجلا على النظام الرأسمالى ، ولكن اتضح فى أوائل القرن العشرين أن هناك عوائق كثيرة تحول دون ارتفاع مستويات الطبقة العاملة ،

فالاجور لم ترتفع ارتفاعا ملموسا فى بريطانيا بل حدث تدهور فى الاجور فى السنوات العشر الاولى من القرن العشرين .

هذه العوائق توضح الى حد كبير القلاقل الصناعية الضخمة التى ميزت أعوام ما بعد الحرب وعندما نشبت الحرب تلاشت القلاقل الصناعية لحين من الوقت ووافقت نقابات العمال على الامتناع عن الاضرابات فى هذه الفترة ووقف الزعماء الاشتراكيون خلف حكوماتهم بيد أن تدفق الاموال من أجل احراز النصر ساعد جمهرة على التمتع بمستوى معتدل بالرغم من تحويل الطاقة الانتاجية لأغراض الفناء والتدمير .

وهكذا تعلم العمال من الحرب درسا لا ينسونه ، اذ سلطت الاضواء على الطاقة الانتاجية الضخمة للجهاز الاقتصادى الحديث ، وتفتحت عيونهم فى بريطانيا والولايات المتحدة ـ على الاقل ـ ومن ثم طالبوا بتحسين مستوى معيشتهم فى المستقبل .

ولم يكن فى مقدور الطبقات المهنية فى فترة ما بعد الحرب أن يستنكروا هذه المطالب ببساطة ، فلقد كان زعماء هذه الطبقات المهنية يتحرقون شوقا الى اليوم الذى يعود فيه النظام القديم من جديد، ومن ثم كانوا على استعداد للتزول عن مجموعة من الامتيازات لكى يتغلبوا فى هدوء على العقبات التى تصادفهم أثناء دعم الرأسمالية من جديد . من أجل هذا تحسنت أجور

العمال ومستوياتهم فى عالم ما بعد الحرب وساعدتهم فى ذلك الخدمات الاجتماعية التى اقتضت زيادة النفقات العامة .

وبعد عام ١٩١٨ عبرت الاحزاب الاشتراكية عن المراحل التالية التى تعتبر خطوات الى الامام فى طريق الاشتراكية، وكان على نقابات العمال فى الميدان الصناعى أن تعمل على رفع مستوى الاجور وتحسين الظروف المحيطة بالعمال عن طريق التوسع فى المساومة الجماعية ، فلقد تزايد عدد أعضاء النقابات زيادة كبيرة فى سنى الحرب كما تغلغل النظام النقابى الى ميادين أخرى لم تحظ من قبل بتنظيمات فعالة ، وفى الوقت نفسه اضطرت الاحزاب الاشتراكية الى الاشراف على حملاتها الانتخابية على أساس التعهد باصلاحات ضخمة فى ميادين الخدمات الاجتماعية ، أما المال الذى تتطلبه هذه الاصلاحات فيأتى من الضرائب الضخمة التى تفرض على الاغنياء .

ولكن عندما حان الوقت لتتسلم الاحزاب الاشتراكية مهام الحكم اكتشفت أن تحقيق الوعود ليس بالامر الهين ، لقد وقعت الدول تحت ثقل الديون التى جرتها الحرب أو التعويضات كما حدث لألمانيا وضاعف هذا من عبء الضرائب ولم يكن من اليسير أن يدفع الاغنياء مزيدا من الضرائب دون ارتفاع الاصوات بالشكوى والتصريح بأن الضرائب الباهظة عقبة كئود أمام الاستثمار الرأسمالى .

وتعرض الاشتراكيون لموقف يدعو الى الحـــيرة : اما أن يعدلوا عن برامجهم ، واما أن يعيدوا تشكيلها ليتجهوا بـــرعـة الى الاشتراكية دون الحاجة الى كسب ثقة الرأسماليين .

وآمنت الاحزاب الرأسمالية بأن نجاحها المستمر فى الانتخابات يتوقف على اتاحة مزايا عاجلة للعمال الناخبين بل يتوقف على اجماع غالبية المصوتين ـ من الطبقة الوسطى ـ بأن التحـول الى الاشتراكية لا يعنى الفوضى والثورة ، ولا يعنى مصـادرة ممتلكات الطبقة الوسطى ـ وازاء هذه العقبات، رأى الزعماء الماليون أن الظروف الانتخابية تحتم عليهم تعديل وعـودهم بدلا من دعم العناصر الاشتراكية فى برامجهم .

غير أن هذه السياسة جعلت بعض المؤيدين من العمـــال يعادونهم ـ ومن ثم تضاعفت الميول الشيوعية وغيرها من الميول اليسارية .

هذه هى الأزمة التى اعترضت سبيل الاشتراكية الغربيـــة لقد اكتشفت هذه الاشتراكية أن ليس من السهل عليها اعتصار البرتقالة الرأسمالية دون فقدان ثقة الرأسماليين .

ان هذا الوضع يغرينا بإصدار تعليقين من أن تعذر الارتفاع بمستوى العمال لا يرجع الى فشل النظام الاقتصادى الحديث من حيث الانتاج ، وانما يرجع الى فشل الرأسمالية فى استغلال

الطاقات الانتاجية الهائلة التى يزخر بها العالم الحديث ويرجع معظم هذا الفشل الى طابع التنافس الدولى للانتاج الرأسمالى وهذا الطابع يمنع أية دولة من أن تسبق ـ بمفردها ـ كل منافسيها عن طريق رفع مستوى المعيشة لدى عمالها ، ذلك لأن للاجور قيمتها فى كل مكان فهى بمثابة تكاليف الانتاج ومن ثم تضطر الدولة الى الحيلولة دون رفعها لكى تنجح فى السوق العالمى ، غير أن خفض الاجور يقيد ـ بطبيعة الحال ـ مستوى معيشة الجماهير ، ومن ثم ستقل المطالبة بالسلع التى ينتجها النظام الاقتصادى .

هذه هى أزمة الرأسمالية المعاصرة واذا تحدثنا من الناحية النظرية وجدنا أن هذه الازمة قابلة للحل ، فلو اتفقت جميع الدول مشتركة على رفع مستوى المعيشة ما أحس أى بلد بأن قوة التنافس لديه معرضة للخطر غير أن واقع الامور يشير الى تعذر تحقيق هذا التعاون الدولى بين الرأسماليين ، فهم ـ أى الرأسماليين ـ عندما يجتمعون داخل اطار دولى لا يعملون على زيادة الطاقة الاستهلاكية وانما يعمدون الى تقييد الانتاج ، ومن ثم يرتفعون بالاسعار ارتفاعا مفتعلا .

وهناك بطبيعة الحال حل آخر ، وينادى هذا الحل بأن تتبنى بعض الدول الرأسمالية السوق العالمى وتعتمد فى حياتها على

أسس القومية الاقتصادية وتنشىء لنفسها نظاما مستقلا استقلالا ذاتيا ، ومن شأن هذا التخطيط القومى أن يزيل العوائق التى تحول دون رفع مستوى المعيشة اذا كان صحيحـــا أن الدول تستطيع أن تعزل بهذه الطريقة وحتى لو أمكن تحقيق هـذه السياسة ــ نظريا فى الولايات المتحدة لتعذر تحقيقها فى دول غربى أوربا التى لا تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها .

وبالرغم من أن بريطانيا وألمانيا قد تحاولان ــ لحين مـن الوقت ــ انتهاج سياسة القومية الاقتصادية ، فانهما مجبرتان على الاعتماد فى النهاية على السوق العالمى ، ومن ثم لا مهرب لهما فى ظل النظام الرأسمالى من أزمة الاستهلاك الضئيل .

ان الاشتراكيين يشيرون الى هـذا الوضـع فى الميـدان الاقتصادى هذا هو التعارض الجـوهرى الـــكامل فى النظام الرأسمالى الذى أشار اليه كارل ماركس ولكن هناك ــ بالرغم من هذا ــ بعض العوامل التى ميزت التطور الرأسمالى ، وهذه العوامل وقفت عقبة فى سبيل تحقيق الاشتراكية ــ وتتضح هذه العوامل فى التطورات الاخيرة التى تعرض لها البناء الطبـقى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة .

عندما كتب كارل ماركس المنشور الشيوعى عام ١٨٨٤ قدم لنا فكرة مبسطة عن البناء الطبقى آنذاك ــ فى ظل النظـام

الرأسمالى ـ وقال ماركس ان المجتمع منجذب ومقسم الى طبقتين كبيرتين : طبقة الرأسماليين وطبقة البروليتاريا ، على حين تسحق بينهما صغار أصحاب الاعمال وأصحاب الحرف المستقلة .

وتحدث ماركس عن ـ صغار البورجوازيين ـ فى منشوره الشيوعى باعتبارهم طبقة لها مميزاتها وقال ماركس :

هذه الطبقة فى طريقها الى الزوال بالضرورة ، ومن الممكن أن تتدخل هذه الطبقة كما حدث فى ثورة عام ١٨٤٨ وما تلاها من أعوام بحيث يختلط الامر بين البورجوازيين الحقيقيين والبوروليتاريا ، غير انها لا تستطيع أن تلعب دورا خلاقا ولا تستطيع أن تصنع التاريخ لأن وجودها مرتبط بنظم الانتاج العقيمة الآخذة فى الزوال .

وانتهى ماركس الى أن المجتمع سيتطور ويتألف فى النهاية من طبقتين متنافستين تتعارض مصالحهما الاقتصادية تعارضا جوهريا .

هذه النظرية البسيطة لا تعبر بأية حال عن الحقائق الحالية للبناء الطبقى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة : فبالرغم من أن ماركس نجح فى تكهنه بالانحلال التدريجى لصغار البورجوازيين فى عصره فانه لم يتكهن بالتطور الحقيقى الذى مر به النظام الرأسمالى .

وهناك ـ فى الرأسمالية ـ قوتان متنافستان لا يبدو أنه اهتم بهما اهتماما كبيرا : لقد حلت بورجوازية صغيرة بدل البورجوازية القديمة وكانت تتألف من الاطباء والمدرسين والمحامين وأصحاب المهن المختلفة وغيرهم وهؤلاء لا يشتركون اشتراكا مباشرا فى الصناعة كما يشترك الرأسماليون والعمال ، وعلاوة على ذلك لم يحدث أن اكتفت الطبقات التى تقف بين الرأسماليين والبروليتاريا .

وعندما اتسع نطاق الصناعة ازداد عددالموظفين الذين يتلقون ـ ماهيات ـ وارتفعت أهميتهم . صحيح أن هؤلاء الموظفين ـ من مديرين عاملين الى كتبة عاديين ـ بمثابة مستخدمين وانهم عمال ـ بالمفهوم الماركسى ـ غير أن المدير العامل يتسلم مرتبا يفوق بكثير راتب العامل العادى ، ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك تكاتف طبقى بينهم فى ظل الرأسمالية الحديثة .

ومن المؤكد أن الذين يتقاضون رواتب ضخمة لا يشعرون بأنهم أعضاء طبقة استغلها الآخرون ، وبدلا من هذا يحسون أنهم ينتمون الى الطبقة الرأسمالية نفسها .

ولم يتكهن كارل ماركس أيضا باليوم الذى يظهر فيه أصحاب ـ الجراجات ـ والعدد الكهربائية وأجهزة الاستقبال وغيرهم من رجال الاعمال الذين يشتغلون على نطاق ضيق .

ولم يدرك أن هؤلاء سيدعمون صفوف البورجوازية الصغيرة •

كما لم يتكهن كارل ماركس بظروف الانتاج الرأسمالى ومقتضياته وأثر هذا كله على الكيان الاجتماعى •

لقد تعرضت الرأسمالية لتحول هائل عندما تغير نظامها : اذ حل نظام الشركة المساهمة محل المساهمة الخاصة والرؤساء المستقلين •

لقد قضت الصناعات الكبرى على الرأسمالى الصغير غيرانه ظهر مرة أخرى فى صورة مساهم فى هذه الشركات ، ولم يعد يظهر فى صورة منتج •

والواقع انه لم يعد يؤثر على التطورات الصناعية وانه عجز عن التحكم فى الطريقة التى تستغل بها أمواله ، غير أن هذا كله لم يحرمه انتماءه الى طبقه اجتماعية هامة •

ان الموظف الرسمى والرجل الذى يتقاضى راتبا ضخما هما مستثمران الى حد ما ومن ثم يهمهما النظام الرأسمالى •

لقد تطورت هذه الطبقات ــ التى تقف بين الرأسماليين والبوليتاريا ــ بصورة يتعذر على العمال ازاءها أن يتمتعوا بالنفوذ فى البرلمان المنشود دون تأييد من غالبيةهذه الطبقات ــ اذ التضامن الكامل أمر يتعذر تحقيقه بين صفوف العمال فستكون هناك دائما تيارات متعارضة تمنع بعضهم من التصويت وفقا

لاتجاهات طبقتهم وحتى لو تم تحقيق أكبر قسط من التضامن فان أحزاب العمال ربما لا تتمتع بأغلبية فى البرلمان .

ونتيجة لهذا ظهرت أوضاع معينة فى أكثر البلدان ، وفى ظل هذه الاوضاع أصبحت الاشتراكية أقوى عنصر سياسى غير أنها عجزت مع ذلك من أن تحظى بالتأييد الانتخابى الكافى .

ومن المحتمل أن تحدث أمور كهذه ، مادام نظام التمثيل النيابى النسبى سارى المفعول ــ وهذا ما حدث فى معظم بلدان أوربا بعد الحرب .

عندما يحدث هذا تتعرض لمأزق: ان الاحزاب الرأسمالية لا تستطيع أن تحكم دون أن يفتح لها الاشتراكيون صدورهم . وهؤلاء الاشتراكيون لا يستطيعون دون وجود شىء من التأييد أو التسامح على الاقل من جانب الاحزاب الرأسمالية ، ولكن اذا حدث أن تألفت حكومة اشتراكية فى ظل هذه الظروف فانه سيتعذر عليها وعلى البرلمان أية خطوات حاسمة لفرض المذهب الاشتراكى ، وهى اما أن تعزف عن الحكم أو تستقيل أو تشكل حكومة تخدم النظام الرأسمالى . غير أن الحكومة التى تخدم نظاما لا تؤمن به لن تحكم حكما صالحا .

هذه المشكلة تدعم قضية الشيوعيين الذين يناصبون الديمقراطية الاشتراكية العداء ، فالشيوعيون يقولون : ان

الثورة هى الحل الوحيد للقضاء على هذا التخبط وأن الحزب الذى لا يعمل من أجل الثورة ليس حزبا اشتراكيا حقا ـ غير أن الشيوعيين استطاعوا أن يتسلموا زمام السلطة فى روسيا لعدم وجود نظام رأسمالى متطور ولعدم وجود طبقة وسط قوية متماسكة ، طبقة من شأنها أن تقاوم دكتاتورية الثوار .

هذا الوضع لا نجده فى غربى أوربا، والشيوعيون لايؤمنون على الاطلاق بأن من الممكن أن تقوم الاقلية بتدبير انقلاب ضد غالبية الشعب ، اذ أن دعايتهم تهدف الى اقناع الغالبية نفسها بضرورة الثورة ، ولكن ماذا يحدث اذا لم تكن هناك فرصة لكسب تأييد الاغلبية للسير وراء سياسة ثورية ؟.

لقد تعذر على الديمقراطيين الاشتراكيين فى ألمانيا (بعد الحرب) أن يفوزوا بأغلبية ملموسة ضد الاحزاب البورجوازية المتحدة .. ولكن من المؤكد أن الشيوعيين تعرضوا لعراقيل أشد من هذه العراقيل وطأة ..

وفى ظروف كهذه تتجسد سياسة الشيوعيين فى تنفيذ سياسة الشغب الثورى ، وليس الهدف من هذا التعجيل هو ظهور الاشتراكية وانما هو اثارة وعى ثورى بين أكبر عدد ممكن من صفوف البروليتاريا انتظارا لتدهور الرأسمالية ، وبعد ذلك تلتفت الغالبية الى أية دعوة تعدهم ببناء المجتمع من جديد بناء فعالا ..

غير أن من المتعذر على بلد يحافظ على الرأسمالية أن يستخدم على الدوام هذه العبارات الثورية ، وفي الوقت نفسه يؤجل الاجراء الثورى الى أجل غير مسمى •

ان الشيوعية تترعرع أكثر ما تترعرع فى ظل القمع والضغط ـ وحين تصير الشيوعية سياسة قابلة للتطبيق فى ألمانيا ، فان على الشيوعيين أن يشكروا أى شخص آخر ـ ان السياسة الشيوعية لا تستطيع أن تكسب تأييدا كبيرا فى بريطانيا أو فرنسا أو غيرها من بلدان غربى أوروبا •

لهذا فان السؤال الحقيقى هو : هل تستطيع الاشتراكية ـ التى تعتبر شيئا آخر غير الشيوعية ـ أن تنجو فى هذه البلدان من الشلل الذى أصابها ؟ هل تستطيع الاشتراكية أن ترسم سياسة عملية تحقق التغير السلمى البناء ؟ اذا كان الجواب لا فان أوروبا الغربية ستواجه أزمة : فليس من المحتمل ، على الاطلاق ، أن تستطيع الرأسمالية أن تنجح فى بناء نفسها من جديد بحيث تواجه أى كساد فى المستقبل ـ وليس هناك أيضا ـ ما يدل ء لىأن الانغماس فى الفاشستية سيعالج المشكلات الاقتصادية الرئيسية : ذلك لان الفاشستية لا تحاول تغييرالملامح الاساسية التى تكمن وراءالوضع الاقتصادى الحالى ـ ولا مخرج لنا من الازمة التى تعانيها الرأسمالية الغربية الا بارساء قواعد النظام الاشتراكى : فليس هناك من وسيلة

تنفذ قوى الانتاج من اسارها وتحقق الوفرة غير المذهب الاشتراكى نفسه •

ولكن ، اذا نجح الاشتراكيون فى ارساء قواعد الاشتراكية ، فان عليهم بعد ذلك أن يظهروا مزيدا من سعة الافق : فلا يمكن أن يجذبوا الى صفوفهم غالبية العمال الصغار ، وانما عليهم أن يضموا قسما لا بأس به من الطبقات الوسطى من فنيين ومديرين وأصحاب مهن ، وهؤلاء يتمتعون بمراكز هامة فى غربى أوروبا من حيث وصفهم الاقتصادى والاجتماعى ـ ولن يحقق الاشتراكيون هذا الهدف الا اذا عرضوا على هيئات الناخبين مقترحات عملية من أجل الانتقال الى النظام الاشتراكى •

والاحزاب الاشتراكية لن تجنى شيئا ـ فى مضمار الدعاية ـ اذا ظهرت بمظهر المعتدلين : ذلك لانها لو حاولت أن تقنع هيئات الناخبين باعتدالها فان الناخبين سيجزمون بأن هذه الاحزاب الاشتراكية تفتقر الى الارادة التى تجعل من الاشتراكية حقيقة واقعة ـ واذ ذاك يقع الاشتراكيون فى مأزق حرج فهم يخسرون ثقة الرأسماليين ـ كما يخسرون أيضا ثقة الطبقة العاملة التى تريد سياسة اشتراكية بناءة ••

غير أن هذا لا يعنى أن على الاحزاب الاشتراكية أن تلتزم جانب التطرف ما دام الاعتدال لا يجدى فتيلا : فالطبقات الوسطى قد تفكر

فى الانتقال الى النظام الاشتراكى غير أنها ليست على استعداد لتأيد أية حركة يبدو انها ستخلق الفوضى بدلا من النظام •

من أجل هذا تتلخص مهمة الاشتراكيين فى غربى أوروبا - فى الوقت الحالى - فى رسم خطط عملية مدروسة للمبادرة بصبغ الاجزاء الحيوية فى الجهاز الرأسمالى بصبغة الاشتراكية ، على أسس تفسح الكفاءة ليقدموا خدماتهم الجليلة فى ظل النظام الجديد•

ان هؤلاء يشعرون اليوم بأن الرأسمالية تعانى من الفوضى ، وهم يشعرون أيضا بأن تدهور الرأسمالية وشيوع الثورة يحد من الفرص المتاحة أمامهم - وهم على استعداد للانصات الى صوت عقيدة جديدة •• ولكن على شريطة أن تبدو فى أثواب عملية واقعية ، أما اذا شاعت فيها النيات المثالية وغابت عنها الرغبة فى التصرف العملى فانهم سيشيحون بوجوههم عنها - انهم لا يريدون أن يواجهوا الفوضى وهم يجرون وراء مثل أعلى مضلل •

ولكى ترضى الاحزاب الاشتراكية هذه الرغبات والاحتياجات، تضطر بلا شك الى التخلى عن مجموعة من التقاليد التى اعتادتها خلال الثلاثين عاما الماضية(١) •

وعلى هذه الاحزاب الاشتراكية فى غربى أوروبا أن تستعد ، لا لكى تطبق دكتاتورية على الطراز الروسى أو الايطالى أو الالمانى

(١) نشر هذا الكتاب فى طبعة بنجوين عام ١٩٣٨ (المترجم)

وانما لكى تعيد من جديد تنظيم الاجراءات البرلمانية تنظيما حاسما ، حتى يتمشى النظام البرلمانى مع احتياجات التغيرات الشرعيـــة التى تشمل ميادين كثيرة فى وقت واحد (مع الاحتفـــاظ ، مع ذلك ، بالطابع الدستورى) •

والى جانب هذا عليها ـ أى الاحزاب الاشتراكية ـ أن تفقـــد الامل فى رفع مستوى معيشة أتباعها عن طريق النهوض بالخـدمات الاجتماعية أو ظروف العمل دون الحاجة الى شن هجوم أمامى على الجبهة الرأسمالية •

وعلى هذه الاحزاب أن تعترف بأن النظام الرأسـمالى يتعرض الآن لمصاعب جمة ، وانه يخضع لمنافسة عنيفة من أجـــل خفض التكاليف (لكى يحتفظ بمركزه فى السوق العالمى) •

ان النظام الرأسمالى ـ فى ظل هذه الظروف العسيرة •• ليس على استعداد لان يرفع أجور العمال كما يشـــتهى الاشتراكيون ، وليس على استعداد أيضا لدفع مزيد من الضرائب •

ان متاعب الرأســـــمالية تتزايد بمرور الوقت •• وليس من الواقعية فى شىء أن تفكر الاشتراكية الآن فى تحويل مبالغ من دخل الاغنياء لتضيفها الى دخل الفقراء بدلا من أن تفكر فى تغيير النظام الاقتصادى نفسه •

علينا أن نعترف أن فرض الضرائب على الاغنياء ليس أس المشكلة

التى نواجهنا اليوم ـ وانما المشكلة كلها أن نضمن الاستفادة من موارد الانتاج الهائلة ـ التى أتيحت للجنس البشرى ـ من أجل جلب الثروة ، واتمام هذا عن طريق قمع الرأسمالية واحلال نظام آخر محلها ..

واذا ما أرادت الاشتراكية أن تنقذ العالم من ويلات الحاضر فعليها أن تعرف جيدا كيف تتصرف بطريقة حاسمة ، ومعقولة فى الوقت نفسه .

عليها أن تتعلم كيف تشترك فى اللعبة السياسية دون أن تستسلم لاغراء الحلول العقيمة التى تؤدى اليها اللعبة السياسية .

لقد ظهرت الحركة العمالية كحركة احتجاج على المذهب الرأسمالى ، وأثناء ظهورها كان النظام الرأسمالى ما زال يفتح ـ ظافرا ـ جبهات جديدة ، وكان فى مقدوره أن يعد برفع مستوى المعيشة ـ غير أنها تواجه الآن نظاما رأسماليا لا يستطيع أن ينهض بمصادر الانتاج ، وهذا النظام يقف حائلا دون استخدام طاقات الانسان الانتاجية التى تتزايد دائما .

لقد تغير الموقف فى القرن العشرين عما كان عليه فى القرن التاسع عشر .. لقد انتهى العصر المجيد ، عصر تطور الرأسمالية ، وتخلى النظام الرأسمالى عن روح المغامرة وازدادت قيوده ـ لقد آن الآوان لاجراء احدى التجارب بأجهزة اجتماعية واقتصادية جديدة .

ومع ذلك ، فان من العسير على الاحزاب الاشتراكية ، ونقابات العمال ، أن تكيف سياستها ودعاواها طبقا للاوضاع الجديدة التى تواجهها ـ انهم يعتقدون أن فى الامكان الضغط على النظام الرأسمالى واجباره على التخلى باستمرار ـ عن امتيازاته .. انهم لا يعرفون أن الرأسمالية لا تستطيع الآن أن تمضى قدما وفقا للاسس القديمة ـ وعلى الحركة العمالية ـ فى كل بلد متقدم ـ أن تتحول من منظمة تعمل فى ظل النظام الرأسمالى ـ الى طاقة تستطيع ، فى المستقبل القريب أن تهاجم التحكم الرأسمالى هجوما مباشرا ، وتتحمل مسئولية نظام اقتصادى جديد يحل محل نظام الربح .

لن ندهش اذن اذا تعذر تحقيق هذا التحولُ بسهولة ، ولن ندهش اذا تعذر على زعماء النقابات والاشتراكيين القدامى أن يتأقلموا مع الظروف الجديدة ـ والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : هل سيظهر زعماء جدد فى الوقت المناسب ؟ هل سيظهر زعماء يكون فى مقدورهم أن يتأقلموا مع الاوضاع الجديدة ويجعلوا ظهور الاشتراكية أمرا ممكنا فى الميدان السياسى ؟ اذا لم يحدث هذا فلن تستطيع الرأسمالية أن تبنى نفسها من جديد بطريقة فعالة ، ولن يظهر نظام جديد يحل محلها ـ وانما ستتدهور المدنية فى غربى أوروبا .

المقـالة الثـانية

تطور السـياسة العمالية فى بريطانيا

على الذين يريدون أن يفهموا التطورات التى مر بها حزب العمال البريطانى أن يشرعوا أولا فى التعرف على اطار الحيـاة السياسية فى بريطانيا : ذلك لان ظهور الحركة العماليـة والحركة الاشتراكية باعتبارهما قوة سياسية يرجع قبل كلّ شىء الى الاجـواء السياسية التى ترعرعت فيها الحركة العمالية البريطانية : لقد ظهر حزب العمال البريطانى أول ما ظهر فى عام ١٩٠٠ باسم « لجنـة تمثيل العمال » ولم يتمتع باسمه الجديد ، ولم يظهر فى صورة حزب مستقل ، الا فى عام ١٩٠٦ .. غير أنه منذ ستين عاما ـ قبيل هـذا التاريخ ـ والطبقة العمالية تحاول دائما أن تؤلف حزبا خاصا بها . وكاد الميثاقيون يحققون هذا الهدف بعد قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ ، وبعد ظهور قانون الاصلاح الثانى (١٨٦٧) الخاص بنقابات العمال .

غير أن الفشل كان نصيب هذه المحاولات المتكررة ـ والسبب الظاهرى لهذا الفشل هو : ظروف الحياة السياسية فى بريطانيا ـ أما السبب الحقيقى الذى يكمن وراء الاسباب الظاهرة فهو : البنـاء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع البريطانى .

لقد كانت هناك عناصر متطرفة في صفوف الطبقات المتوسطة في القرن التاسع عشر .. وكان في مقدور هذه الطبقات أن تطالب بتأييد الطبقة العاملة لها ـ وكانت هناك محاولات متكررة لتشكيل حركة سياسية مستقرة قوامها الطبقة العاملة ـ غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل لأن العناصر المتطرفة في الطبقة الوسطى استطاعت أن تجتذب قسما هائلا من الرأى العام العمالى الى صفوفها سعيا وراء سياسة عاجلة يسهل تحقيقها بالتعاون بين الطبقات ..

غير أن الاتحاد القومى للطبقات العاملة ، وغيره من الطوائف المتطرفة في الطبقة العمالية احتجت بشدة على فكرة التحالف مع الطبقات الوسطى .. وكان هنرى هانت البوق الذى يعبر عن هذه الآراء ، وانضم الى هذه الجماعات المحتجة عدد كبير من العمال الذين لعبوا ـ فيما بعد ـ دورا كبيرا في الحركة الميثاقية .

ولقد تعرض مشروع القانون الخاص لأزمات برلمانية متلاحقة، واحداث شغب ، بل تهديدات بالثورة ، وأخيرا أصبح في حكم القانون عام ١٨٣٢

لقد بذل العمال الكثير ليحققوا هذا القانون ، غير انهم وجدوا أنفسهم وقد حرموا التصويت في البرلمان، بل صاروا بكما لا يتكلمون .. ولم يكن هناك من يعبر عن وجهة نظر العمال في مجلس العموم الجديد سوى ولبام كوبيت وقلة غيره ـ بل ان العمال لم يرحبوا

بالتشريعات الاولى للبرلمان الجديد ، وخاصة قانون الفقراء المعدل لعام ١٨٤٣ .

لقد بدأ فى بريطانيا حكم الاقلية ، هذا الحكم الذى استمر طويلا وما زال البرلمان الجديد ـ فى ذلك الحين ـ ارستقراطيا فى طريقة تكوينه ـ غير أن الطبقات البريطانية العليا توسعت فى صفوفها بحيث سمحت بدخول الاثرياء الجدد الذين خلقهم الانقلاب الصناعى ـ ان انتصارات عام ١٨٣٢ فتحت الباب على مصراعيه أمام رجال الصناعة الجدد ـ وبعد عام ١٨٣٢ صار فى مقدور أى ثرى أن ينتمى الى الطبقة الحاكمة المهيمنة ..

لقد شاع الشعور بخيبة الامل بين صفوف العمال بمجرد ظهور قانون الاصلاح وفى السنوات القليلة التى تلت ذلك أخذت جموعهم تتدفق على النقابات العمالية ، وكانوا يحاولون ـ بوحى من تعاليم روبرت أوين ـ أن يحققوا بتنظيماتهم الصناعية الجماعية ما فشل الاجراء السياسى فى تحقيقه ـ غير أن نقابات العمال القومية الكبرى سحقت عام ١٨٣٤ لانها دخلت ميدان الصراع الكبير دون أن تنضج بعد ـ ومن بين رمادها ظهرت حركة الميثاقيين .

ويعتبر مذهب أصحاب الميثاق أولَ مغامرة كبيرة تقدم عليها الطبقة العمالية فى بريطانيا لكى تقوم باجراء سياسى مستقل .. ولقد

انضم اليهم عدد كبير ممن لا ينتمون الى البروليتاريا ـ غير أن الحركة بأكملها كانت ذات طابع عمالى •

ولقد طالبت بالاصلاح البرلمانى الحاسم باعتباره خطوة لتحقيق الاهداف الاقتصادية •• وأيدها فى ذلك البروليتاريون فى الشمال وفى الاراضى الوسطى وجنوبى ويلز •

أما زعماء الحركة المحليون فكانوا من الصناع المهرة أصحاب الحرف فى الغالب ، وهؤلاء كانوا بمثابة المفكرين فى صفوف طبقة العمال ـ وحظيت حركة الميثاق بتأييد طبقة العمال البريطانية لسنوات قلائل ، ولكن حدث بعد ذلك (فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، أن تدهورت بالتدريج ـ وأخيرا تلاشت فى العقد الخامس من القرن) •

ويرجع فشل حركة أصحاب الميثاق الى سببين : السبب الاول أن هذه الحركة كانت تسعى ـ من البداية ـ وراء المستحيل ، فلم يكن الوقت قد حان بعد لتحقيق رغبة الميثاقيين فى اتاحة التصويت للجميع ، ولم يكن الوقت قد حان بعد لتنفيذ البرنامج الاقتصادى •• وكانت الطبقة المهيمنة الجديدة من القوة بحيث لا تزعزعها حركة تعتمد على تأييد الطبقة العاملة وحدها ـ والميثاقيون لم يقرروا : هل سيتحولون الى ثوار أو مصلحين دستوريين ؟ ونشأت متاعبهم عن أن السياستين (سياسة الثورة وسياسة الاصلاح الدستورى) لم يكن

لهما بارقة نجاح • لقد كان العمال من الضعف بحيث لا يقدرون على القيام بثورة ، ولا يقدرون على اجبار البرلمان لاصلاح نفسه على وجه السرعة •• كان مصير الحركة الميثاقية الفشل منذ البداية •

ولكن ، كانت هناك فئات متطرفة من الطبقة الوسطى ـ سواء فى داخل البرلمان أو خارجه ـ واعتبرت هذه الفئات انتصارات سنة ١٨٣٢ مجرد خطوة ستؤدى لا محالة الى مزيد من الاصلاحات •• لم تكن هذه الفئات تعارض التوسع فى حق الانتخاب ، غير أنها اهتمت قبل كل شىء باقناع البرلمان ـ أو دفعه ـ لانتهاج السياسة الاقتصادية التى تحبذها طبقة أصحاب العمل فى المجال الصناعى •• وفى الحال ركزت مطالبها فى التجارة الحرة •• وكانت تريد بذلك رفع القيود كافة ••

ورأى العمال أن الفئة المتطرفة من رجال الطبقة الوسطى يسعون وراء التغير العلمى الحاسم بخلاف الميثاقيين الذين أضاعوا وقتهم وجهدهم فى أوهام يستحيل تحقيقها ، وهكذا تحولت قيادة الطبقة العاملة الى أيدى الراديكاليين المتطرفين فى الطبقة الوسطى ـ حدث هذا بالرغم من أن الزعماء الراديكاليين دافعوا بصراحة عن تطور الرأسمالية الصناعية ، وعن سياسة الفردية ، وعدم تدخل الدولة فى شئون الفرد الاقتصادية ـ وكانت النتيجة أن انحاز معظم العمال الى المعسكر الرأسمالى ـ وأخيرا انتصر أصحاب

العمل على الارستقراطيين القدامى ، وفى الوقت نفسه انتصروا أيضا على الثوار من العمال .

ومن الواجب علينا أن نفهم هذا كله : فالراديكاليون من الطبقة الوسطى كانوا ألفوا من بينهم حزبا ثالثا فى البرلمان الانجليزى ، وكان يتصرفون مستقلين بذلك عن الاحرار والمحافظين .. لقد خدمتهم هذه السياسة الاستقلالية ، وصار فى مقدورهم أن يضغطوا على المحافظين وعلى الاحرار كيفما يتراءى لهم .

ومنذ أن تدهورت الحركة الميثاقية حتى عام ١٨٦٠ تدهور الشعور السياسى للطبقة العاملة ، ، غير أنه لم يتلاش تماما - وفى الوقت نفسه أنجزت التجارة الحرة مهمتها خير انجاز : لقد انحصر نشاط الطبقة العاملة فى دعم نقابات العمال والجمعيات التعاونية بين صفوف العمال المهرة ، والعمال الذين يتقاضون أجورا أعلى - وتطورت الحركة النقابية أيضا - غير أن الجمعيات التعاونية ظلت بمنأى عن السياسة ، وسارت نقابات العمال - فى البداية - على هذا النهج أيضا .

لم يحدث تغير يذكر قبل عام ١٨٦٠ ، وبعد هذه الفترة بدأ الشغب من جديد ، وتكررت المطالبة بالاصلاح البرلمانى .

ومنذ حوالى عام ١٨٦٤ بدأت نقابات العمال تلعب دورا رئيسيا فى هذه الحركة ، ودفعها الى ذلك رغبتها فى تعديل القوانين الخاصة

بها ، والقوانين الخاصة بظروف الاستخدام ـ ووجدت نقابات العمال نفسها متحالفة مع الراديكاليين من الطبقة الوسطى من جديد ، وكان هناك سجال عنيف بين الفريقين من أجل تزعم حركة الشغب .

وانتهجت نقابات العمال حركة الشغب من أجل مشروع قانون الاصلاح ، وذلك عن طريق منظمة الاصلاح القومى .. وعندما نجحت هذه النقابات فى مهمتها حلت محل منظمة الاصلاح القومى منظمة أخرى باسم « عصبة التمثيل العالمى » ، وذلك فى عام ١٨٦٩ ، والهدف من هذه المنظمة العمل على اعادة المرشحين العماليين الى البرلمان ..

ولقد ظهر مرشحون من نقابات العمال فى انتخابات عام ١٨٨٦، وفى نهاية ١٨٧٤ حققت الحركة انتصاراتها الانتخابية الاولى ، وعاد الى مجلس العموم اثنان من زعماء عمال المناجم .

وجدير بنا أن نذكر أن هذه السنوات بالذات كانت تمتاز بنشاط جمعية العمال الدولية التابعة لكارل ماركس ، وكان مقرها فى بريطانيا ، غير أن زعماء النقابات العمالية لم يهتموا بها اهتماما كبيرا ـ كما امتازت هذه السنوات أيضا بنشاط متواصل كبير من جانب نقابات العمال ، وبعدد كبير من الاضرابات ، وازدياد عدد الاعضاء فى النقابات ـ كان هذا كله ثمرة الى حد ما ـ لفترة رخاء فى ميدان التجارة وميدان الصناعة ـ وحصلت نقابات العمال على

بعض الامتيازات فى ميادين عدة متلاحقة : فقد اعترف البرلمان وأصحاب الأعمال بمنظمات هذه النقابات ، وارتفعت أجور العمال، وظهر تشريع اجتماعى وصناعى لحماية المواطنين ..

وتضاءلت نسبة العضوية فى نقابات العمال ، وفقدت الاضرابات أهدافها .. وانخفضت الاجور ، وأحست نقابات العمال بالقلق فهى تريد أن تبقى ، وكان أن انتهجت سياسة مسالمة ، دفاعية ، قوامها المهادنة والتحكيم ، لكى تستميل بذلك أصحاب العمل ـ وفقدت نقابات العمال فى سنوات الكساد هذه ـ كل ما كان لها من نفوذ سياسى ـ وعندما أفلتت المعركة من أيدى النقابات العمالية من جراء الكساد التجارى اختفى مرشحوها ومرشحو العمال ، أو اندمجوا فى حزب الاحرار الذى يتزعمه جلادستون

لقد تقهقرت الحركة العمالية جيلا الى الوراء من جراء هذه الضربة القاضية فى ميدان التجارة .. وتغلغل مذهب الاحرار فى النقابات العمالية تمشيا مع سياستها الجديدة القائمة على أساس مهادنة أصحاب العمل والتعاون معهم .. وفقدت « عصبة تمثيل العمال » أساسها النقابى الحق ـ وأصبحت مجرد جزء ملحق بالجهاز السياسى للاحرار ـ وأخيرا تلاشت العصبة من الوجود فى هدوء .. حدث هذا عام ١٨٨١ ، وظهر النشاط السياسى للطبقة العاملة من جديد ولكن من مصدر آخر ـ وهاجمت هذه الطبقة النقابات العمالية لقبولها سياسة الاحرار دون تردد أو احتجاج .

وفى عام ١٨٨١ ألف هنرى هندمان (الاتحاد الديموقراطى)، وكان يهدف الى انعاش شعب الميثاقين من جديد بطريقة تتمشى مع الظروف الجديدة .. وكان يأمل أن تساعده نوادى الرجال العاملين، سواء منها نوادى الاحرار أو الراديكاليين .. غير أنه لم يحظ بتأييد كبير ، وكان هندمان بسبيل التحول الى الاشتراكية الماركسية ، التى أخذت فى الظهور - بشكل قوى - فى القارة الاوروبية ، وظهرت معها أيضا الاحزاب الاشتراكية ، وكان معظم الذين انضـــموا الى (الاتحاد الديموقراطى) من الاشتراكيين « بالمفهوم الماركسى لهذه الكلمـــة ..

وفى عام ١٨٨٤ كان التحول قد تم واكتمل ، وتغير اسم (الاتحاد الديموقراطى) فأصبح « الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى ، واتخذ له قاعدة اشتراكية ماركسية ، ورسم برنامجه على أساس « جماعى » ولكن ما أن تم هذا حتى حدث انشقاق : لقد خلف هنرى هندمان رجل « يدعى وليام موريس » ، الشاعر الشهير ، ولقد ترك الشاعر وليام موريس مذهب الاحرار واعتنق المبـــدأ الاشتراكى ، ونشب شجار بين هنرى هندمان ووليام موريس - وكان أن انفصل موريس وأتباعه عن جماعة هنرى هندمان واتحادهم الديموقراطى الاشتراكى وألف موريس « العصبة الاشتراكية » .

لقد تركز الشجار بين الفريقين حول الاجراءات البرلمانية : ذلك

لان هنرى هندمان أراد أن يجعل من « الاتحـــاد الديموقراطى الاشتراكى » حزبا ســـياسيا - أما وليام موريس وأتباعـه فكانوا يعارضون هذا الاتجاه : فبعضـــهم كان ثوريا لا يؤمن بالاجراءات البرلمانية كحل يؤدى الى الاشتراكية ، وبعضهم الآخر كان ينـادى بأن يقصر الاتحاد نشاطه على الدعاية الاشتراكية الى أن يتـــاح لاتباعه فرصة الظهور فى الانتخابات .

وحظى الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى ببعض النفوذ عندما تزعم صغار فادته ثورات المتعطلين التى نشبت خلال الكساد التجارى - غير أنه لم يحظ بالنفوذ الذى يثبت أقدامه فى البرلمان وفى الوقت نفسه سيطرت العناصر الفوضوية على « العصبة الاشتراكية » . وأخـــيرا استقال موريس وأتباعه من العصبة ، وتلاشت فى النهاية ، وتركت الميدان كله للاتحاد الديموقراطى الاشتراكى .

وسنحت الفرصة الكبرى للاتحاد فى عامى ١٨٨٨ و١٨٨٩ ؛ فقد انتهت فترة الكساد التى طال أمدها ، وظهر من جديد نشـــاط نقابات العمال .. وتدفقت جموع العمال على نقابات العمال من جديد وكان من بين المنضمين آلاف من العمال غير المهرة الذين سبق لهم أن ابتعدوا من الحركة أثناء فترة الكساد - وتألفت اتحادات جديدة بين صفوف عمال المناجم وعمال السفن والموانى والسكك الحديدية وكانت هذه الاتحادات الجديدة تطالب - صارخة - بالزعماء والقادة ،

وراء كثير من الشبان الاعضاء فى الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى أن الفرصة قد سنحت أمامهم فكان أن انتهزوها •

غير أن الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى لم يكن بوسعه أن يتأقلم مع الأوضاع الجديدة ، بل لم يرد ذلك ـ كانت نظرة هندمان نظرة سياسية محضة ، ولقد تعلم هندمان كيف ينظر الى النقابات العمالية باعتبارها هيئات رجعية معادية للاشتراكية ـ هيئات لا يمكن أن ينتظر منها أية مساعدة ـ أما اشتراكيته هو فلم تلق قبولا لدى العمال الذين أخذوا يلتفون حول نقابات العمال الجديدة ، والذين كانوا يتطلعون الى حلول عملية سريعة لادوائهم الاقتصادية •• وأفلتت الحركة الكبرى من يد هندمان •

وهكذا صار الطريق ممهدا أمام حركة جديدة تلائم الهيئات العمالية النشيطة ـ هذه الهيئات التى أخذت تثور ـ فى كل مكان ـ على الاوضاع القائمة •• واقتضى الامر ـ من أجل اشباع هذه الحاجة ـ أن توجه الدعوات الى الهيئة الرئيسية للعمال لا على أساس اشتراكى نظرى ، وانما على أساس اقتصادى اصلاحى عاجل •• والواقع أن معظم زعماء النقابات الجديدة ـ فى الاحياء الصناعية ـ ترعرعوا فى أحضان مذهب الاحرار ، ولم يتخلوا عن هذا المذهب الا لانه لم يشبع مطالبهم الاقتصادية ، ذلك لان رغبة الاحرار والمحافظين فى الاصلاح جندت ابان الكساد الكبير ••

لقد ضاق الجيل الجديد بزعماء النقابات الاقدمية ، وعاب عليهم ضيق أفقهم ، وسيطرت عليه الرغبة فى الاستفادة من الفرص التى أتاحها الانتعاش التجارى الجديد ـ غير أن الزعماء الجدد لم يطالبوا باشتراكية نظرية ، وانما رغبوا فى اصلاحات عاجلة ..

وبحلول عام ١٨٨٩ انبثقت هيئات جديدة فى مناطق متعددة .. وكان الهدف من وراء ظهورها اتاحة الشكل السياسى للحركة العمالية الجديدة ـ وظهرت أحزاب عمالية محلية ، كما ظهرت أيضا جمعيات عمالية ، ومجالس عمالية ، وكانت تهدف الى ادماج الاشتراكية والاتحاديين الجدد فى وحدة سياسية واحدة .

وفى عام ١٨٨٩ ظهر حزب عمالى اسكتلندى بزعامة كير هاردى ـ وفى النهاية انضمت معظم الهيئات المحلية ، وذلك فى عام ١٨٩٣ ، وظهرت فى صورة جمعية قومية جديدة عرفت باسم « حزب العمال المستقل » ، وظهر كير هاردى فى المقدمة بوصفه بطل المذهب الاتحادى الجديد . وصار من بين أشهر زعماء حزب العمال المستقل ..

ولقد كان من الاحرار قبل ذلك ، ثم اتجه الى الاشتراكية تدريجيا ، غير أن اشتراكيته كانت ذات طابع عملى ، ومن ثم لقيت قبولا لدى الجيل الجديد الذى انضم الى النقابات العمالية ـ كان هاردى عندما يتحدث يقتبس من الانجيل لا من مؤلفات كارل ماركس ..

وبظهور حزب العمال المستقل ضاعت قيادة الاشتراكية البريطانية من يد الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى ـ ولكن كانت هناك معركة ضخمة تنتظر حزب العمال المستقل ، كان على أصحاب الحزب أن يواجهوا زعماء نقابات العمال الاقدمين .. وعلاوة على ذلك ما كاد الحزب يتألف حتى انحسرت موجة الرخاء التجارى ، وعم الكساد من جديد .. وفقد الاتحاديون الجدد كثيرا من الاعضاء ، ونشبت الاضرابات من جديد ـ وفشلت فى ظل ظروف معاكسة ـ ولم يمض وقت طويل الا وقد تكهن الاتحاديون القدامى ـ عن ثقة ـ بزوال القوى الجديدة والعودة الى سياسة « عاقلة » قوامها الاتحاد بين الاعضاء البرلمانيين ـ الاحرار العماليين ـ والاعضاء الجدد فى حزب العمال المستقل .

ثم أراد هاردى أن يكون هناك تحالف انتخابى بين حزب العمال المستقل ـ باعتباره هيئة اشتراكية ـ ونقابات العمال ، لقد ندد هاردى ورجاله بالزعماء القدامى ، كما نددوا بسياستهم الرجعية ـ وفى الوقت نفسه وجهت التهمة لهاردى ورجاله بأنهم يحطمون حركة نقابات العمال وانهم يخدمون أغراضهم الشخصية ـ واستمرت المعركة بين الفريقين ورجحت كفة الاشتراكيين بالتدريج ـ وتم النصر بفضل عودة الرخاء التجارى .

.أخيرا ، وفى عام ١٨٩٩ وافق مؤتمر نقابات العمال على أن

يعمل مع الجمعيات الاشتراكية لا لخلق حزب اشتراكي أو حزب عمالي ، وانما لتأليف لجنة تعيد المرشحين العماليين المستقلين الى البرلمان ـ وتحقيقا لهذه السياسة تكونت لجنة العمال النيابية عام ١٩٠٠ .

وعندما قطع الاشتراكيون شوطا طويلا الى حد تكوين لجنة العمال النيابية ، انضمت النقابات العمالية بالتدريج الى هذه المنطقة الجديدة ـ وفرض عليها الاشتراكيون بالتدريج سياسة اشتراكية ـ وبعد انتخابات عام ١٩٠٥ تغير اسم لجنة العمال النيابية فأصبح « حزب العمال » ، وصار هذا الحزب مستقلا له سياسته الخاصة .

وانتصر حزب العمال في مسألة وادي تاف ، وانتهى الامر بانتصارهم الساحق وصدر قانون الخلافات في الميدان التجاري عام ١٩٠٦ ، وكان هذا بمثابة أول انتصار يحرزه حزب العمال ـ ولكن سرعان ما ظهرت بعض الصعوبات في وجه الحزب الجديد : كان الاحرار يتمنون بأغلبية الاصوات بحيث صار في مقدورهم أن يتغلبوا على العمال والمحافظين مجتمعين ـ وكانت هناك عقبة أخرى أيضا : فحزب العمال لم يرد ابعاد الاحرار على حساب عودة حكومة المحافظين ـ واذ ذاك اضطر الاعضاء العماليون الى تأييد الحكومة الحالية ..

وفي عام ١٩٠٩ قرر مجلس اللوردات أن اشتراك نقابات العمال

فى الاجراءات السياسية أمر منافٍ للقانون ، بالرغم من أن النقابات العمالية ظلت تمارس هذا الحق دون أن ينازعها منازع منذ نصف قرن .. ولقد هدد هذا القرار الأسس التى يرتكز عليها حزب العمال ..

وفى الفترة ما بين ١٩١٠ وعام ١٩١٤ هوجم حزب العمال لاعتماده على الأحرار وفشله فى الحصول على عدة امتيازات ازاء تأييده للاحرار .. وتصادف فى هذه الفترة أن تغلغلت بعض القلاقل فى صفوف النقابات العمالية .. وفى السنوات العشر الاولى من القرن العشرين ارتفعت الاسعار ولم ترتفع الاجور تمشيا مع هذه الحال ـ وبعد عام ١٩١٠ ازدادت القلاقل فى الميدان الصناعى ، وانفجرت الاضرابات وازدادت العضوية فى نقابات العمال ـ واستمرت الحال على هذا المنوال الى أن اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ .. واتجهت الحركة اتجاها آخر بعد الحرب .

ولست أنوى التحدث بالتفصيل عن تاريخ حزب العمال البريطانى أثناء الحرب العالمية وبعدها ، ويكفى أن أشير الى ما حدث من تطورات بصفة عامة :

لقد حدث انقسام خطير فى الحركة من جراء هذا الحزب .. فالحزب العمالى قد أيد الحرب ، أما حزب العمال المستقل ـ وهو جزء من حزب العمال نفسه ـ فقد اتخذ منذ البداية موقفا مسالما ، وأدى هذا الى استقالة رامسى ماكدونالد من زعامة حزب العمال .

وشيئا فشيئا ظهرت معارضة جديدة فى صفوف حزب العمال تطالب باجراء المفاوضات من أجل وضع حد للحرب واقرار السلام ، وسرعان ما توطدت أركان هذه المعارضة بعد عام ١٩١٧ ، وفى المراحل الاخيرة من الحرب العالمية أصبح حزب العمال بمثابة معارضة لها نفوذها ومعالمها المحددة .

هذه صورة للموقف عام ١٩١٨ ، وفى الوقت نفسه أخذ حزب العمال يعد نفسه لنضال ما بعد الحرب . وفى ظل قيادة آرثر هندرسون أعيد بناء الجهاز الخاص بالحزب .. فلم يعد حزب العمال مجرد اتحاد يجمع نقابات العمال والهيئات الاشتراكية وانما أصبح حزب «العمال الذين يعملون بأيديهم وعقولهم» .

وقبل عام ١٩١٤ كان العمال لا يفكرون أبدا فى الاستيلاء على مقاعد الحكم فى يوم من الايام . غير أن الانقسام الذى عانى منه الاحرار فى فترة الحرب غير وجه السياسة البريطانية . وانتهى حزب العمال الفرصة ليصبح الحزب المعارض الاول — واقتضى الأمر أن يكون له برنامج جديد وجهاز جديد . ولاول مرة آلى الحزب على نفسه أن ينفذ برنامجا شاملا للتطور الاشتراكى ، وذلك فى كتاب «العمال والنظام الاجتماعى الجديد»

وشمل البرنامج الميدان الداخلى ، والميدان الدولى ويعتبر سيدنى ويب الرجل الذى رسم معظم خطوط هذا الكتاب —

وهذا الكتاب بمثابة استمرار للسياسة التى ظهرت منذ أن رأى الحزب النور ألا وهى : قبول سياسة المذهب الجماعى التدريجى وهى السياسة التى أخذت الجمعية النقابية تنادى بها طيلة الثلاثين عاما الماضية .

وغيرت الحرب ــ بطبيعة الحال ــ من علاقة حزب العمال المستقل بحزب العمال نفسه : لقد كان حزب العمال المستقل يعارض الحزب ، ومن ثم حاول ان يجتذب الى صفه دعاة السلام من أى اتجاه ــ وبعد الحرب اضطرها هذا الحزب الى اعادة النظر فى وظيفة داخل حزب العمال نفسه ــ وكان هناك فريق ينادى بأن يصبح حزب العمال المستقل جناحا أيسر داخل حزب العمال وتكون مهمة هذا الجناح تحويل حزب العمال من السياسة النقابية التدريجية الى سياسة «الاشتراكية المعاصرة»

وأخيرا انتصر هذا الفريق . وفى الوقت نفسه كانت الجمعية النقابية فى طريقها الى الزوال . وبحلول عام ١٩١٨ كانت قد انتهت من أعمالها الانشائية . وكان حزب العمال قد انتهج سياسة هذه الجمعية النقابية . وفضل مستر ومسز ويب أن يعملا ــ بطريقة مباشرة ــ خلال جهاز الحزب نفسه . ولم تمت الجمعية النقابية وانما كفت عن المساهمة بنصيب وافر فى رسم السياسة الاشتراكية .

ان الهدف من مقالى هذا هو تصوير التطور الذى مرت به

السياسة العمالية حتى عام ١٩١٨ ـ ولست أنوى الاستطراد فى سرد القصة ـ لقد أردت أن أوضح كيف تطورت الاحداث فى بريطانيا بصورة تختلف عن تطورها فى القارة الاوروبية : فالاحزاب الاشتراكية فى القارة الاوروبية بأكملها نشأت على أسس ماركسية صرفة وكان هدفها ـ منذ البداية ـ تحقيق المذهب الاشتراكى .

لقد ظل حزب العمال فى بريطانيا حزبا ينادى بالاصلاح الاجتماعى أكثر مما ينادى بالاشتراكية نفسها .

غير أن الاختلاف الفعلى بين حزب العمال البريطانى والاحزاب الديموقراطية الاشتراكية الماركسية فى غربى أوروبا لم يكن اختلافا كبيرا : لقد كان كل من الطرفين يستخدم لغة مختلفة ، غير أن سياستهما كانت تتقارب ـ والواقع أن المذهب الفابى أثر بدوره على الديموقراطية الاشتراكية فى القارة .

المقـــالة الثـــالثة

الماركسية فى العلم الحديث

تعتبر هذه المقالة محاولة من جانبى للحديث عن صلة الماركسية بالموقف فى عالم اليوم وعلينا ونحن نقدم على هذه المحاولة ان نذكر أن الوضع الذى حلله ماركس فى كتاباته لا يشـابه بأية حال ذلك الوضع الحالى الذى يطالب الناس بتحليله .

لقد أراد ماركس أن يؤثر على تصرفات معاصريه فى منتصف القرن التاسع عشر ، وصاغ نظرياته وهو ينوى التأثـــير على تصرفاتهم فى ظل المواقف التى جوبهوا بها ..

ومما لا شك فيه أن الذى يكتفى الآن بترديد ما قاله ماركس فى تحليلاته يفترض بعد ذلك ان هذه التحليلات تنطبق على عام ١٩٣٨ كما انطبقت على عام ١٨٤٨ او ١٨٦٧ (أو لانها انطبقت عليهما) مما لا شك فيه أن هذا الشخص ليس ماركسيا مخلصا ..

ان الماركسية الوحيدة التى يتحتم على الناس أن يهتموا بها هى الماركسية الحية الماركسية التى تهتم بتحليلات جديدة تلائم أوضاع القرن العشرين ، وهى الاوضاع التى يطلب من الناس ان يتصرفوا فى ظلها .

ان المبادىء الاساسية للماركسية ـ كما أفهمها ـ تعتمد على منهج معين أو وسيلة معينة للنظر الى المشكلات الاجتماعية.. هذا المنهج تاريخي قبل كل شيء ، وهو يتطلب الايمان بان تاريخ البشرية ـ فى انتقاله من مرحلة الى مرحلة أخرى ـ مرتبط بمجال الاسباب والمسببات لا بمجال الصدف وحدها . والواقع أن الماركسية تنطوى على فلسفة للتاريخ .. والذين يرون ان تاريخ البشرية ما هو الا سلسلة من الصدف أو ثمرة للتصرفات الفردية التلقائية لا يفهمون الماركسية على الاطلاق ، ولا ينظرون اليها باعتبارها مفتاحا لفهم شئون هذا العالم ..

ان الماركسية تؤمن بان دراسة الماضى والحاضر تعطى الرجال فكرة عن المستقبل وأن الرجال سيستفيدون حين يدرسون التاريخ بحثا عن مبادىء وعوامل يمكن ان ينكشف عنها عالم الغد ..

فاذا قوبل هذا الرأى بالرفض ضاعت أسس المذهب الماركسى فمن العبث أن نبحث عن النتائج الكبرى أو أن نصوغ فلسفة للتاريخ اذا لم تكن هناك مسببات ضخمة تؤثر على المجرى العريض للتطور البشرى ، لا على أحداثه العريضة فقط .

غير أن فى الامكان ـ بطبيعة الحال ـ اعتناق مبدأ المسببات الاجتماعية دون قبول المبدأ الماركسى : فالمسببات الاجتماعية قد تظهر فى صور كثيرة مختلفة .

من أجل هذا نرى أن الخطوة الثانية نحو الماركسية تتمثل فى الايمان بان المسببات الاجتماعية تظهر بطريقة ديالكتيكية ، فهى لا تخضع للمنطق الرسمى الجامد وانما للمنطق الديناميكى الذى لا يستبعد التناقض وانما يعتبره مفتاحا ضروريا لفهم الحقيقة .

فليست الحقيقة شيئا جامدا لا يتغير وليست الحقيقة شيئا يمكن فهمه فهما مطلقا فى أى وقت ، وانما هى شىء يعيش وينمو . فاذا اكتشف الناس حقيقة جديدة وجزئية أدى هذا ــ وفى الوقت المناسب ــ الى ظهور حقيقة أخرى مكملة للحقيقة الجديدة .

هذا المنطق الديالكتيكى لا يعتمد على القياس وانما على البحث والتضاد ، وعلى التأليف والتركيب ، وهو منطق هيجل بطبيعة الحال . وقد أخذه كارل ماركس عنه ، وطبقه على أغراضه الاجتماعية ــ غير أن هيجل وماركس يختلفان عند هذه النقطة بالذات :

فبينما يفهم هيجل الأسلوب الديالكتيكى بمقتضى «الفكرة» المتطورة ، التى لا تعدو حقائق التاريخ ان تكون انعكاسا لها ، نجد أن كارل ماركس ينقل الديالكتيك مباشرة الى ميدان التجربة التاريخية وهو لا ينظر الى المباحثات والمتضادات والتركيبات بمقتضى «الافكار» وانما بمقتضى عوامل مادية وموضوعية ..

وهكذا يخرج ماركس من الديالكتيك بالمفهوم المادى للتاريخ فهو يرى ان التاريخ يتولد ــ فى عالم الرجال ــ لا من تصارع

الافكار والآراء وانما من تصارع الحركات . هذه الحركات تعتمد على أثر العوامل المادية المتغيرة فى حياة المجتمعات البشرية . ان العوامل الكامنة لا تتمثل هنا فى الافكار ـ ولا تتمثل مطلقا فى «الفكرة» ـ وانما تتمثل فى عوامل الانتاج التى تتغير دائما . وتتأثر بطبيعة هذه العوامل ، على الدوام، بتطور المعارف البشرية ونموها ، وتطبيق هذه المعارف على عوامل الطبيعة .

ان المفهوم المادى للتاريخ ، كما يراه ماركس ، لا ينادى فقط بان تطور قوى الانتاج هو العنصر الذى يكمن وراء حركات التاريخ الكبرى : ذلك لان ماركس يحاول ايضا أن يوضح كيف تفرض هذه القوى سلطانها ـ وكثيرا ما قال ماركس : ان الناس يصنعون تاريخهم بايديهم

وليس هناك من هو أكثر هجوما من ماركس على الرأى القائل بان الناس مجرد منتفعين من التاريخ أو ضحايا له ..

ان الناس يصنعون تاريخهم بايديهم ـ غير ان الانسان حيوان اجتماعى قبل كل شىء ، ونحن لا نستطيع أن نتفهم عقله وشخصيته ما لم ننظر اليهما داخل الاطار الاجتماعى ..

من أجل هذا نجد أن الناس لا يستطيعون ان يصنعوا تاريخهم بأيديهم بفضل النشاط الفردى المحض ، فهم يصنعون هذا التاريخ بفضل النشاط الجماعى والنشاط الجماعى وحده دون غيره .

ان قوى الانتاج ليست عوامل مباشرة تتحكم فى التغيرات التاريخية ، وانما هى حركات يبينها الناس بفضل قوى الانتاج والتطور التاريخى فتجىء نتيجة لاثر القوى الانتاجية المتغيرة فى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد (وهى العلاقات التى تتغير بدورها) .

وكلما حلت مرحلة من مراحل التطور فى القوى الانتاجية ، تطلب هذا حلول نظام اقتصادى جديد يستخدم هذه القوى خير استخدام ــ ويدل التاريخ على ان العلاقات الطبقية كانت تعكس هذه النظم الاقتصادية

ويرى كارل ماركس ان «الطبقة» هى التقسيم الاجتماعى الرئيسى ، وان الحركات التى تحكمت فى مجرى التاريخ هى حركات طبقية : فعند كل مرحلة من مراحل التاريخ ينتظم الناس فى طبقات اقتصادية ــ ولقد كان وجود هذه الطبقات أمراضروريا من أجل استغلال قوى الانتاج الموجودة . ولكن كان لابد ان تنشب العداوة وينشب الصراع بين هذه الطبقات

حدث هذا لان قوى الانتاج نفسها تخضع للتغير الدائم ، والعلاقات التى كانت بادىء الامر متمشية الى حد كبير مع القوى الانتاجية اصبحت فيما بعد قيودا تكبل هذه القوى ــ يحدث هذا حين تتغير العوامل الكامنة ..

غير أن الطبقة التى وصلت الى مرتبة السلطة بادىء الامر (بفضل قدرتها على التوسع فى الانتاج) لن تنزل عن طيب خاطر ـ عن هذه السلطة عندما تصبح السلطة عقبة بدلا من أن تكون دافعا محركا .

ان هذه الطبقة مضطرة بطبيعتها الى استغلال موارد الانتاج لمنفعتها الخاصة ، وهى قد تضطر الى السماح بظهور طبقة تابعة تهدد سلطان الطبقة الحاكمة وهى قد تضطر الى تشجيع هذه الطبقة التابعة ويمضى الوقت ، وتقف الطبقة الخاضعة الى جانب قوى انتاجية جديدة ظهرت أخيرا ، ويشتد ساعد هذه الطبقة الخاضعة ، ومن ثم تطيح بالطبقة الحاكمة القديمة لتؤلف نظاما اقتصاديا جديدا يتمشى مع قوى الانتاج التى تغير طابعها .

وهكذا يثبت الديالكتيك وجوده فى التاريخ بمقتضى سلسلة من الصراع الدائر بين الطبقات . انها الوقائع الاجتماعية الكبرى فى التاريخ تتمثل فى هذه الطبقات ، ولا تتمثل فى الرجال والنساء ..

وهكذا يصبح المفهوم المادى للتاريخ نظرية تهتم اكثر ماتهتم بالصراع غير أن هذه النظرية أكثر من مجرد نظرية للصراع بين طبقات تمارس نشاطها فى المجال الاقتصادى وحده: ذلك لأن كارل ماركس يرى ان الصراع الطبقى هو صراع سياسى فى جوهره ، الى جانب كونه صراعا اقتصاديا ، هذا الصراع يساعدنا على فهم

التاريخ ، لا التاريخ الاقتصادى وحده ــ ولهذا يصوغ ماركس رأيه فى طابع الحركات السياسية ، وطابع الدولة ، باعتبار هذه الاشياء جزءا لا يتجزأ من ذلك التاريخ .

يرى ماركس ان الحركات السياسية الضخمة (التى تؤثر بضخامتها على المجرى العام للتاريخ) هى حركات طبقية بالضرورة، ولهذا فان أسسها الرئيسية أسس اقتصادية ، وهو لا ينكر ان هناك حالات ثانوية كثيرة تتولد فيها قوى سياسية لا يمكن تقييمها بالمفاهيم الطبقية . وهو لا ينكر ان هذه الحركات قد تكون هامة ، ذات أثر .

غير أن المبدأ الماركسى يقول : انه بالرغم من أن فهم هذه الحركات الثانوية ضرورى لصياغة استراتيجية السياسة وصياغة التكييفات الخاصة بها ، الا أن المؤثرات التى تتحكم فى النهاية وتؤثر أكبر الاثر هى تلك الحركات التى تعبر عن الاهتمامات والمطامح الطبقية ، حتى لو كانت هذه الاهتمامات والمطامح غامضة مقنعة .

وبعد أن ينتهى كارل ماركس من توضيح هذا الطابع الثانوى للحركات السياسية ، يستخلص من هذا كله مفهومه عن الدولة. ان ماركس يرى ان الدولة تمثل طبقة معينة على الطبقات الاخرى ــ وهو يؤمن بان هذا الوضع ينطبق على الدول الشبيهة

بالديمقراطية فى العالم الرأسمالى ، كانطباقه على النظام الاقطاعى أو ما سبقه من نظم فى ظل الدولة .

والدولة عبارة عن « لجنة تنفيذية لتصريف امور الطبقة الحاكمة باكملها » ، ولهذا لابد ان ينظر اليها المرء على انها جهاز للقمع ، لا جهاز يخدم المجموع .

لهذا يرى كارل ماركس ان كل دولةعبارة عن دكتاتورية طبقية ــ مهما كانت الصورة التى تحكم بها ، ومهما كان حكمها الدكتاتورى سافرا او مقنعا .

ويستخلص من هذا المبدأ ان الوسيلة الضرورية لخلق مجتمع تحكمه البروليتاريا هو تأليف «دولة للبروليتاريا» دولة تعبر عن «دكتاتورية البروليتاريا» غير أن هناك اختلافا بين دولالبروليتاريا وغيرها من الدول : فدولة البروليتاريا ستهدف الى الغاء نفسها بنفسها : ذلك لان النظرية الماركسية لا تجد مكانا للدولة فى مجتمع غير مقسم الى طبقات اقتصادية ما دامت الدول تعبر قبل شىء عن الدكتاتوريات الطبقية ــ غير ان البروليتاريا هى آخر طبقة تخضع للاستغلال ، فليس بعدها طبقة أخرى ، وهى تهدف الى الغاء الطبقات الغاء تاما ، ليحل محلها مجتمع بلا طبقات .

ان البروليتاريا لا تحتاج الى دولة الا لفترة تصفى فيها آثار النظام الطبقى ــ وعندما تنجح فى الغاء الطبقات ستزول

الدولة من الوجود باعتبارها الجهاز الطبقى الذى يعتمد على سياسة القمع .

هذه هى مبادىء ماركس الاساسية كما أفهمها ـ غير انى استبعدت منها ذلك المبدأ الماركسى الكبير ـ نظرية القيمة كما يراها ماركس ـ ذلك لان هذه النظرية لا تدخل فى نطاق بحثنا الحالى ـ بيد انى ناقشت ـ بشىء من التفصيل ـ معانيها الحقيقية ووضعها ، وذلك فى مكان آخر .

والآن وقد أوجزنا الحديث عن مبادىء ماركس الاساسية ، نتجه الى المناقشة المباشرة لوضع الماركسية فى العالم الحديث .

علينا ، قبل كل شىء ، ان نذكر جيدا أننا نعيش فى عالم تطورت فيه الرأسمالية الواسعة النطاق اكثر مما تطورت فى عصر ماركس . علينا ايضا ان نتذكر ان هذه الماركسية سارت من الناحية الفنية ـ على النهج الذى تكهن به كارل ماركس ـ لقد أدى التصنيع الواسع النطاق الى تزايد سيطرة الاموال الى مدى كبير ـ وكانت هناك حاجة الى أسواق كبيرة وفى الوقت نفسه لم يكن هناك توزيع عادل للثروة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وكانت النتيجة ان اخذ الرأسماليون ـ فى البلدان الناهضة ـ يستثمرون مواردهم فى البلدان المتأخرة ، وأدى هذا بدوره الى اشتداد حدة الاستعمار القائم على التنافس والذى يناضل من أجل السيطرة على العالم باعتباره سوقا ، وباعتباره ميدانا

لاستثمار رأس المال ــ وسرعان ما تركز رأس المال فى مجالين : مجال السيطرة الفنية ومجال السيطرة المالية ــ وأصبحت سياسة الدول الزعيمة تعبر ــ بطريقة سافرة ــ على المصالح الرأسمالية المسيطرة .

يتمشى هذا كله مع ما تكهن به كارل ماركس ــ ولكن يجدر بنا ، ونحن نذكر هذا ، الا تنسى ان شكل النظام الرأسمالى ــ فى جميع الدول المتقدمة ــ قد تغير كثيرا منذ ان كتب ماركس دراسته العميقة عن طبيعة هذا النظام . لقد كانت دراسته تاريخية ، وتصويرية ، وكانت تتكهن بالمستقبل فى الوقت نفسه.

لقد اخذ ماركس ــ فى الفصول التاريخية من «رأس المال» ــ يشرح كيف ظهرت الرأسمالية ، والمراحل التى مرت بها حتى وصلت الى ذلك النوع الذى تحدث عنه فى الاجزاء التصويرية من كتابه ، فبعد أن شرح الرأسمالية كما عرفها (وهى رأسمالية العصر الذى عاش فيه) استطرد يتكهن بمستقبلها .

علينا اذن ــ ونحن فى هذه المرحلة ــ ان نتحرى أشياء ثلاثة:

(ا) دقة سرده التاريخى .

(ب) ملاءمة وصفه للواقع .

(حـ) تكهناته .

وبالرغم من البحوث التى قام بها من جاءوا بعد كارل ماركس،

فانني أرى ان الفصول التاريخية التى كتبها ما زالت أروع وأعمق ما كتب عن ظهور الرأسمالية .

الواقع ان البحوث التى ظهرت بعد ذلك سلطت اضواء قوية وجديدة على زوايا مظلمة لم تكن معروفة من قبل ــ غير أنها لم تؤثر بأية حال من الاحوال على دقة الدراسة التى قام بها كارل ماركس بصفة عامة . وما زالت دراسته قوية ، وهى دراسة أوضح فيها ان الرأسمالية نشأت عن انفصال مجموعة من العمال عن الارض ، وان هذه الرأسمالية اخذت تتطور فى الوقت الذى نمت فيه البروليتاريا ، كطبقة تعمل ويستخدمها أصحاب العمل .

ونحن لو نظرنا الى هذا الوضع من زاوية أخرى ما اختلف طابعه ، وقد نشك فى مدى وجود البروليتاريا (المنفصلة عن الارض) قبل ظهور الرأسمالية ، وقد نفكر فى ظهور البروليتاريا كاستجابة لفرص الانتاج الرأسمالى الذى ازدهر بفضل تحسين وسائل المواصلات ــ وقد نشك فى مسألة فتح الاسواق الكبرى والغاء الحدود المحلية التى كانت تقيد انتاج العصور الوسطى ــ غير ان هذا كله لا يسىء الى أهمية الدراسة التاريخية التى قدمها لنا كارل ماركس : ذلك لانه يرى ان الرأسمالية لم تكن لتنمو لولا انها وجدت بروليتاريا حية يمكن استغلالها .

.. وهناك نقطة لها أهميتها : لقد كان هناك انتاج وافر بفضل العمل القائم على الاجور ، ولقد كان من المستحيل ان تزدهر

الرأسمالية دون وجود الايدى العاملة ، ودون وجود الوسائل التى تحقق الربح من هذه الايدى العاملة .

نستطيع اذن ان نقبل ــ دون تغيير أو معارضة ــ ما قاله ماركس من ان الرأسمالية ــ كنظام ــ تكشف عن حقيقتها فى التاريخ فى صورة استغلال للعامل الاجير على نطاق واسع .

ونستطيع ايضا ان نؤمن بما قاله ماركس من أن الرأسمالية الجديدة تهتم اكثر ما تهتم باستغلال العامل الاجير باعتباره وسيلة لانتزاع فائض القيمة .

وفى مقدورنا ان نرقب مع كارل ماركس هذا التوسع الذى يمر بمراحل متتالية : ففى المرحلة الاولى يستفيد صاحب رأس المال من مميزات السوق : فهو يضع نفسه ــ كمستخدم ــ بين المنتج والمستهلكين ــ ثم تجىء مرحلة اخرى يستفيد فيها صاحب رأس المال اكثر مما استفاد من المرحلة الاولى : فهو يقسم مراحل الانتاج الى عدد من العمليات المتعددة ــ وبهذا يرتفع بالطاقة الانتاجية ، وهو يرتفع بهذه الطاقة بفضل المهارة اليدوية الكبرى للطبقة الجديدة من العمال طبقة العمال الذين يختص كل واحد منهم بجزء معين من السلعة الواحدة ــ ومرة اخرى لواجه مرحلة ترتبط فى أذهاننا بالانقلاب الصناعى ــ وفى ظل هذه المرحلة يتزايد الانتاج بصورة هائلة ، بفضل الآلات التى تستخدم الطاقة على نطاق يتسع دائما .

وفى مقدورنا ايضا ان نلمس كيف أدت المراحل الاخيرة من الانقلاب الصناعى الى سيطرة رأس المال النقدى على رأس المال التجارى ورأس المال الصناعى : فعندما ظهـــرت الآلات التى تستخدم الطاقة حل رجل الصناعة محل التاجر ، وأصبح رجل الصناعة شخصية بارزة فى ظل النظام الرأسمالى • ولكنـا نرى اليوم ان رجل الصناعة ، والتاجر يخضعان ـ كلاهما ـ لسيطرة الممول ، او يقفان امامها اذا ما صار من الممولين بدورهم •

لقد رأينا كيف تكهن كارل ماركس بهـــذه التطورات ـ والاجزاء الأخيرة من كتاب «رأس المال» تفيض فى الحديث عـن ظهور طاقة التمويل هذه ، ونموها ، وكيف أدى هذا الى سيطرة القلة وحدها على الجهاز الرأسمالى بأكمله ـ هذه السـيطرة حرمت صاحب العمل آ والتاجر من أى اشراف حقيقى على سياسة النظام الرأسمالى ، تماما كما سيطر التاجر الرأسمالى من قبـل على الصانع اليدوى الماهر ، وجعله مجرد متعاقد ثانوى لا يكاد يؤثر على السياسة الاقتصادية •

وكثيرا ما صاغ ماركس تكهناته هذه بطريقة توحى بان كبار الرأسماليين سيخلعون صـغارهم من على العروش • ليحلوا هم محلهم ، وبأن هؤلاء الصـغار سينضمون الى صـفوف البروليتاريا ـ لم يكن فى استطاعة ماركس ان يتكهن فى ذلك الحين بالشكل الحقيقى الذى سيتخذه نظام الشركة المساهمة ، كما لم يتكهـن

بوضوح ـ بأثر هذا النظام فى الترتيب الاجتماعى للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة •

ولدينا اليوم من الأسباب ما يجعلنا نقول : ان استمرار تركيز الطاقة الرأسمالية فى يد طبقة صغيرة يتداول أفرادها رأس المال النقدى لا تعنى ان صغار الرأسماليين قد اختفوا ، ولا تعنى انهم انضموا الى البروليتاريا : فالرأسمالى الصغير قد فقد سيطرته على السياسة الصناعية ، غير أنه لم ينبذ بعيدا : فلقد استطاع ان يكيف نفسه مع الاوضاع ، واستطاع ان يتغلب على الخسارة التى فقد فيها اشرافه على النظام لاقتصادى •

وهناك أيضا ظاهرة أخرى : لقد ظهرت طبقة جديدة هائلة من أصحاب الاسهم وأصحاب السندات (وفيهم الكبار والصغار) وذلك بفضل التوسع فى نظام الشركة المساهمة ـ هذه الطبقة تقف موقف الحصن المنيع وهى تدافع عن حقوقه الملكية ضد أى هجوم اشتراكى عليها •

ان صاحب العمل الصغير لم يسحق ـ لقد عاش ، لا فى ميدان الزراعة ولا فى ميدان البيع بالقطاعى فحسب ، وانما عاش ايضا فى جزء كبير من النظام الصناعى • وفى استطاعته ان يعيش بالرغم من ظهور الرأسمالية الواسعة النطاق ، وذلك لعدة أسباب :

السبب الاول : ان هناك ـ فى مجال التجارة ـ أشخاصا من

كبار التجار والممولين ، وهؤلاء يستفيدون من اعطاء قروض تجارية وقروض بنوك لأصحاب المحال .

السبب الثانى : هناك ـ فى مجال الانتاج ـ أنواع عدة من السلع يرى كبار الرأسماليين ان من مصلحتهم تركها للشركات الصغيرة باعتبارها شبه متعاقدة على الأجزاء الصغيرة أو ما شابهها: يحدث هذا عندما لا يؤدى الانتاج الكبير الى أرباح كثيرة ، ويحدث أيضا عندما يكون هناك فرع من فروع الصناعة ينطوى على مغامرة او خسارة ، أو يسيطر على سوق محدودة جدا ، بحيث لا يستهوى أفئدة كبار الممولين الماليين .

السبب الثالث : هناك تجارات وصناعات جديدة تظهر فى حيز الوجود على الدوام ـ وهذه تؤدى بدورها الى ظهور عدد كبير من الشركات الصغرى الجديدة ، بل قد تؤدى احيانا الى ظهور أصحاب صناعات صغيرة ، فاذا لم يظهر هؤلاء ظهر العملاء والوسطاء كاصحاب «الجراجات» ووكلاء السيارات ، والعملاء الذين يبيعون أجهزة الراديو والجرامفون ، وكثيرين سواهم .

ونحن لا نرى فى أكثر البلدان الرأسمالية تقدما أية بادرة توحى بان هذه الفئة من البورجوازيين المتوسطين والبسطاء ستختفى من الوجود . بل نرى ـ على العكس من ذلك ـ ان نموهم يساير الانتاج فى سرعته وتلاحقه ، وان الاحتياجات

اختلفت وتباينت بازدياد الانتاج ، وتزايد مجموعات الوسطاء الذين يعيشون على الدخل .

وأهم من هذا كله ذلك الاتساع الضخم فى أسس التصنيع الرأسمالى ، وقد حدث هذا عند التوسع فى نظام الشركات المساهمة ـ واليوم نرى ان نظام الاسهم والقرض ـ فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ـ يشمل جميع طبقات المجتمع باستثناء طبقة العمال الذين يعملون بايديهم ، بل شمل هذا النظام جزءا من تلك الطبقة .

والى جانب هذا يقدم هؤلاء العمال ـ أحيانا ـ على استثمار نقودهم فى الصناعات التى تدر ربحا . ولها ايضا (هذه الطبقة من العمال اليدويين) اسهمها وقروضها فى الجمعيات التعاونية وجمعيات التعمير للعمال ، سواء كانت هذه الجمعيات عامة أو خاصة .

وكثيرا ما قيل ـ بسبب هذه الظاهرة ـ ان الرأسمالية نجحت فى اكتساب الطابع الديمقراطى . والذين يدافعون عن النظام الرأسمالى ـ مثل المستر رتسيمان ـ يسرهم ان يضيفوا الى هذا كله تلك المجموعات الضخمة الهائلة من المساهمين فى الصناعات الكبرى .

والواقع انهم ينسون ان طريقة شراء أسهم قليلة العدد فى صناعات كثيرة مختلفة (حتى يعوض المكسب فى احدى الصناعات

الخسارة فى صناعة اخرى) يحرم هذه الاعداد المجموعة اى معنى

ومع هذا كله يدلنا الواقع على أن عدد المساهمين وأصحاب القروض فى الصناعات الرأسمالية قد تضخم بصورة كبيرة ، وان هذا النظام يقف فى وجه الهجوم الاشتراكى الذى يسدد ضرباته لحقوق الملكية ممثلة فى وسائل الانتاج .

لقد اتسعت اعماق الرأسمالية اليوم عما كانت عليه عندما كتب ماركس مبادئه ، وهذا يجعل من مهمة الغائها ـ فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ـ أمرا صعبا .

ولا تعتبر هذه الظاهرة الاستثمارية الطاقة الوحيدة التى ضاعفت من عدد الوسطاء فى المجتمع منذ أن كتب كارل ماركس «المنشور الشيوعى» فنظام الشركة المساهمة لا يكتفى بظهور عدد هائل من حاملى الاسهم وحاملى القروض ، وانما يخلق ايضا جيشا جرارا من العاملين الذين يتقاضون رواتب منتظمة ، ويدخل فى هذه الدائرة المديرون العاملون للصناعات الكبرى ، كما يدخل فيها ايضا الكتبة الذين يقفون على عتبة البروليتاريا .

وعلاوة على هذا نرى انه كلما ازدادت هذه المجموعات المؤلفة من الوسطاء ، تزايد احتياجهم الى عدد كبير من العاملين المحترفين الذين يرعون شئونهم ، كالاطباء ورجال القانون والمحاسبين والمدرسين فى المدارس الثانوية والجامعات ، والممثلين ، والموسيقيين ، والفنانين ، وغيرهم كثير ممن يأملون ـ فى حالة

نجاحهم ـ أن يعيشوا على مستوى الطبقة الوسطى الراقى ، وان يتزاوجوا ـ بكل حرية ـ هم والاقسام الاخرى فى الطبقة الوسطى ليصبحوا بعد ذلك جزءا من الطبقة الاقتصادية الكبرى .

ما مصير نظرية الصراع الطبقى كما جاءت فى المنشور الشيوعى ؟ وما مصيرها ازاء هذا الترتيب الطبقى الاجتماعى ؟ لقد كان ماركس وانجلز يدركان تماما ان هناك فئات من الوسطاء الذين يقفون بين الرأسماليين الحقيقيين والبروليتاريا ، غير انهما اعتقدا أن أهمية هذه الفئات آخذة فى التدهور ، وانها مدينة بوجودها لاستمرار استخدام وسائل الانتاج العتيقة .

وكثيرا ما تحدث كارل ماركس فى كتاباته عن وضع صغار البورجوازيين وموقفهم ـ غير انه يفترض ـ فى هذه الكتابات كلها ـ ان هذه الطبقة ستزول بحلول الرأسمالية الواسعة النطاق: فهذه الطبقة تعتمد ـ فى بقائها ـ على الانتاج المحدود ، وعلى الوسائل التى كانت تستخدم قبل ظهور الرأسمالية ، وذلك فى مجال التجارة ومجال الزراعة .

ان ما قاله ماركس وانجلز عن مستقبل صغار البورجوازيين صحيح الى حد كبير داخل اطار عصرهما ، غير ان رأيهما هذا لا ينطبق على صغار البورجوازيين الذين بيننا اليوم .

وأهم من هذا كله ان رأيهما لا ينطبق على المجتمعات التى لا تملك طبقة كبيرة من ملاك الارض الفلاحين : فبالرغم من ان

البورجوازية الصغيرة العتيقة ما زالت موجودة ، وبالرغم من أنها تتلاشى رويدا رويدا بفضل الاستثمارات الكبرى ، فان هناك طبقة جديدة ـ مختلفة عن السابقة ـ طبقة من صغار البورجوازيين أيضا ، وقد جاءت لتثبت وجودها باسرع مما تختفى طبقة البورجوازيين القدامى .

ولقد اصاب ماركس حين تحدث عن مبدأ تركيز رأس المال فتكهن بان التحكم فى كميات ضخمة من رأس المال سيئول ـ بصورة متزايدة ـ الى أيدى القلة من كبار الرأسماليين .

ولكن من المؤكد أنه اخطأ حين تكهن بان الطبقات الاقتصادية ستتجذب ـ فى يوم من الايام ـ الى قطبين متطرفين : قطب يمثل الثراء الضخم وقطب يمثل الفقر المدقع الآخذ فى التفاقم .

ان هذه التكهنات لم تتحقق فى عالمنا هذا بصفة عامة ، ولم تتحقق بوادرها الا فى بعض البلدان ، وفى ظل ظروف شاذة .

وتكهن بعض الماركسيين ان هذه الظاهرة ستحدث فى كل مكان طالما ان الرأسمالية آخذة فى التدهور . ولكن ليست هناك أدلة كافية ـ فى نظرى ـ تبرر هذا الرأى . بل لا اعتقد ـ اذا ما تحقق هذا الرأى ـ ان الطبقات الوسطى ستندمج هى والبروليتاريا نتيجة لما أصيبت به ـ وانما سيحدث أن يتزايد عداء الطبقات الوسطى للبروليتاريا ـ كما حدث فى المانيا ـ ويزداد

التصميم على اعادة بناء الكيان الصناعى لمصلحـــة الطبقـات الوسيطة المهددة ، لا لمصلحة المبادىء الاشتراكية .

لقد نجح العلاج ـ الذى أوحى به المنشور الشيوعى ـ فى روسيا . وقد ينجح ايضا فى بعض البلدان المعنية التى يقـــل نموها عن نمو روسيا !

والسبب ان التناقض بين الطبقات فى هذه البلدان اشد من أى تناقض فى بلدان أخرى . فاذا ما كانت هناك طبقات وسيطة وجدنا انها اضعف من أن تقف بين الطبقات المتصارعة ، واضعف من أن تصل الى مراتب الحكم بمفردها .

ولقد تضايق بعض الماركسيين من اتباع المدارس القديمـة حين حدثت الثورة الاشتراكية فى روسيا ـ التى لم تنضج بعد ـ ولم تحدث فى أى بلد رأسمالى من البلدان الناهضة . والواقع ان الثورة الاشتراكية لم تصادف عقبات كثيرة فى روســيا لان روسيا لم تكن متقدمة فى الانتاج الرأسمالى ـ كانت روسيا تفتقر الى العتاد الرأسمالى ومن ثم احست بوطأة الحرب اكثر مما احستها البلدان التى تفوقها تقدما ـ وأدى هذا الى حدوث انهيار اقتصادى وسياسى اكثر اكتمالا من أى انهيار حدث فى مكان آخر ، ومن ثم منحت الفرص للاشتراكيين ليصلوا الى مراتب الســـلطة .

غير أن الصناعات القليلة التى كانت فى روسيا قد اصطبغت

بالطابع الرأسمالى بصورة كبيرة ـ وقامت شركات ضخمة بادارة هذه الصناعات ، يساعدها فى ذلك رأس مال أجنبى ، وخبراء أجانب .

هذا وقد استخدمت عمالا من البروليتاريا الذين اسىء استغلالهم . وساد هؤلاء شعور بالحنق ، وهو حنق ذو طابع عدوانى ـ هذه البروليتاريا التى اسىء استخدامها ، والتى اكتظت بها المصانع القليلة الضخمة ، صارت بمثابة الجيش العاصف الذى استخدمته الثورة الاشتراكية . وعندما انهار النظام القيصرى من وطأة الحرب ، لم تكن هناك قوات متماسكة تقف فى وجه هذه الثورة الاشتراكية وتناهض انتصاراتها :

كان الفلاحون يفتقرون الى القدرة على الاجراءات الجماعية، ولم تكن لديهم سياسة ايجابية ـ لم يكن امامهم سوى هدف عملى ـ ولكنه محدود ـ ألا وهو الاستيلاء على الارض .

أما الطبقة الوسطى ـ القليلة العدد ـ فكانت «رسمية» الى حد كبير ، بمعنى انها كانت تتألف من مريدين للقيصر ، ومن موظفين تابعين له ـ هذه الفئة انهارت بانهيار القيصرية .

اما الطبقة الوسطى التى تشتغل بالتجارة وتشتغل بالصناعة فكانت اضعف من أن تؤكد وجودها ، وأضعف من أن تعتبر نفسها العنصر المسيطر فى ربوع البلاد ـ كان الخوف يسيطر

عليها ، وكانت رجعية الى جانب هذا كله ، ومن ثم لم تفكر أبدا فى تزعم كتلة الفلاحين .

لقد نجح الاشتراكيون ـ أو فلنقل الشيوعيين ـ لا لشىء الا لانهم كانوا الفئة القوية المتماسكة التى استطاعت أن تجمع شمل البلاد وتفرض عليها عهدا جديدا غير أنهم انتصروا أيضا لانهم وجدوا ـ لحظة احيائهم ـ زعيما يعرف ما يريد ، زعيما يتمتع بملكات شخصية ، كما يتمتع بارادة قوية ، يستطيع بها أن يفرض آراءه وسياسته على زملائه المترددين .

كانت روسيا البلد العظيم الذى يسهل فيه تحقيق الاشتراكية والفضل للاسباب التى ذكرناها آنفا ، والفضل أيضا لسبب آخر وهو : حصانة روسيا ومناعتها ازاء الغزو الخارجى .

لقد خسر السوفييت كثيرا من الاراضى غير ان هذه الكثرة لا تذكر بالقياس الى ما بقى لها ـ واستطاعت روسيا ان تبنى ـ فيما بقى لها ـ دولة اشتراكية ناجحة ، دولة اشتراكية على درجة عالية من التنظيم .

أما الموقف فى البلدان الغربية فيختلف عن الموقف فى روسيا اختلافا كبيرا : لقد واجهت البلدان الغربية الحرب افضل مما واجهتها روسيا ، لانها كانت تفوق روسيا من حيث العتاد

ولقد نجح الحلفاء ، ولم يعانوا ـ لانهم نجحوا ـ أى تدهور

فى نظمهم الموروثة ، ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو الى حدوث أى موقف ثورى خطير .

أما الدول المهزومة فقد تدهورت فيها نظم الحكم القديمة ، غير أن تدهور نظمها لم يبلغ ما بلغته روسيا القيصرية من تدهور عـام ١٩١٧ .

وعلاوة على هذا وجد الاشتراكيون ـ فى حال تأليف أشكال جديدة للحكم ـ انهم سيواجهون معارضة عنيفة تفوق ايـة معارضة فى روسيا : فلقد كانوا تحت رحمة المنتصرين ، كما ان البناء الطبقى الداخلى فى غربى أوروبا كان ابسط من مثيلـه فى روسـيا .

وعلاوة على هذا كانت هناك فئات وسيطة عنيفة ، معاديـة للاشتراكية ، ويجب الا نغفل ايضا ان البلدان المتقدمة قطعـت شوطا كبيرا فى سبيل تحويل البروليتاريا الى شبه بورجوازيين وخاصة بين زعماء الاحزاب الاشتراكية ونقابات العمال .

من أجل هذا لم تكن هناك ارادة ثائرة واضحة المعالم تريد أن تصل الى مراكز الحكم كما حدث بين صفوف البروليتاريا فى روسـيا .

ان تاريخ غربى أوربا منذ عام ١٩١٨ يوضح جيدا انه بالرغم من صحة ما قاله ماركس فى فلسفة التاريخ الا ان التطبيق الفعلى

لمبدئه يتطلب مناهج جديدة فى ضوء البنيان الطبقى الحالى للمجتمع فى غربى أوربا .

وهناك حقيقة ملموسة لا يتطرق اليها الشك وهى ان البروليتاريا (من العمال اليدويين التى تريد ان تحقق الاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية الناهضة) لا بد أن تبحث عن حلفاء لها خارج صفوفها ، أو تتعرض لمعارضة كبار الرأسماليين وأتباعهم ، بل لمعارضة هيئات وسيطة قوية للغاية ، هيئات تتمتع بوعى طبقى وتضم خلاصة المثقفين فى المجتمع .

وأكثر من هذا ان تلك الفئات الوسيطة لا تمثل البورجوازية الصغيرة المنهارة التى وصفها كارل ماركس فى ايامه ، فالواقع انها (هذه الفئات) تساير ركب الاختراعات الحديثة ، وتعرف جيدا كيف تستخدم أحدث وسائل الانتاج ، وقد تعودت توجيه النسامى فى أهم مراكز الصناعة والادارة .

وأهم من هذا كله أن تلك الفئات ليست فى طريقها الى الانهيار ، وانما يتزايد عددها بصورة مستمرة مع تطور الرأسمالية نفسها .

وأنا اعرف ما يقال فى أغلب الاحيان من أن هذه المرحلة ما هى الا مرحلة ستزول لا محالة على تلك الطبقة الوسطى التى تعيش على الانتاج الضخم للصناعات الحديثة ، وهو انتاج يعوزه الاستقرار بالرغم من هذه الضخامة التى يتصف بها .

والواقع انه حيثما انهارت الرأسمالية انهارا خطيرا احست الطبقة المتوسطة بوطأة الانهيار على الفور . ولكن . كيف تتصرف هذه الطبقة المتوسطة ازاء الظروف المعاكسة ؟ الواقع أنها لن تقبل ـ فى الغالب ـ الصبغة البروليتارية ، ولن تنحاز الى فئة العمال اليدويين ، وانما ستقف صفا واحدا تدافع عن امتيازاتها وقد عقدت العزم على خلع الاشتراكية من جذورها وتحطيم حركة الطبقة العاملة بأكملها . فهى ستعتقد أن الطبقة العاملة المصدر الاول لمتاعبها ، وانها تهدد ما تتمتع به من تفوق اجتماعى .

اننا لا ننكر ان المواطن الذى ينتمى بحق الى الطبقةالوسطى قد يكره رجال البنوك ، واصحاب الصناعات الكبرى ، غير أن كراهيته لهم معتدلة لا تؤذى ولا تضر اذا قيست بخوفه من الاشتراكية وكراهيته لها .

ان الرأسمالية الضخمة الناجحة تضمن له التمتع بمركزه الاجتماعى المرموق ، وتضمن له الحياة على مستوى راق ـ غير أن الاشتراكية تجعله يخشى انطفاء هذا التفوق الذى يتمتع به ، وهى تقدم له مستويات للمعيشة يتحتم عليه ان يتقاسمها هو وغيره من الرجال ، وهذه المستويات تعتمد ـ فى صلاحيتها ، على نجاح النظام الاشتراكى فى تحقيق الرخاء العام .

هناك فئة من الطبقة الوسطى تختار الاشتراكية حين تواجه

بهذا الموقف غير ان غالبية هذه الطبقة لا تفعل هذا ، وخاصة اذا ما شكت فى قدرة الاشتراكيين أو عزمهم ــ على انجاح الثورة الاشتراكية .

والاشتراكية المعتدلة تستطيع ان تجتذب مؤيدين لها من الطبقات الوسطى طالما انها تظهر وكأنها لن تحقق الاشتراكية على الاطلاق ، وطالما انها تكتفى باصلاحات اجتماعية لا تهدد النظام الرأسمالى . وبمجرد ان يتخطى الاشتراكيون ذلك الحاجز (حاجز الاصلاحات الاجتماعية) عجزوا عن ان يصيروا معتدلين ، بل عجزوا عن الظهور بمظهر المعتدلين : فالاشتراكيون اذا ارادوا الذهاب الى أبعد من الاصلاحات الاجتماعية ، واذا طالبوا بأشياء لا يتخلى عنها الرأسماليون بسهولة .. فلن ينجحوا بالضرورة فى سياسة «معتدلة» : ذلك لان السياسة «المعتدلة» فى هذه الظروف ستسىء الى الجبهتين : فهى ستشل حركة الرأسمالية ، وفى الوقت نفسه لن تجرؤ على احلال الاشتراكية محل هذا النظام الرأسمالى

والواقع ان الاشتراكيين لا يأملون اجتذاب مريدين من الطبقة الوسطى ما لم تكن لهم سياسة معقولة ــ غير ان البناء لا يشبه الاعتدال فى شىء .

لقد دلت تجربة ايطاليا والمانيا والنمسا على مدى خطورة الطبقة الوسطى على القضية الاشتراكية ــ هذا اذا ما أحست الطبقة الوسطى انها ستفقد ما تتمتع به من أمان ووقاية ــ انها لن

تتردد ـ فى هذه الحال ـ عن الوقوف الى جانب كبار الرأسماليين ضد الطبقة العاملة • وربما لن تتردد عن الاطاحة بتنظيمات الطبقة العاملة بكل قسوة • وستقضى على حرية الرأى اذا استطاعت ان تحرز النصر ـ وهى ستبادر بهذه الاجراءات عندما تتصرف الطبقة العاملة باعتدال ، ذلك لان هذا الاعتدال سيدل على شيء واضح وهو : شعور الطبقة العاملة بانها ضعيفة وانها تفتقر الى العزم والتصميم ـ بل ربما وقفت الطبقة المتوسطة ـ بمجموعها ـ على حافة الفاشستية مالم تشعر بان الشقاء الاقتصادى يتهددها (حدث هذا فى ايطاليا ، والمانيا ، والنمسا) ـ شيء واحد يجعل الطبقة المتوسطة تغار بكل شيء وتهاجم حركة الطبقة العاملة القوية المنظمة : ألا وهو تدهور مستوى المعيشة لدى الطبقة المتوسطة تدهورا خطيرا •

نستنتج من هذا كله أن تدهور الرأسمالية يكفى ـ وحده ـ أن يكون سببا لتعبيد الطريق أمام الاشتراكية ـ وعلى عكس ذلك يبدو ان هذا التدهور سيجعل الطبقة المتوسطة تقدم على اجراءات عنيفة ، بالاشتراك مع كبار الرأسماليين ، لاقالة الرأسمالية من عثرتها ، بان تقضى على الخطر الاشتراكى ، وتهبط بمستوى معيشة الطبقة العاملة •

والواقع ان مثل هذه الاجراءات تحطم نفسها بنفسها فى النهاية : فنجاح هذه الاجراءات يعتمد على قدرة بلد من البلدان

على خفض أجره أكثر من أى بلد آخر ، لكى يفوز باكبر نصيب فى سوق التنافس الدولى • وسيؤدى نجاحه فى هذا المضمار الى أن تنتقم الدول الأخرى منه بان تخفض اجور عمالها هى الاخرى او تفرض تعريفات جمركية ضخمة فى وجه التجارة الخارجية •

ونتيجة لهذا تظهر فى الافق حركة عامة هدفها اقتصاد قومى يكفى نفسه بنفسه • ومن شأن هذا النوع من الاقتصاد ان يخفض مستوى المعيشة فى البلدان الفاشستية والبلدان الرأسمالية الاخرى التى تنافسها فى السوق العالمى •

ويؤدى هذا الوضع الى نبذ حرية التبادل الدولى ، هذه الحرية التى اعتمدت عليها المجتمعات الرأسمالية فى الماضى لتطالب بحقها فى الامتياز الاقتصادى ، هذه الحرية التى ساعدتها ايضا على اثراء المستثمرين ورفع مستوى جموع الشعب (بالرغم من أن المستوى لم يرتفع كثيرا) •

ولكننا نتساءل : اذا حدث وتدهورت مستويات المعيشة ، فكيف تجد البلدان الفاشستية (او منافسيها فى السباق الرأسمالى من أجل الربح) عملا للعمال ؟ واذا لم يكن العمال فى حاجة الى انتاج مزيد من السلع لاستهلاكهم المحلى فكيف يظلون فى أعمالهم ؟

ان الوضع الراهن فى أوربا يجعل الاجابة الوحيدة على هذين السؤالين واضحة بشكل خطير : فعلى العمال ان يبقوا فى أعمالهم:

لا ليضعوا سلعا استهلاكية وانما ليضعوا الاسلحة ، تلك الوسائل الفتاكة التى تضيف الى سطوة الحكام الفاشستيين ــ والفاشستية لا تستطيع ان تفرض على الاغنياء مزيدا من الضرائب لصناعة هذه الاسلحة ، ذلك لانها مدينة للرأسمالية بوصولها الى مراكز الحكم ــ لهذا يجب أن يدفع الفقراء هذه الضرائب المطلوبة ــ وعلى الحكومات الفاشستية ان تقترض المال من الاغنياء بفوائد باهظة ــ وعليها ان تجعل الفقراء يدفعون الثمن .

غير ان الفقراء أفقر من أن يدفعوا الثمن .. ومن ثم تتضخم الديون وتتراكم ، ويؤخر ميعاد الدفع الى اجل غير مسمى .

وعلى الحكومات ان تغرق الشعب بالوعود ، فتقول له : ان السلاح سيجلب النصر ، وان النصر سيجلب الربح للامة .. وهو الربح الذى سيعوض آلام الحاضر ــ وهكذا تضطر الفاشستية ــ من جراء تناقضها الكامن فى أعماقها ــ الى الاتجاه نحو الحرب دون ان يساورها الندم .

وعليها أن تسير فى طريق واحد ــ وهو الطريق الذى يؤدى الى الحرب او الطريق الذى يؤدى الى الاعتراف القاطع بالفشل .. ذلك لأن الحل الآخر (المغاير للحرب) هو التدهور التدريجى لسلسلة من الدول المستبدة ــ هذه الدول المستبدة تحاول ــ حتى اللحظات الأخيرة ــ السيطرة على الطبقة العاملة بالقوة ،

وتحاول أيضا اهمال فرص الرخاء التى يحققها الاقتصادالاشتراكى وحده دون غيره من النظم الاقتصادية .

ولو حاول الفاشستيون خلق رأسمالية جديدة تسيطر عليها الدولة من أجل تأييد مصالح الطبقة الوسطى ، فان هذه المحاولة ستحطم نفسها بنفسها فى النهاية : ذلك لأن الاشتراكية لن تظهر بعد كل هذه العقبات : فالكومنولث الاشتراكى لن يسقط كثمرة ناضجة من شجرة الرأسمالية ــ ان ظهور هـــذا الكومنولث الاشتراكى يتطلب الجهد ، والتضحية ، قبل ان يظهر الى حيـز الوجود ــ كان كارل ماركس يعرف هذا جيدا ، ونحن نرتكب خطأ فاحشا اذا قلنا : ان ماركس رجل قدرى تكهن بان الاشتراكية ستنتصر لا محالة دون ان يجاهد انسان من أجل تحقيقها .

لم يكن ماركس من المؤمنين بمذهب القضاء والقدر على الرغم من أن الكثيرين قد أساءوا فهمه فظنوه كذلك : فهو كذلـك ، فهو كثيرا ما هاجم فكرة الحتمية الآلية التى تقوم عليها المذاهب الجبرية ــ وكثيرا ما أكد ان الانسان هو الذى يصنع تاريخـه وأكد الدور الابداعى الذى يقوم به الحزب الاشتراكى الانشائى فى صراعه من أجل الوصول الى السلطة .

ولا يمكننا ان نقول بفكرة الجبرية فى التاريخ الا اذا كنـا نقصد بذلك القول بانه يجب على الناس ان يصنعوا التاريخ فى نطاق الحدود التى تفرضها البيئة التى يعيشون فيهـــا ــ ولا

يقصدون بذلك القول بان التاريخ قد تحدد وفرض عليهم بغض النظر عن الجهود التى يبذلونها .

ولم توضع الفلسفة الماركسية لتكون مثابة حقيقية ثابتة لا يعتريها التغيير ولكنها وضعت لترشد الناس وتنبههم الى العمل ولتصبح فلسفة تفى بحاجات الناس الذين وضعت من أجلهم هذه الفلسفة .

ونتيجة لذلك عكس معنى الماركسية واصبح يعنى التزام ما كتبه ماركس حرفيا بصرف النظر عن التغيرات التى تطرأ على الموقف الذى يجب معالجته من الناحية الموضوعية .

ان الماركسية الحق يجب ان تكون مذهبا حيا متطورا تدخل عليها تعديلات وتطورات على ضوء الظروف المتغيرة .

ولما كان البنيان الطبقى فى المجتمع قد تغير بشكل ملحوظ منذ ان وضع ماركس مذهبه وجب على الماركسية ان تقرروتعترف بحقيقة ما حدث وان تفسر الاحداث تفسيرا حديثا يناسب الحقائق الحديثة .

ولا يعتبر حفظ انجيل ماركس عن ظهر قلب من الماركسية فى شىء لان هذا لا يمكن ان يحدث ثم تتوقع الماركسية الحية والاخلاص اللذين يعفيانها من واجب التجديد لان هذه الصفة لا تعنى الا الهرب من الواقع .

فالمادية الجدلية عند ماركس هى منهج فكرى ولا تعتبر

عقيدة راسخة وهى فى الواقع طريقة من طرق التفكير فى اليوم دون ان تكون قاعدة صماء تصدق على الامس واليوم والغد ـ فلا يعتبر الجمود صفة من صفات الواقع ـ والشخص الذى يحاول البقاء فى الوضع نفسه فى هذا العالم المتغير يتعرض للكوارث الغريبة التى تزخر بها روايات هوج ويلز العلمية .

ولقد اصبحنا اليوم فى حاجة الى تفسير جديد للماركسية بشكل واضح ـ ويمكن أن يساير الروس التفسير الحرفى لكتابات ماركس لان الوضع السائد فى غربى أوربا والمانيا بصفة خاصة منذ قرن مضى كان يشبه فى كثير من النواحى الوضع فى روسيا فى عام ١٩١٧ بحيث يمكن ان يعتبر أساسا تقوم عليه سياسة اشتراكية عمالية عملية .

ولكن عندما اخذ الشيوعيون الروس يعممون تجربتهم ويأمرون الاشتراكيين فى الدول الأخرى بان يحذوا حذوهم باسم ماركس ولينين اتضح ان عقائدهم لا تليق بالوضع فى الغرب .

انهم قد وجهوا نداء غير ان هذا النداء موجه الى طائفة محددة من البروليتاريا وهى تلك الطائفة التى تفشت فيها البطالة فترة طويلة من الزمن فبلغت درجة من البؤس أثارت فيها روح التمرد والثورة ـ كما انه موجه ايضا الى فئة اخرى من الشباب الذين يقبلون على كل ما هو جديد فيرون فى روسيا مثلا رائعا للاشتراكية يجب ان يحتذيه الاشتراكيون فى جميع انحاء العالم

وان هذه الاشتراكية تخلو من الفشل الذى أصيبت بـــه الديمقراطية الاشتراكية الغربية حتى انهم يقبلون الانجيـــل الشيوعى بروحه الروسية ويعقدون عليها الامل دون أن يقتنعوا بهـــا .

اما افراد طبقة البروليتاريا الغربية الذين يعملون فانهم يقفون عن كثب ويأملون ظهور انجيل اقل صرامة .

ونتيجة لذلك حيثما شقت الشيوعية طريقها فى الغرب فانها غالبا ما تهدد باقســام الحركة العمالية بدلا من ان توحد بـين أفرادها فى سبيل تحقيق سياسة اشتراكية متماسكة .

أما الانقسام بين صفوف العمال فكثيرا ما يسهل انتصـــار الذين يتمسكون بعدم المساواة وحقوق الملكية .

وتعتبر الشيوعية على نسق ما طبقته الثورة الروســية عام ١٩١٧ استراتيجية لا تلائم الدول الغربية فى الوقت الحاضر لانها تفترض وجود طبقة عاملة لن تفقد سوى الاغلال التى تقيدها على حين ان جزءا كبيرا من أفراد الطبقة العاملة يفقدون أشياء أخرى سما يجعلهم حريصين على حماية ممتلكاتهم من أى هجوم .

ان الشيوعية بهذا الشكل لا يمكن ان تضم اليها الفئـــات الهامة فى طبقة البروليتاريا الا اذا بلغ الانحلال الاقتصـــادى فى الرأسمالية الغربية درجة أخطر مما بلغه حتى الآن او اذا ســحق الضغط الفاشستى الفئات الأخرى فى الحركة الاشتراكية .

والواقع ان الشيوعية الخام كما يراها الذين يؤمنون بفكرة «الثورة الدائمة» تبعث الانقسام بين العمال بدلا من الوحدة مما يسهل المهمة على الذين يعملون على اقامة دولة استبدادية كوسيلة للمحافظة على النظام الطبقى .

ولكن اذا أسفر تفسير كتب ماركس تفسيرا حرفيا فى غربى أوروبا عن سياسة غير ملائمة وخطيرة العواقب فان التطرف فى تفسير الماركسية والبعد عن الحقيقة يسفر عن عواقب لاتقل خطرا لان الماركسية كانت ولا تزال فى جوهرها انجيلا ثوريا لا يتلاءم هو والتطور التدريجى الذى تتميز به الاشتراكية الدستورية والذى لا يتحقق الا باستخدام الوسائل البرلمانية المعروفة استخداما حكيما عاقلا : فقد أصر ماركس على أنه يجب على العمال ان يطيحوا بالطابع البرلمانى الذى تتميز به الدولة والذى يعتبر شكلا من أشكال التنظيمات الاجتماعية التى ظهرت فى صورة النظام الرأسمالى .

وعليهم ان يخلقوا لأنفسهم دولة من نوع جديد كوسيلة من وسائل تغيير الأساس الذى تقوم عليه النظم الاجتماعية والاقتصادية .

ومن المؤكد أن ماركس لم يكن يؤمن بأنه يمكن أن تتحقق بالوسائل البرلمانية فقط أو انه يجب على الاحزاب البرلمانية أن تعمل على استخدام نفوذها السياسى لتعدل بالتدريج النظام

البرلمانى القائم ـ وبذلك نجعل من الممكن تطبيقه على عملية اقامة بنيان المجتمع من جديد ـ تلك العملية التى آلى الاشتراكيون على أنفسهم القيام بها ـ ان ماركس كان رجلا ثوريا ولم يكن رسولا يدعو الى التطور الثورى التدريجى .

ويعترض الديمقراطيون الاشتراكيون على ذلك بأن ماركس قد صاغ مبادئه الاساسية قبل ظهور الديمقراطية البرلمانية الحديثة وقبل العصر الذى أصبح فيه الانتخاب حقا ممنوحا للجميع وقبل قيام الحكومة التى يتولاها حزب مسئول ، وقبل عصر الاصلاح الاجتماعى والتنظيم الضرائبى الذى وضع لاعادة توزيع الدخول بين الاغنياء والفقراء . ولو كان ماركس على قيد الحياة اليوم أفما كان سيضطر الى تغيير موقفه والى الاعتقاد بأن الطرق البرلمانية التى ستحقق أمل الاشتراكية فى اقامة فترة انتقال دستورية يسودها السلام ؟ .

انه بالطبع ليس فى مقدورى كما انه ليس فى مقدور أى شخص القول بالتغيير الذى كان سيطرأ على آراء ماركس لو أنه كان شخصا آخر ولد فى فترة أخرى وفى بيئة أخرى .

كان ماركس يرى فى عصره أن الدولة من حيث الجوهر عبارة عن أداة للالزام وضعت لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة أى طبقة الرأسماليين وانه لا يمكن تحويلها الى أداة تعمل على تحقيق

الاشتراكية بمجرد اتفاقية فى الاصول على الاغلبية البرلمانية ـ وكان يعتقد اعتقادا راسخا أن العمال فى حاجة الى دولة قوية تتمكن من تحقيق الثورة الاشتراكية وحمايتها من التيارات المضادة للثورة ـ ولكنه كان يعتقد انه يجب على الثوريين أن ينشئوا لأنفسهم دولة بأن يقضوا على نظم الدولة الرأسمالية ثم يقيموا مكانها نظما جديدة من وحيهم .

وهو يفكر فى الدولة ـ فى نظرته اليها كوسيلة من وسائل الاجبار ـ من حيث السلطة لا من حيث تمثيلها الانتخابى .

وكانت الدولة فى رأيه تتمثل فى شخص الملك والمجلس الاعلى والمحاكم والبوليس والقوات المسلحة دون أن يكون هناك مكان لأى مجلس نيابى شعبى .

وكانت المهام التشريعية للدولة تعتبر اختصاصا ثانويا فكانت مهمتها هى المحافظة على القانون والنظام بما يتمشى مع مصلحة طبقات أصحاب الاملاك .

غير ان هذا الرأى أخذ يزول فى أواخر القرن التاسع عشر عندما اتسع نطاق التشريع الاجتماعى بسرعة وبدأت الاحزاب البرلمانية الاشتراكية تباشر نفوذها فى مجال الشئون العامة .

ولقد قامت الاصلاحات التى تمت فى أوربا بعد الحرب العالمية الاولى على أساس نظرية جديدة وهى أن الدولة البرلمانية

يمكن أن تبعث لتكون وسيلة من وسائل تحقيق الديمقراطيـة عن طريق البرلمانات التى تعكس آراء المجتمع كله .

غير أن الحقيقة انه لم توجد دولة برلمانية ـ ولو نظريا ـ تلتزم المبادىء الديمقراطية التزاما دقيقا ، بل انها احتفظت ببعض عناصر السلطة التى لا تعتبر مسئولة أمام الناخبين من الشعب .

وظلت المحاكم والقوات المسلحة تخضع فى كل مكان لنفوذ طبقة الارستقراطية والاغنياء ـ بل أكثر من ذلك انه اكتشف سريعا أن النظرية القائلة بأن البرلمان يجب أن يكون بمثابة مرآة تعكس أفكار أعضاء المجتمع ثم تطبق عمليا ـ ويرجع ذلك ببساطة الى أن المجتمع فى الظروف الحالية لا يسوده تفكير جماعى .

ومن هنا ظهرت مجموعة كبيرة من الاحزاب المتضاربة التى لا يستطيع أى حزب منها الاستحواذ على رأى أغلبية المجلس الاعلى .

وكانت الحكومات تقوم على أساس قيام ائتلاف غير مستقر بين الاحزاب والجماعات ، ولم تتمكن من انتهاج أية سياسة متماسكة أو بعيدة المدى ، وأسفر التردد فى تطبيق النظم الديمقراطية البرلمانية فى فترة ما بعد الحرب عن نتائج مخيبة للآمال بحيث أنها أثار ترد فعل حاد ضد الروح البرلمانية .

وكان يبدو أن الطرق النيابية كانت تترك جميع المسائل الحيوية دون حل وغير قابلة للحل .

وهكذا لم تتخلص الحكومات من الاشتراكية ولم تتبعها ، غير أن الرأسمالية لم تعد لتحكم بأسلوبها الخاص .

وهكذا نشبت خلافات قوية بدأت فى ايطـــاليا حيث أخذ الاشتراكيون يستولون على زمام الحكم وحيث سارع موسولينى والفاشيست بتأييد كبار الرأسماليين الى القضاء على الحركات الاشتراكية وحركات نقابات العمال والى الاطاحة بالنظـــام البرلمانى نفسه، وعملوا على اقامة طراز جديد للدولة الاستبدادية

والرأسمالية أفضل فى بريطانيا وبعض دول غـــربى أوربا الاخرى حيث تتوافر ظروف اقتصادية أحسن من غيرها ــ كما أن الروح البرلمانية أكثر رسوخا هناك ولم يظهر بها رد فعـــل سريع اذ أن الحقائق بدأت شيئا فشيئا ــ بل ان الاشـــتراكيين اليساريين أنفسهم لم يفقدوا الامل فى الطرق البرلمانية لأملهم فى الحصول على أغلبية اشتراكية داخل البرلمان ولأنه لم يكن هناك ما يدفع جماهير الشعب الى التخلى عن التقاليد التى يحافظون عليها والى التطرف نتيجة للضيق واليأس .

وظلت بريطانيا بصفة خاصة تنعم بالهدوء والاستقرار اللهم الا أولئك الذين ظلوا متعطلين فترة طويلة وظلت تشك فى امكان قيام أى شىء ذى أهمية نتيجة للقوة .

وظل البرلمانيون الاشتراكيون يأملون أن ترضخ الطبقات الحاكمة لارادة الاغلبية وتمتنع عن استخدام العناصر الاستبدادية فى الدولة التى تعمل ضد أية حكومة اشتراكية وتمتنع عن الالتجاء للقوة دفاعا عن الاستغلال وعدم المساواة — بل ان معظم الذين كانوا يشكون فى جدوى هذه المبادىء كانوا يؤمنون بأن السبيل الصحيح الى تحقيق النظام انما يجدونه عن طريق الوسائل الدبلوماسية على أن ترفع هذه السياسة مركز الحركة الاشتراكية من الناحية الاستراتيجية لمعارضتها استخدام القوة من جانب معارضيها . وعلى أساس أن الاعراب بوضوح عن امكان سيادة رأى الاغلبية دون أية مقاومة سيدفع العمال الى التفكير فى طرق أخرى غير الطرق البرلمانية .

وعلينا أن نتذكر أن طبقة العمال فى بريطانيا أقل من غيرها فى جميع أنحاء العالم من حيث التسليح والاستعداد للقيام بأية محاولة لاستخدام القوة المسلحة ضد المعارضين لها .

انى أشعر شخصيا انه لا شك فى صحة رأيى الاخير . فالعمال البريطانيون غير مستعدين للقيام بأية ثورة عنيفة كما أن الدعاية مهما بلغت من القوة لن تدفعهم الى القيام بذلك . انهم سيمضون فى التفكير فى الاساليب البرلمانية على الاقل حتى ذلك الوقت الذى تفشل فيه هذه الاساليب بشكل واضح فى

التقدم فى سبيل الاشتراكية أو حتى يواجهوا حركة فاشستية فعلية تهدف بوضوح الى القضاء على قوتهم المنظمة . ان الاستراتيجية التى تنتهجها الاشتراكية فى بريطانيا تقوم على اتباع الوسائل البرلمانية ولا ريب فى ذلك فان أية استراتيجية أخرى لن تؤدى الى فصم عرا الحركة العمالية وحرمانها كل فرصة فى تحقيق ما تريد .

وان كانت الاستراتيجية الصحيحة تقوم على الاساليب البرلمانية فمن الضرورى أن نفهم أن الامل الوحيد من استخدام البرلمان كوسيلة للتقدم فى سبيل الاشتراكية انما هو فى استخدام هذه الوسيلة بطريقة جديدة . وعلينا أن نلتفت الى مبدأ ماركس القائل بأنه يجب على الاشتراكيين أن يقيموا نظمهم والا يكتفوا بمجرد اثباتهم لتلك النظم التى وضعت لخدمة مصالح الرأسمالية

ولا يتطلب ذلك مجرد اعادة تنظيم الاجراءات البرلمانية — وهذا أمر ضرورى فى رأى كل شخص تقريبا — ومهاجمة مجلس اللوردات . انه يتطلب أيضا أعمالا انشائية خارج البرلمان من جانب المنظمات الاشتراكية الجديدة لادارة المصانع والخدمات التى ستصبغ بالصبغة الاشتراكية واخضاع جميع الخدمات التنفيذية لسلطة اشتراكيين أكفاء يمكن الاعتماد عليهم فى المسائل الادارية بما يتمشى مع السياسة الاشتراكية العامة .

ان الحديث عن هذا الموضوع سيتشعب ويطول لذلك أعود الى القول بأنه على الرغم من أن توقع تحقيق الاشتراكية بالاساليب البرلمانية ليس من الماركسية فى شىء فان استخدام البرلمان الذى تسيطر عليه الاغلبية الاشتراكية كوسيلة من وسائل المضى فى سبيل الاشتراكية على أساس تعبئة الوكالات غير البرلمانية التى تقوم بادارة البلاد على أساس اشتراكى مع عدم قيام الحزب بواجبه بوعى تام على ألا يقوم باصدار القوانين الجديدة فحسب بل يقوم بتغيير البيان الاجتماعى فى البلاد بحيث يلغى جميع النظم التى تقوم على أساس الامتيازات الطبقية ويبعث نظما جديدة تليق بمجتمع غير طبقى تسوده المساواة — كل ذلك لا يتمشى مع الماركسية .

لاشك فى أن هذه الواجبات عسيرة ولكن الحقيقة أن من يتوقع فى عصرنا هذا تحقيق الاشتراكية بسهولة فى أية دولة فانه يتجاهل مغزى القوى المعاصرة وأهميتها .

ان تقدم المجتمع الرأسمالى الذى لا يعمل على تعزيز البروليتاريا وجعلها أمثلة متجانسة مع سيطرة حفنة ضئيلة من الرأسماليين أصحاب الامتيازات من شأنه فى الوقت الحاضر اضعاف قوى البروليتاريا القديمة .

ويؤدى تدهور الصناعات الاساسية القديمة الى اضعاف

تفوذ نقابة العمـــال ويفضى انتشار الصناعة أيضـا الى تركيز الصناعات فى الأحياء التى تشغلها طبقة البروليتاريا وتغيير طابع العمل يقلل من الحاجة الى البراعة ويضعف احتـكارات نقابات أصحاب الحرف .

ومن العسير اعادة بناء الحركة النقابية العمالية على أسـاس أقوى يتلاءم هو والظروف الجديدة وخاصة فى حالة البطـالة الناجمة عن الكساد التجارى وازدياد استخدام الآلات فى مجال الصناعة ، وكل ذلك معناه أنه يجب أن تقوم الاشتراكية التى لا يمكن أن تستغنى عن الحركة النقابية على أســاس سـياسى واقتصادى وأن تبعث لنفسها حركة سياسية أكثر من حـزب العمال اليوم .

ولما كانت البروليتاريا لا تستطيع أن تأمل تحقيق الاشتراكية فى غربى أوربا باعتبارها طبقة منظمة للاعمال الصناعية والدفاع فعليها أن تكون نواة لحركة سياسية منظمة تنظيما دقيقا يسمح بتحقيق نظام اجتماعى مختلف فى جوهره وتجتذب تأييد كل من يدفعهم ظلم الرأسمالية الى القيام بمهمة تعبئة المجتمع الموجه على أساس الملكية المشتركة .

ولا ينقص الاشتراكية اليوم الحكمة والعناية بالقضـية الاشتراكية ــ على الرغم من أنها فى حاجة الى ذلك أيضا ــ بل تنقصها القوة الدافعة والعاطفة القوية .

ان العيب الذى يلازم الحركات الاشتراكية فى جميع البلدان تقريبا باستثناء روسيا طبعا هو فتورها وخمولها ــ وهى خاملة لأن زعماءها لا يؤمنون برسالة الحركة فى خلق عالم جديد ولانهم أكثر حرصا على عدم بذل الوعود بما لا يمكنهم تحقيقه من حرصهم على اكتساب الاشخاص المتحمسين الذين يؤمنون بامكان تحقيق حياة اشتراكية والذين يصرون على الكفاح من أجل الاشتراكية بكل ما لديهم من جهد .

ويظهر زعماء الاشتراكية كما لو كانوا يرغبون فى جعل المجتمع الاشتراكى أشبه بالمجتمع الرأسمالى مع تغيير أسماء بعض النظم ، كأن يطلقوا اسم المؤسسات العامة على الشركات المساهمة أو اسم السندات العامة على الاسهم التى يملكها الافراد ــ الى غير ذلك من التغييرات الظاهرية ــ ولكن كلما ازداد التشابه بين الرأسمالية والاشتراكية قلت أهمية الاشتراكية ولا يمكن أن تنشب الثورات الا اذا كانت الظروف الاقتصادية تسمح بها . ولكن فى الحقيقة لا يمكن أن تنشب الثورات دون وجود الثوريين أوبدون الحماسة التى تقوم على الايمان والأمل .

ان الماركسية انجيل الثوريين المتحمسين الذين يريدون تغيير العالم وهى لم توضع للذين يريدون أن يسير العالم فى طريق أقرب الى الطريق الذى يسير فيه العالم اليوم .

أما الجدلية الماركسية فهى نظرية الثورة الاجتماعيـــة ـ وفكرة الماركسية عن التاريخ هى فكرة جدلية تعبر عن وجودها فى صورة ثورات .

أما النظرية الماركسية فى دعوتها الى الدكتاتورية فهى بساطة النظرية الماركسية التاريخية التى يمكن تطبيقها فى أوقات الازمات الثـــورية .

ومن الممكن أن تصبح جميع هذه المذاهب عبثا لا طائل تحته بتفسيرها تفسيرا رسميا بمجرد تكرار بعض المختارات من كتب ماركس دون محاولة التفكير فى تصحيح موقف ماركس بحيث يتمشى مع كل جيل جديد وكل موقف جديد يتحتم علينـــــا مواجهته .

غير أن هذا ليس من الماركسية فى شىء ، بل انه عناد وتظاهر غريبان عن المبدأ الجدلى الذى تقوم عليه الماركسية ، ولقد ردد بيج بيل هايوود ـ أحد أعضاء اتحاد العمال الامريكيين عبـــارة قوية فى كثير من خطبه ، اذ قال :

« فكروا ثم فكروا ثم فكروا . ولا تنقطعوا عن التفكير ، ان اعمال التفكير سيؤذيكم كأنه الجحيم فى البداية ولكن واصلوا التفكير لأنكم ســـتعتادونه » .

لاشك أن هذه نصيحة نافعة وحكيمة الى الاشتراكيين وهى

نصيحة لابد منها لكل من يبدأ فى تطبيق الماركسية على ظروف العالم الحديث .

ويتمشى هذا مع ما قاله ماركس من أن المذهب القوى يجب ألا يكون حقيقة مجردة وفكرة ثابتة جامدة لما هو كائن بل يجب أن يكون مرشدا للعمل وضع ليساعدنا لا على فهم العالم فحسب بل على تغييره لتحقيق ما هو أفضل ــ ولا يمكننا أن نغير العالم الا اذا فهمناه فى تطوره من الحاضر الى المستقبل .

ولقد عرض علينا ماركس صورة ثمينة لتطور الرأسمالية حتى منتصف القرن التاسع عشر وتكهن بمستقبله بقدر ما كان يسمح به المستقبل من التكهن اعتمادا على الماضى والحاضر ؛ ولم يكن هذا التكهن صحيحا فى بعض النواحى لأن أحدا لايستطيع أن يتكهن بالمستقبل تكهنا صادقا ، بل ان أكبر زعيم نظرى ليعجز عن أن يتكهن بما سيكون عليه المستقبل حقا ، ولا يمكنه الا القول بالتطورات التى تشير اليها الاتجاهات الحاضرة التى يمكن التعرف عليها ، ولكنه حتى فى هذه الحال يجب عليه أن يدرك أنه قد تظهر اتجاهات جديدة تدعوه الى تغيير تكهناته بل لو كان ماركس قد أصاب فى تكهناته عن المستقبل فان صوابه هذا يعتبر فى حد ذاته شيئا غير طبيعى لأن الصواب فى تكهناته محض صدفة ولا يقوم على معرفة سابقة .

ونتيجة لذلك يجب علينا ألا نصـــدق سريعا كل ما قاله ماركس وألا نؤمن بأنه صالح لجيلنا بل علينا أن ننظر الى كتاباته نظرة عادلة وأن ننعم النظر فى الموقف الحاضر على هدى التفسيرات التى ظهرت فى الماضى •

وعلينا أن نقرر ما يجب أن نتوقعه وما يجب أن نفعـله فى المستقبل الذى يجب أن نعمل على خلقه وتكوين صورته على ضوء الماضى والحاضر •

هذه هى الماركسية الحقة والشخص الذى يؤمن بالماركسية قد يدرس كتابات ماركس ويحفظها ولكنه لا يمـكن أن يكون من أتباع كارل ماركس •

المقـــالة الرابعـــة

ازمة الاشتراكية الاوروبية

منذ عام ١٩١٨ والطبقة العاملة تواجه فى حركتها أعنف أزمة واجهتها فى تاريخها • وهذه الازمة منتشرة فى كل ركن من أركان العالم • ان الحرب الاخيرة ولدت أركان الاشتراكية فى بلدكبير هو روسيا • واستطاع الاتحاد السوفيتى أن يثبت فى وجـــه الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى ، وهى أشياء استنفدت أعواما بغمرها اليأس ، وفى النهاية استطاع الاتحاد السوفيتى أن يدعم نفوذه ويشرع فى تحقيق تلك المهمة العســـيرة التى لم تكن قد استكملت بعد ألا وهى : بناء الدولة الاشتراكية •

حدث هذا فى الاتحاد السوفيتى ، أما فى أوربا فقد انهارت الثورة الاشتراكية •

والواقع أن بعض الحكومات السوفيتية استطاعت أن تفرض نفوذها فى بافاريا ، ولكن لمدة أيام فقط ، كما استطاعت أيضا أن تفرض نفوذها فى المجر ، ولكن لبضعة أشهر قليلة •

أما فى ألمانيا ، ذلك المفتاح الذى يفتح باب غربى أوربا ، فان ثورة ١٩١٨ لم يتح لها أن تفرض طابعها الاشتراكى . ولقد عارض معظم الاشتراكيين أنفسهم فكرة تحويل المانيا المهزومة الى جمهورية اشتراكية . وبدلا من هذا شرعوا يؤسسون جمهورية فيمار على غرار ديمقراطيات الغرب الرأسمالية وأسسوا دولة جديدة لم ترض عنها الطبقات القديمة الحاكمة . كما لم يثق بها الشعب نفسه .

وفى النمسا سيطر الاشتراكيون على فينا ، غير أن دولة النمسا الجديدة كانت أشبه بجمهورية فيمار ، ومن ثم عانت من الضعف الذى عانت منه جمهورية فيمار .

وحدث أن تقدمت ايطاليا حتى أشرفت على عتبة الاشتراكية ، غير انها تراجعت الى الوراء فجأة . ولم يحدث فى ايطاليا ما حدث فى ألمانيا حين اضطر الاشتراكيون تحت ضغط الظروف الى أن يقوموا بالدور الرئيسى ببناء دولة مهما كان نوعها ، بالرغم من أنهم لم يحاولوا تأسيس دولة اشتراكية .

والذى حدث فى ايطاليا أن الاشتراكيين الايطاليين انسحبوا من الثورة ووقفوا جانبا ، ومن ثم تركوا الدولة التيابية الضعيفة نهبا للهجوم من الطرف الآخر ، فقد حلت الفاشستية فى ايطاليا

قبل حلولها فى أى بلد آخر لسبب واضح : لقد وقف الاشتراكيون الايطاليون مكتوف الايدى ولم يدافعوا عن النظام البرلمانى الذى رفضوا أن يهاجموه ، وصار الباب مفتوحا على مصراعيه أمام الرجعية المنافية للروح الديمقراطية ، ودخل موسولينى من هذا الباب المفتوح دون أن يقف أحد فى وجهه ،

والواقع أن الحركة الاشتراكية وحركات الطبقة العمالية فى جميع أنحاء أوربا ـ باستثناء روسيا وايطاليا ـ ركزت جهودها ومصيرها على اعادة بناء رأسمالية برلمانية . كانوا يحسبون انهم لم يستكملوا بعد أدواتهم ، وانهم لا يستطيعون فى الوقت الحالى أن يتجهوا الى الاشتراكية ، ومن ثم علقوا آمالهم على نظم ديمقراطية ليابية تستمين بحرية الرأى ، وتستمين بالدعاية والتنظيم لاستمالة الناس ـ تدريجيا ـ الى المعسكر الاشتراكى

لقد فكروا أول ما فكروا فى تحقيق الاصلاح الاجتماعى ، واقتضى هذا أن يفكروا فى اعادة بناء الرأسمالية كوسيلة تكفل العمل للشعب ، وتكفل الاموال للمصلحين خلال فترة الانتقال الى الاشتراكية .

أما الدول الجديدة التى ظهرت فى الاراضى المقتطعة من الامبراطورية الروسية القديمة والامبراطورية النمسوية ، فقد سارت على النهج نفسه ، ورأت الدول الصغيرة التى كانت فى

أوربا قبل الحرب أن تسير مع التيار ، فما كان منها الا أن اندفعت فى الطريق نفسه .

كان هناك ارهاب فى فنلندة ، وفى المجر ، وفى بلغاريا ، بل كان هناك ارهاب حينما تطلعت الاشتراكية الى مراكز النفوذ الحقيقى ، ولكن ما أن يحقق الارهاب أهدافه حتى تبدأ هذه البلدان فى الاستقرار ، فى ظل نظام برلمانى من نوع ما ، حتى لو لم يكن هذا النظام البرلمانى سوى غطاء براق يخفى الدكتاتورية المخبوءة تحته .

لقد كسبت الشيوعية جولتها فى روسيا ، وقامت الفاشستية بسحق الاشتراكية فى ايطاليا ، أما الاشتراكية الاوربية فأخذت تنمو ـ بعد عام ١٩١٨ ـ فى شكل حركة دستورية تعمل داخل اطار الدول البرلمانية ذات النظم الرأسمالية التى لم تتغير بعد الحرب ، ولقد استخدمت اشتراكية ما بعد الحرب الاساليب نفسها وكذلك المناهج والتقاليد التى استخدمتها الاحزاب الاشتراكية والاحزاب العمالية فى بريطانيا وفرنسا والمانيا ودول اسكندناوة قبل اندلاع الحرب .

لقد قوبلت هذه السياسة بالترحيب ـ قبل الحرب ـ طالما أن النظام السياسى يتيح للعمال حق تنظيم أنفسهم ، وحق تأليف الاحزاب السياسية ، وحق توجيه الدعاية والاضرابات بطريقة

غير مخالفة للقانون . كانت الاشتراكية السياسية حركة تهدف الى تحقيق اصلاحات اجتماعية عادلة تصاحبها دعوة ـ لفظية أكثر مما هى عملية ـ الى احلال الاشتراكية ـ عن طريق التطور ـ محل الرأسمالية طالما أن هذا التغير يتحقق بالوسائل السلمية الدستورية .

وقبيل عام ١٩١٤ احتى زعماء الاشتراكية مركز المعارضين الدستوريين الدائمين ، لم يكن هدفهم رسم السياسة بقدر ما كان هدفهم التأثير فى هذه السياسة . ولم يكونوا يأملون أن يستدعيهم أحد لتحمل أعباء الحكم فى غضون فترة معينة .

ان هذا الوضع ـ وضع العماليين البرلمانيين والاشتراكيين حتى عام ١٩١٤ ـ قد أثر على سلوك الزعماء بعد هزيمة ألمانيا وقبيل عام ١٩١٨ لم تفكر الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية والاحزاب العمالية ـ فى البلدان المختلفة ـ فى أنها ستضطر الى اختيار أحد أمرين : اما الثورة واما سياسة تحمل المكاسب القديمة على أن يحمى الزعماء النظام الرأسمالى ثمنا لهذه المكاسب .

واضطر الزعماء فى ألمانيا الى أن يختاروا فجأة ، وبسرعة ، وهكذا اضطر الديمقراطيون الاشتراكيون ـ الذين أخلصوا فى الماضى لمبادىء التطور الدستورى المتدرج ـ الى الوقوف فى

وجه الثورة والتحالف مع أحزاب الطبقة الوسطى للجناح الأيسر والأوسط ، ومناهضة القومية العدوانيـــة ، بل الاشتراكيـة الثورية .

وقضى هذا الاختيار على كل احتمال بتحقيق ثورة اقتصادية فى أعقاب الحرب سواء فى ألمـانيا أو فى البـلدان التى ظهـرت بعد الامبراطورية النمسوية .

وعلينا أن نعترف بضخامة العقبات التى واجهتهـا أحزاب أوربا الاشتراكية بعد الحرب مباشرة ، وأن الاوضاع كانت تشير الى التحالف مع العناصر المتحررة بين صفوف البورجوازيين من أجل تأليف نظم جمهورية تعتمد على الديمقراطية البرلمانية كمـا يفهمها القرن التاسع عشر .

وعلينا أن نعترف أيضا بصعوبة الاقدام على الحل الآخر ، والذى يتمثل فى المبادىء بفرض الاشتراكية فرضا ، ووجـدت الدول المهزومة أنها اذا أقدمت على هذه المغامرة مع وجـــود الحلفاء ـ بمالهم من نفوذ عسكرى واقتصادى ـ فانها ستجوع لا محالة ، وازاء هذا اضطر الديمقراطيون الاشتراكيون فى ألمانيا والنمسا الى التفكير فى الاعتبارات الانسانية ، واضطروا الى انتهاج سياســة معتدلة الى أن تتحسن الأحوال فى أسرع وقت ليقدروا بعد ذلك على انتهاج خطة شبه عسكرية .

بيد أنى لا أعتقد أن هناك من يؤمن جديا بأن هذه العقبات هى العامل الوحيد الذى تحكم فى سياسة الزعماء الديمقراطيين الاشتراكيين بأوربا . ذلك لأن سياستهم كانت قبل كل شىء ردا على موقف يطالبهم بالاختيار بين سياستين متعارضتين كل التعارض ، لقد تعودوا منذ نشأتهم على سياسة التدرج البرلمانية، ولم يكن فى مقدورهم أن يغيروا تيار أفكارهم وواجبهم — فجأة — موقف ثورى .

لقد كانت الاحزاب الديمقراطية — فى هذه البلدان التى تعترف بحرية الاضطرابات وحرية الاجراءات السياسية — كانت قوية متماسكة غير أنها كانت تفتقر — فى كل مكان — الى سيكولوجية الثورة ، أو هى كانت تفتقر الى القدرة على التطبع بموقف يختلف عما تعودته من مواقف .

غير أن الشيوعيين الروس ، وكذلك المؤتمر الدولى الثالث للعمال ، نددوا بهذا التصرف الذى أقدم عليه زعماء الديمقراطية الاشتراكية فى أوربا حين تآلفوا هم والبورجوازيين بدلا من أن يقدموا على الثورة الاشتراكية . وقال الشيوعيون : ان هذا الاجراء يعتبر خيانة لحركة الطبقة العمالية .

ولاشك أن هذا الموقف غير من وجه الاحداث فى أوربا — بعد سنى الحرب — لقد كان من الممكن أن تنجح سياسة الثورة

الاشتراكية فى ألمانيا والدول التى خلقتها الامبراطورية النمسوية المنهارة • كان من الممكن أن تنجح هذه السياسة ، سياسة الثورة حتى النهاية ، فى عام ١٩١٨ •

وكان من الممكن أيضا أن تفشل ــ وهذا أمر محتمل الى حد كبير ــ ولكن كان من المؤكد ــ سواء نجحت الثورة أم فشلت ــ ان وجه السياسة فى أوربا سيتغير تماما بعد ذلك ، ذلك أن قرار الديمقراطيين الاشتراكيين خلق دساتير مرتجلة فى معظم البلدان الاوربية ، دساتير قائمة على تسوية مريضة بين النظم السياسية الرأسمالية للقرن التاسع عشر ، والمبادىء الديمقراطية للاشتراكيين المعتدلين •

والذى حدث فى ألمانيا أن وحدة الطبقة العاملة تفككت بصورة خطيرة ، فالزعماء الديمقراطيون الاشتراكيون أخذوا يقمعون الثورات الاسبرطية بالقوة المسلحة ، عن طريق قوات رجعية من الضباط المبعدين الذين يكرهون الديمقراطية ويكرهون الاشتراكية على السواء والمواطن الاشتراكى أخذ يقاتل أخاه الاشتراكى فى الطرقات ، والحكومات الديمقراطية الاشتراكية قد اضطرت الى قمع الشغب بين نقابات العمال حتى لا تحول هذه النقابات دون وقوف الرأسمالية على قدميها من جديد •

واثر هذا كله على ساسة الديمقراطية الاشتراكية ، فلقد

ضعف نفوذهم فى الائتلافات التى انضموا اليها ـ ولم يعد فى مقدورهم أن يتحكموا فى تذمر الطبقة العاملة ، ولا أن يعبروا عن هذه الطبقة العاملة بأكملها .

ونتيجة لهذا ضعف نفوذهم وسلطانهم واستطاعت الاحزاب البورجوازية بالتدريج أن تبعدهم عن مراكزهم الاولى فلم تعد لهم يد فى شئون الدول النيابية الجديدة .

وشيئا فشيئا وجد الديمقراطيون الاشتراكيون أنهم مدفوعون دفعا الى الوراء الى أن انهارت الائتلافات التى تزعموها من قبل

وفى النهاية أصبحوا مجرد معارضين لايستطيعون أن يفرضوا معارضتهم خوفا من الاضرار بالدساتير الديمقراطية المزعومة التى اشتركوا فى وضعها ، وخوفا من أن تتحالف قوى البورجوازية والقوى الرجعية ضد النظام النيابى .

ورأى الشيوعيون أن هذا القرار يعتبر خيانة بالرغم من أن الديمقراطيين الاشتراكيين ظلوا مخلصين لتوجيهاتهم لا شك أنهم اعتقدوا أنهم يخدمون قضيتهم وأنهم يعملون لمصلحة الطبقة العاملة .

لقد وصلوا الى قرارهم الذى يحبذ سياسة التسوية وسياسة الائتلاف المناهضتين للثورة وتعذر عليهم فيما بعد أن يعدلوا عن هذا القرار أو أن ينتهجوا سبيلا آخر .

وبدا أن كل خطوة نتيجة منطقية لخطوة سبقتها ـ ورأى معظمهم ـ حتى النهاية المرة ـ أن الدفاع عن الجمهورية يبرر الاستمرار فى سياسة التسوية حتى عندما ساءت شروط هذه التسوية .

وكلما دب الوهن فى سلطانهم من جراء التسويات والتراجع المتلاحق اقتضت الضرورة المبادرة بحماية الاحزاب الرأسمالية المتدية من الرجعيين ، وفقدت الديمقراطية الاشتراكية مالها من نفوذ فى البلدان التى اتبعت هذه السياسة ، وكان كل فشل تصاب به سببا كافيا للاحتفاظ بالجمهورية البرلمانية بأى ثمن ـ وظل زعماؤها فى المنفى وأخذوا يصرون على أنهم كانوا يعملون لمصلحة الاشتراكية .

غير أن الحقائق كلها تثبت أن سياستهم لم تمنع الديمقراطية الاشتراكية من التراجع على طول الطريق ولم تمنعها من السقوط

ان هذه الاعتبارات لا تنطبق الا على الديمقراطيين الاشتراكيين الذين واجهوا فى بعض البلدان أحد أمرين : اما التسوية واما الثورة .

غير أن الموقف اختلف فى دول الحلفاء التى خرجت من الحرب منتصرة ، فلم يكن هناك موقف ثورى يظهر من تلقاء نفسه نتيجة للهزيمة ، ولم تكن هناك فرص لاشعال الثورة اللهم الا اذا تم هذا عن عمد وعن طريق الشغب الجماعى .

ان الاشتراكيين فى ألمانيـــا وفى الدول التى خرجت من امبراطورية النمسا قد اختاروا ـ عن وعى ـ بين سياستين ، لأنهم واجهوا موقفا يحتم عليهم الاختيار .

أما الاشتراكيون فى دول الحلفاء فلم يكونوا يشعرون بأنهم يختارون على الاطلاق ولاشك من وجود تمرد فى هذه البلدان بين صفوف الجنود العائدين من الحرب ، والعمال الذين استغنت عنهم المصانع الحربية .

وأخذت نقابات العمال تشتط فى مطالبها ، وسيطر الترقب على معظم المواطنين ولبثوا ينتظرون ما يتمخض عن الاحداث غير أن هذه القلاقل لم تصل الى حد الثورة بالرغم مـــن ضخامتها .

ان الاشتراكيين وزعماء العمال فى البلدان المتحالفـــة ـ باستثناء ايطاليا ـ لم يختاروا بين التطور التدريجى والثورة ، على وجه الدقة . والواقع انهم واجهوا ظروف ما بعد الحرب فما كان منهم الا أن عدلوا سياسة التدريج بدلا من أن يقوموا بتغييرها تغييرا كاملا متطرفا ، ولم يخطر على بالهم قط أن من الممكن تغيير هذه السياسة أو أن الضرورة تقتضى ذلك ، بل لم يكن هناك أى احتمال لحدوث ثورة فى بريطانيا أو فى فرنسا عام ١٩١٩ .

وسارت السياسة العمالية فى بريطانيا فى التيار الذى سارت فيه من قبل ، وكذلك الحال بالنسبة للاشتراكية فى فرنسا ، لقد أضيفت الى برامجهم مطالب جديدة ، تمشيا مع تغير الطابع فى صفوف أتباعهم ، غير انهم لم يفكروا مطلقا فى القيام بثورة على الطريقة الروسية ، بل على الطريقة الالمانية .

ومضت فترة بدا فيها أن السياسة الدستورية فى البلدان المنتصرة حققت انتصارات كبيرة ، وخرجت الاشتراكية الفرنسية والبريطانية من الحرب وهى أقوى مما كانت ، وصار لها نفوذ فى الميدان الانتخابى .

واتضح هذا التغير أكثر ما اتضح فى بريطانيا ، فلقد انهار حزب الاحرار وانقسم ـ لدرجة خطيرة ـ الى فئتين متعارضتين ومن ثم أتيح لحزب العمال ـ بعد عام ١٩١٨ ـ أن يصبح العامل الرئيسى فى المعارضة ، وأن يكون له المستقبل فى كراسى الحكم .

أما الموقف السياسى فى فرنسا فكان مختلفا عن الموقف فى بريطانيا ، فبدلا من وجود حزبين كبيرين ـ كما هو الحال فى بريطانيا ـ كان هناك عدد كبير من الهيئات المستقلة ، وكان للاشتراكية نفوذ كبير فى الجناح اليسارى للراديكاليين وقد أعادت الاشتراكيين الراديكاليين الى مقاعد الحكم عام ١٩٢٤ ، وعام ١٩٣٢ .

والواقع أن الاشتراكيين الفرنسيين لم يوافقوا ـ فى ذلك الحين على الائتلاف مع أحزاب اليسار أو الوسط البورجوازية .. غير انهم ساهموا ـ عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣٢ ـ فى أن يعتلى الاشتراكيون الراديكاليون كراسى الحكم ، واستطاعوا أن يفرضوا نفوذهم سواء فى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية

ولكن ـ لم يكن هناك ما يدل على أن هذا الوضع المتضامن سيتيح لهم مقاعد الاغلبية فى مجلس النواب الفرنسى ، بل ما كان هناك أمل فى أن يتمتع حزب أو هيئة بأية أغلبية فى ظل النظام السياسى الحالى .

والذى حدث فى انجلترا هو أن طريقة الاجراءات السياسية الدستورية ساعدت الاشتراكيين الى حد كبير ، ودفعتهم الى الامام ، فلقد رأينا أن تدهور نفوذ الاحرار فتح الطريق أمام حزب العمال ليصل الى مراكز الحكم ، وقد عرض هذا الحزب برنامجه الجديد الذى يوصى بتحقيق الاشتراكية بطريقة تدريجية .

وهكذا ظهرت حكومة العمال فى بريطانيا .. فى الوقت الذى وصل فيه الراديكاليون الفرنسيون الى مقاعد الحكم عام ١٩٢٤ .

لم يكن لحكومة العمال أغلبية تقف وراءها ، وانما اعتمدت

على تأييد حزب الاحرار ، وقد كان تأييدا ضعيفا يسوده الانقسام ، ولم تعش هذه الحكومة طويلا ، ولم تتمتع بعوذ كبير ، وحلت النهاية عام ١٩٢٤ ، وراود الامل الاشتراكيين البريطانيين ـ أكثر مما راود الاشتراكيين الفرنسيين ـ فى أن يحظوا بالاغلبية فى مجلس العموم قبل مضى فترة طويلة من الزمن .

لقد كانت بريطانيا تميل الى نظام الحزبين كما مالت فرنسا الى نظام التكتلات المتعددة ، وكان هناك من يقول : ان اختفاء حزب العمال فى النهاية سيفسح المجال أمام الاتجاهات اليسارية التى ستتركز حينئذ حول سياسة حزب العمال ، وهى السياسة المعتدلة ، المؤمنة بالتطور .

غير أن هذه الآمال خابت ـ والتاريخ شاهد على ذلك ـ وعاد العمال من جديد الى مراكز الحكم ، وذلك فى عام ١٩٢٩، غير انهم لم يحصلوا على الاغلبية التى كان أتباعهم يأملونها ـ ومن ثم اضطروا الى الاعتماد من جديد على التأييد الغامض للاحرار ـ وظل حزب العمال ينتهج سياسة معتدلة مرة ، وهى السياسة التى اتبعها من قبل ـ عام ١٩٢٤ ـ غير أن حسن الطالع تخلى عنه فى هذه المرة ، فقد حلت الازمة الدولية وحلت معها مشكلات ، تتطلب تصرفات جريئة ، ولم تكن الحكومة

على استعداد لهذه التصرفات ، فلقد كانت تخضع لزعيم ضعيف ولم تكن هناك غالبية مستقلة تقف وراءها وتعضدها .

وعلاوة على ذلك ازداد الموقف سوءا من جراء الانقسامات الداخلية المتزايدة بين صفوف الاشتراكية البريطانية ، ففي معظم البلدان الاوربية انقسم الاشتراكيون الى طوائف شيوعية والى طوائف ديمقراطية اشتراكية ــ ونجحت الشيوعية فى أن تنتزع من الديمقراطية الاشتراكية المتحفظة معظم العناصر اليسارية، غير أن هذا لم يحدث فى بريطانيا فقد ظل حزب العمال قسما صغيرا لا يتمتع بتأييد الجميع بين صفوف الطبقات العاملة ، ومن أجل هذا ظلت معظم العناصر اليسارية فى حزب العمال .

ونحن لا نستطيع أن نقول ان التطور الدستورى المتطرف الذى نادى به المستر رامسى ماكدونالد وأتباعه قد حظى بتأييد حزب العمال بأكمله ــ وعندما وصلت الحكومة العمالية الى مقاعد الحكم للمرة الثانية كان هناك شعور بعدم الرضاء سواء فى حزب العمال أو الحكومة نفسها ، فلم يكن من الغريب اذن أن تسقط هذه الحكومة ، وأن يتم سقوطها على يد زعيمها الذى تخلى عن الاغلبية فى مجلس وزرائه ، وذهب ــ ومعه حفنة من مؤيديه ــ ليتآلف هو وحزب المحافظين وحزب الاحرار.

لم يكن للحزب الشيوعى فى بريطانيا أهمية كبيرة ، ولم يكن

له أتباع كثيرون فى ذلك الحين ، وهذا بخلاف ماحدث فى البلدان الاوربية التى انتشرت فيها الشيوعية بسرعة ، ونستطيع أن نفسر وجه الاختلاف بين الوضع فى بريطانيا والوضع فى أوربا بالرجوع الى سببين :

السبب الاول : استقرار الاقتصاد البريطانى استقرارا نسبيا حتى فى أعوام ما بعد الحرب القلقة ـ فقد تمتع جزء كبير من الطبقة العاملة بالرخاء ولم يفكروا ـ لهذا ـ فى الصراع الطبقى .

السبب الآخر : لاختلاف الاشتراكية البريطانية عن الاشتراكية الاوربية من حيث تقاليدها، فالاشتراكية الاوربية كانت اشتراكية ماركسية طوال الوقت وكانت تستخدم باستمرار شعارات ماركسية كما كانت ملمة بمبادىء كارل ماركس الاساسية أما فى بريطانيا فان الاشتراكية ترعرعت دون أدنى معرفة بماركس .

ويبدو أن اشتراكية بريطانيا كانت استمرارا للصبغة الراديكالية للطبقة المتوسطة فى العصر الفيكتورى بدلا من أن تكون اتجاها نظريا قائما على أساس فكرة الصراع الطبقى ، وكانت سياسة العمال فى بريطانيا أقرب الى فكرة الاصلاح الاجتماعى بدلا من أن تكون مبدأ جديدا يعتمد ـ عن عمد ـ على نظرية الصراع الطبقى والمفهوم المادى للتاريخ .

وهكذا رأينا كيف أن الاشتراكيين فى ألمانيا والنمسا وفرنسا اعتبروا التفسير الشيوعى ـ للانجيل الماركسى ـ بمثابة نتائج جديدة مأخوذة من فروض مقبولة .

أما فى بريطانيا فان الفكر الاشتراكى المعزول كان يعادى مبدأ الشيوعية ، كان على الشيوعية فى بريطانيا أن تبدأ من منشئها وكان عليها أن تبنى الماركسية قبل أن يقبل البريطانيون الشيوعية كثمرة طبيعية لهذه الماركسية .

وهكذا ظلت الطبقة العمالية فى بريطانيا تحتضن الآراء الماركسية ببطء ولم تصل الى النتائج الشيوعية .

ومع ذلك اتضح ـ عام ١٩٣١ ـ أن الاحزاب الاشتراكية الدستورية لم تتحول بسرعة الى النظام الاشتراكى سواء تصرفت بوحى من القادة أو بوحى من بريطانيا ، لقد كانت خطواتهم نحو الاشتراكية ضئيلة بشكل غيرمألوف ، وهم لم يحققوا انتصاراتهم فى ميدان البناء الاشتراكى وانما حققوها فى ميدان الاصلاح الاجتماعى الديمقراطى ، لقد أنجزوا بعض المسائل الهامة فى ميدان الاصلاح الاجتماعى ، غير انهم واجهوا بعض العقبات ، اذ كيف يتسنى لهم أن يحققوا سياستهم الاصلاحية التقدمية ؟ وكيف يتسنى لهم أن يعيدوا توزيع الدخل القومى ويضمنوا فى الوقت نفسه نجاح النظام الرأسمالى باستمرار ؟

فالاشتراكية الدستورية أخذت تطالب ـ بالالحـــاح ـ بامتيازات التأمين ومعاشات للعجزة ومعاشات للعمال المتقاعدين واجراءات للخدمات الصحية والاسكان، وأخذت تطالب بتحسين الاحوال الاجتماعية فى كل ناحية وكل ركن ، وكان أن تضاعفت العقبات التى اعترضت طريقها .

لقد اقتضى الامر أن يفـكر الاشتراكيون الدستوريون فى السؤال التالى :

كيف يتسنى لهم أن ينفذوا ما يريدون دون الاضرار برءوس الاموال التى يجب أن تترك لاغراض الاستثمار والتى يجب أن تبقى فى أيدى الاغنياء اذا ما أريد للرأسمالية ـ كنظام ـ أن تؤدى واجبها ؟

ألم تكن قدرة الاغنياء على دفع الضرائب محدودة ؟

ألم تفرض ضرائب كثيرة فى البلدان التى خطا فيها الاصلاح الاجتماعى خطوات واسعة ؟

وعلاوة على هذا اضطر دعاة التطور التـــدريجى الى أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال التالى :

ان التجارة الدولية تخضع لظروف المنافسة الرأسماليـــة الدائرة بين العملاء الرأسماليين لكل دولة فكيف تستطيع دولة ما أن تتخلف عن الركب لترفع أجور عمالها وتضاعف من أعبائها

الاجتماعية التى لا يتحملها منافسوها ؟ أفلا نجـــد أن الدولة الرأسمالية لا تستطيع أن تسبق غيرها فى مضمار الاصلاح الا اذا كان هذا لا يسيء الى انتاجها ، ولا يجعلها تضحى بقدرتها على المنافسة ؟

لقد ترددت هذه الاسئلة فى جو يسوده القلق المتزايد حتى قبل حدوث الكساد الدولى .

ثم حدث الكساد فازدادت المنافسة بين كل دولة وأخرى لتأخذ بنصيبها من تجارة العالم الآخذة فى التضاؤل وسرعان ما اصطبغت الازمة بصبغة تدعو الى القلق ، اذ بات من المتعذر أن يتساءل الناس : كيف تتحقق سياسة الاصلاح الاجتماعى دون الاضرار بالرأسمالية ؟

وبدلا من هذا اضطر دعاة التطور التدريجى الى أن يتساءلوا : كيف يحافظون على الاصلاحات التى حققوها ويدافعون عنها فى وجه الضغط الدولى الذى يطالب بخفض تكاليف الانتاج ؟

وبعد عام ١٩٣١ أدت هذه الظروف مجتمعة الى وضـــع سياسة ــ الاصلاح الاجتماعى التدريجى ــ موضع شـــك ، وسيطر هذا الشك على معظم أتباع الاشتراكية ، فالاوضـاع المتغيرة جعلت الناس يكتشفون بوضوح تعذر معايشة الرأسمالية سواء عن طريق رفع مستوى الجماهير أو عن طريق التعـــاون

الدولى . وعندما حل الكساد طردت الرأسمالية ملايين العمال لانها وجدت أن تشغيلهم لا يجدى فتيلا .

وقد تدافع الرأسمالية عن نفسها فتقول : انها تضمن الربح وتضمن ازدياد المنافسة ، غير أن الرأسمالية هددت ــ فى الوقت نفسه ــ بالاستغناء عن العمال ، ذلك لأنها وجدت أن استخدام الآلات يعود عليها بأوفر منفعة ، ووجد العامل أنه محصور بين شقى الرحى ، واكتشف انه يلعب لعبة خاسرة طالما انه يعمل فى ظل النظام الرأسمالى ، وطالما انه يقف أمام قوة لاتقهرها الاجراءات التدريجية العادية .

وبعد أن بدأت أزمة العالم أحست الطبقة العاملة فى بريطانيا وفى معظم البلدان الاوربية بضرورة الوصول الى قرار حاسم ومدى الحاجة الى الاختيار بين نظامين ينافس كل منهما الآخر ، النظام الرأسمالى ، والنظام الاشتراكى .

غير ان للطبقات العاملة فى البلدان المتطورة وفى البلدان التى حققت المدنية الرأسمالية أوفر قسط من الاستقرار ، لقد واجهت جمودا نفسانيا ضخما ، وشعر الناس بأن لديهم أشياء انهم قد يخسرون هذه الاشياء ، ومن ثم لم تكن لديهم رغبة للاعتراف بضرورة التغيير ، ولم تكن لديهم رغبة فى انتزاع الانظمة الاجتماعية المألوفة من جذورها ، هذه الانظمة التى صارت جزءا لا يتجزأ من كيانهم ..

لقد أرادوا أن يقنعوا أنفسهم حتى اللحظات الاخيرة بأن من الممكن اصلاح الامور دون حاجة الى تغيير كبير ودون ما حاجة الى تعديل حياتهم وقلبها رأسا على عقب ـ كانوا يخافون المجهول ويخشون صعوبة الوصول الى هذا المجهول •

وازاء هذا الخوف أخذوا يلومون الآخرين قائلين : انهم يسيئون الى مصالحهم ولم يكونوا قد اقتنعوا بعد بأن التغيرات الكبرى هى الحل الوحيد لمشكلاتهم ـ ثم اكتشفوا أن هذه الاتهامات التى يكيلونها للا خرين لن تجديهم شيئا فتحولوا الى علاج مزيف يداوى أمراض المجتمع كلها دون قلب النظام الاجتماعى رأسا على عقب ـ وكانوا يوجهون اللوم الى النظام المالى ويقولون : انه سبب متاعبهم •

والسبب أنهم لم يفهموا هذا النظام على الاطلاق ـ وهم قد اعتقدوا أن التعديلات الطفيفة على نظام العملة والقرض ستجعل الرأسمالية تغرق الشعب بالبركات تماما كما أغرقته باللعنات فى فترة الكساد •

غير أن هذه الحلول المزيفة لم تقابل بترحيب الا فى نطاق ضيق، وبين صفوف قلة من الناس ـ هذه القلة اعتقدت أنها توصلت أخيرا الى أسرار المال السحرى ـ وبدا أن الكتل الرئيسية فى صفوف العمال على استعداد للتحول الى حلول متطرفة : فهى قد لمست الفشل الذى منى به حزب العمال ـ ومنيت به سياسة التطور التدريجى ـ

وهى السياسة التى دافعت عنها الحكومة العمالية ـ ولم تقتنع هـذه الكتل الرئيسية بتوجيه اللوم الى الرأسمالية ، وانما أرادت أن تطالب بتنظيمات تقضى على الرأسمالية لتحل الاشتراكية محلها .

فى هذا الوقت تدحرجت أوروبا الرأسمالية الى هوة الفوضى ، وذلك من جراء الازمة ما بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٩ ـ ان الرأسمالية الاوروبية تنهض من كبوة الحرب الاقتصادية ـ وكان يبدو ـ فى الفترة ما بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٩ أن الرأسمالية الاوروبية تنهض من كبوةالحرب ـ ودلت الاحصائيات التى نشرتها عصبة الامم على أن انتاج المواد الغذائية ، والمواد الخام ، وتطوير المصادر الصناعية يسير بأسرع مما يسير به هذا الانتاج فى بقية أجزاء العالم ـ وبدا أن البلدان الاوروبية تستعيد مكانتها التى فقدتهـا فى ظل النظام القديم للتبادل الدولى ـ وكان هناك شىء من الانتعاش فى مستوى المعيشة الاوروبية ، وخاصة أن العملات الاوروبية المختلفة كادت تتقارب فى قيمتها وتصل الى قيمة عالمية ثابتة ـ وعلاوة على هذا تم النزول عن جزء كبير من الديون القديمة .

والواقع أن بريطانيا لم يكن لها نصيب كبير فى هذا الانتعاش الاوروبى السابق على سنوات الكساد ـ ولكن المسئول عن هذا غباء المولين البريطانيين الذين عادوا الى قاعدة الذهب لعام ١٩٢٥ على أساس السعر القديم ـ قبل الحرب ـ للاسترلينى : ذلك لان هـذا

الافراط فى تقدير الجنيه بالنسبة لمستوى الأسعار والدخول فى بريطانيا أساء ـ الى حد كبير ـ الى صادرات بريطانيا كما أفقدها قسطا كبيرا من رخاء الاعوام التالية .

غير أن الطبقة الرأسمالية فى بريطانيا كسبت من هذا التقدير الجديد للاسترليني ، كسبت بوصفها دائنة ومدينة ـ غير أنها خسرت الكثير حين أصبحت تحت رحمة الكساد الصناعى باستمرار .

ومن السهل علينا الآن أن نكتشف أن رخاء أوروبا خلال الفترة من سنة ١٩٠٤ ـ ١٩٢٥ كان رخاء مزيفا : فألمانيا لم تنتعش الا حين اقترضت من أمريكا أموالا باهظة ـ وكان أن استخدمت هذه القروض لارساء قواعد نظامها الاقتصادى ـ وقد كان رخاء ألمانيا مفتاحا لرخاء أوروبا بأكملها ـ وقد ساهمت ألمانيا فى هذا الرخاء عن طريق التعويضات التى دفعتها ـ وتدفقت أموال أمريكية على القارة الاوروبية عن طريق ألمانيا ـ واستمرت ألمانيا تنعم بالرخاء طالما أن الدائنين الامريكيين يدفعون دون أمل فى الحصول على قروضهم فى النهاية .

وسرعان ما تبين أن الظروف الاقتصادية الداخلية فى الولايات المتحدة كانت غير مستقرة ـ وقد ظهر ذلك بشكل واضح قبيل الهبوط الاقتصادى الذى حل على وول ستريت ـ ولكن فى الوقت نفسه كانت قيمة الاسهم فى ارتفاع مستمر ـ وبدأ الانتاج يقل وازداد

عدد المتعطلين نتيجة للتقدم الآلى ولتخلف مستوى الاجور عن مستوى الارباح ونتيجة للكوارث التى حلت بالزراعيين .

وقد كان الرخاء الامريكى يعتمد بشكل أساسى على الازدياد السريع فى الطلب المحلى على السلع الاستهلاكية بنسبة ازدياد القوة الانتاجية ـ غير أن هذا الشرط لم يستوف اذ ارتفع معدل الاجور ولكن ببطء ، وحدث انكماش فى عدد القوة العاملة مما أدى الى انخفاض مجمل الاجور فترة ما بعدما خفضت أوساط التجارة فى وول ستريت من حدة اندفاعها ـ الذى كان نتيجة لنزعة التفاؤل غير العادية ـ نحو تحقيق الارباح التى كانت تتكهن بها فى المستقبل .

وبمحافظة السياسة المصرفية على استقرار الاسعار لم يكن من الممكن تخفيف حدة الموقف بزيادة القيمة الشرائية لكل وحدة نقدية تكون من نصيب العمال : لذلك كان لا بد أن نسبة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية أقل من الطاقة الانتاجية ، وبمجرد ادراك هذه الحقيقة حدث هبوط هائل فى الاسعار فى سوق الاوراق المالية ـ ونتيجة للرواج الذى ساد تصدير رءوس الاموال الامريكية الى أوروبا ـ بل أخذت رءوس الاموال الاوروبية تصدر الى أمريكا على أمل اقتسام الارباح الهائلة من الارتفاع الكبير المستمر فى أسعار الاوراق المالية .

وهكذا سحبت موجة الرخاء الامريكى دعامة هامة كانت تستند

اليها أوروبا فى سبيل انتعاشها وبدأت تتدهور التجارة فى أوروبا عندما حدث الهبوط الهائل فى الحركة التجارية بأمريكا وعندما أخذ ينكمش اقفال أمريكا على الصادرات .

وبعدئذ بدأ الناس يتقبلون بترحيب المبادىء الاشتراكية أكثر من قبل لانه على الرغم من ازدياد الرغبة فى اعتبار الأزمة مجرد هبوط عارض فى سير الرأسمالية قد مر به الناس كثيرا فى القرن التاسع عشر أخذ معظم الناس ـ بعد فترة قصيرة من الزمن يشكون فى حدوث انتعاش بمضى الزمن وبدون توجيه القوى الاقتصادية .

وبدأ الناس يتفحصون بدقة تاريخ الأزمات السابقة وأصبحوا ينتقدون الاقتصاديين الذين كانوا متفائلين من التطور الترتيبى الذى يحقق الرخاء ثانية فى الوقت المناسب ـ وأخذ الناس يفكرون فيما لو صدق الاقتصاديون فى قولهم بأن العالم الاقتصادى أشبه بطريق متعرج يتبعه الانسان فيمضى الى الخلف قليلا حتى يصل الى الطريق الذى يدفعه الى الامام .

وبدأ الناس يشعرون بأنه لم يحدث أى كساد اقتصادى مثل ذلك الكساد وانه لم تكن هناك أية أزمة بهذه الخطورة ، وأخذوا يتساءلون : هل العالم كله يتعرض لكارثة مشتركة واحدة لا يمكن التفادى منها الا بالطرق الاقتصادية التقليدية .

بدءوا يقولون انه لا بد من تحقيق الانتعاش ثانية ببذل جهود

ايجابية وأن الانتظار على أمل انتعاش الامور من تلقائها لن يعود على العالم بأى نفع .

وكذلك مضى الناس يتساءلون : هل يجب علينا أن نفعل ذلك بمحاولة رفع الرأسمالية ثانية على قدميها أو ببذل جهود منتظمة فى سبيل احلال نظام آخر محلها .

وكان هذا النظام هو الاشتراكية حيث لم يكن هناك بديل عن الرأسمالية سواه ـ وكانت كل من الخطوتين تقيم صعوبات كثيرة ـ وكان من الممكن أن تتردد ضد الاشتراكية حجج مؤداها أنه يبدو أنه ما من أمل فى سبيل تحقيقها بالقيام بعمل عالمى واحد : مكان تفوذ الاشتراكية سواء المعتدلة او المتطرفة ضعف جدا فى الولايات المتحدة .

أما فى ايطاليا فقد قضت الدكتاتورية الفاشيستية على آثار النظم الاشتراكية ولم يكن هناك أمل فى سبيل كسب عواطف أغلبية الشعب الى جانب الاشتراكية لان فرنسا ظلت ـ حتى بعد استردادها لمواردها الصناعية بعد الحرب ، ظلت تعتبر دولة الفلاحين وصغار الرأسماليين كما ظلت الراديكالية البورجوازية قوية بحيث أنها وقفت فى سبيل تحقيق أى تقدم نحو النظام الاشتراكى .

وكان الناس يرون فى ذلك الوقت أنه من المستحيل أن تسير ألمانيا نحو الاشتراكية وأنها لو فعلت ذلك فستضم قواها الى قوى

روسيا ـ ولو حدث ذلك فقد يندفع كثير من الدول نحو الاشتراكية بل ربما أصبحت بريطانيا نفسها اشتراكية أو نصف اشتراكية على الرغم من اعادة قوى الطبقة العاملة على أسس اشتراكية أقوى بعد تدهور الاشتراكية فى عام ١٩٣١ •

ولكن لو فرض أن ألمانيا أرادت اعتناق الاشتراكية فهل كانت فرنسا التى تسيطر عليها القوى الرجعية ستترك ألمانيا حرة فى هذا السبيل ؟ المعروف أن فرنسا فى تلك الايام لا تزال تعتبر قوة عسكرية هامة فى أوروبا ـ ولكن هل كانت فرنسا ستتمكن من وقف ألمانيا لو اتبعت السياسة التى تشاؤها ؟ وما كان الشعب الفرنسى ليرحب كثيرا باحتلال الروز مرة ثانية فلا بد من أن هذه المحاولة كانت تعتبر مغامرة يتردد فى القيام بها أكثر رجال الحكومة تهورا •

ومع وجود هذه المشكلات يوجد هناك شك فى امكان سير العالم نحو الاشتراكية بخطوات رتيبة •

ومما هو أكثر من ذلك أن الرأسمالية فيما بعد عام ١٩٣١ ولا سيما فى السنوات التالية التى أخذ الكساد يزحف نحوها ثبتت فترة طويلة وأظهرت أن لها قدر من القوة لم يكن يتوقعه أحد ـ ولم يحدث الانهيار الذى كان يتكهن به الناس نتيجة لتدهور التجارة الدولية كما لم تستفحل البطالة بدرجة تنذر بالخطر ـ بل ان بعض الدول المفلسة مثل النمسا أخذت تقاوم قليلا بفضل المساعدات التى يغدقها عليها جيرانها الذين هم أكثر منها ثراء •

كان يبدو أن الرأسمالية كانت لا تنعم الا بقدر ضئيل من القوة غير أن هذا القدر مكنها من الثبات فترة من الزمن •

ومن ناحية أخرى كان الامل ضعيفا فى احتمال القيـــام بأى اجراء عالمى موحد لاحياء الرأسمالية •• وقد اتخذ الحلفاء فى مؤتمر لوزان ـ المنعقـــد عام ١٩٣٢ ـ أول خطوة واقعية نحو تذليـــل العقبات التى تمخضت عنها الحرب العالمية ـ وألغوا التعويضـــات فى شىء من التردد ، بعد أن أدركوا أنه ليس هناك أى أمل فى الحصول على أى تعويض ـ غير أن هذا الاجراء هو الاجراء التضامنى الوحيد: فقد ساء الانقسام بين الدول وظهر الاستقلال الاقتصادى القومى فى كل مجال : فتركت بريطانيا قاعدة الذهب ، وتخلت عن ســـياسة التجارة الحرة ، والتزمت سياسة دعم الامبراطورية ـ وان لم تنجح فى ذلك تماما •

وارتفعت التعريفة الجمركية ارتفاعا لم يسبق له مثيل ـ وفرض الحظر على الاستيراد كما فرضت القيود على العملات الاجنبية عـــلى نطاق واسع ـ وروعيت المصالح الاقتصادية القومية •

وقد أدى عدم توفيق عصبة الامم فى حل مشكلة منشوريا الى زعزعة ايمان الناس بعهد الدول الكبرى •

أما عن السياسة المالية التى كان يبدو أنها تبعث أكبر أمل فى سبيل قيام الدول الكبرى بعمل مشترك فقد ظل الانقسام فى الرأى

بين الذين كانوا يرون أن فرصة الانتعاش فى العمل المشترك على رفع مستوى الاسعار عن طريق التضخم والذين كانوا يؤمنون بأن الخلاص فى خفض معدل الدخول ـ ولا سيما الاجور ـ والعودة الى الحرية الاقتصـــادية •

ولكن كثيرا ما تأجل انعقاد المؤتمر الاقتصادى العـــالمى الذى كان قد تقرر عقده فى خريف عام ١٩٣٢ • وعندما انعقد هذا المؤتمر فشل فشلا ذريعا ـ وكان العالم الرأسمالى جافا عنيدا : فقـد قاوم قوى الانحلال مقاومة عنيفة غير متوقعة •• ولكن لا يستطيع أحد أن يقول : ان العالم الرأسمالى قد أظهر أى حماس فى المجال الدولى لانعاش العالم •

هكذا كان العالم متأرجحا وقلقا •• ولم يعرف معظـــم الذين وجهوا اهتمامهم نحو المشكلات الاقتصادية : الى أى الجانبين يميلون؟ انهم كانوا يفضلون انتعاش الرأسمالية لو كان من الممكن تحقيـــق النجاح فى هذا السبيل : ذلك لان معظم الناس محافظون بالطبع ، ولكنهم كانوا يشكون أكثر فأكثر فى تحقيق هذا الانتعاش •

ولقد أدركوا أن هبـــوط الاسعار الشديد لم يكن نتيجـــة للاضطراب الاقتصادى الذى لازم فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، أو نتيجة لعدم حكمة شعب الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى فى النواحى الاقتصادية ـ ولكنه كان نتيجة لاسباب متأصلة فى النظـام

الرأسمالى نفسه : فقد ازدادت الطاقة الانتاجية الى درجة كبيرة خلال السنوات الاخيرة بطريقة لم تحدث فى تاريخ البشرية من قبل .

غير أن ازدياد الطاقة الانتاجية لم يكن ليحقق أى نفع الا اذا صاحبه ازدياد مماثل فى الطلب الفعلى على المنتجات الاستهلاكية : فبدون ازدياد الطلب على المنتجات لا بد أن تحدث أزمة اقتصادية نتيجة للانتاج الزائد على الحاجة .

وفيما مضى توصلت الدول التى ازدادت فيها الطاقة الانتاجية بهذا الشكل الى حل المشكلة بالتخلص من جزء كبير من المنتجات الزائدة على الحاجة على شكل صادرات ـ كقروض رأسمالية ـ الى المناطق المتخلفة عنها فى العالم ـ وبذلك تمكنت من المحافظة على استقرار الرأسمالية بالرغم من زيادة الانتاج دون زيادة الطاقة الاستهلاكية فى الدولة .

وقد ظل هذا العلاج متاحا فى العالم الرأسمالى : فقد كانت هناك مساحات واسعة من الاراضى غير المستغلة ، وكانت هناك كميات ضخمة من السلع الرأسمالية الحديثة اللازمة للنهوض بالدول التى ما زالت فى مرحلة بدائية من مراحل حياتها الاقتصادية .

غير أن امتناع الدول المتقدمة تقديم القروض الى الدول المتخلفة بات الآن متعذرا طالما ظلت أعباء الديون السالفة تثقل كاهل العالم دون وجود أية أرصدة انتاجية تضمنها ، لان الديون

المطلوب وقاؤهـــا أصبحت مرهونة بحيث انه ليس من الحكمة في شيء تقديم قروض جديدة •

وكذلك القلق الذى بعثته الحرب ويقظة الاشتراكية وتطور الشعور القومى فى الدول التى هى أقل تقدما جعـل الاستثمار فى هذه المناطق محفوفا بالمخاطر : لان هذا الشعور كان يهدد سـلامة رأس المال المستثمر ـ فضلا على أن تصنيع المناطق المتخلفة قد بلغ مرحلة أصبح يتهدد فيها الكثير من الصناعات فى الدول الصناعيـــة القديمة بالخطر وبالقضاء على أسواقها على الرغم من أنه يساعد بعض المصانع فى الدول الصناعية على التخلص من منتجاتها ـ لذلك يبدو أن المجالات القديمة التى كانت تمكن الرأسمالية من التخلص من منتجاتها الزائدة على الحاجة أخذت تفقد أهميتها بدرجة كبيرة •

ولا يمكن أن تزدهر الرأسمالية عند مواجهتها لهذه العقبـــات الا اذا تمكنت من زيادة أسواقها فى الداخل ـ ولا يمكنها أن تحقق ذلك طالما ظلت طوائف الرأسمالية الوطنية تتنافس فيما بينها لان الاسواق المحلية لا يمكن أن تتسع الا برفع الاجور ـ ويقف رفـع الاجور فى أية دولة عقبة أمامها فى صراعها مع الدول الاخرى •

هكذا كان يبدو أن الرأسمالية قد واجهت مأزقا •

ولما كانت هناك صعوبات كثيرة فى اتخاذ الحل الاشتراكي تحول كثير من الناس نحوه فى فترة ما ، لا عن رغبة صادقة وارادة قوية

ـ لان قيام الشعب بالثورة بارادته أمر مشكوك فيه ـ بل عن طريق القوة كرد فعل للشلل الذى أصاب النظام الاجتماعى •

لقد تناولت فى حديثى حتى الآن الظروف التى كانت سائدة قبل الانتصار الذى حققته ألمانيا فى عام ١٩٢٣ ـ وقد كان لسقوط جمهورية فايمار أثر مباشر بسيط من الناحية الاقتصادية ـ غير أنها من الناحية السياسية قلبت الموقف الاوربى بأكمله •

وطالما ظلت الفاشستية الايطالية معزولة كانت ضعيفة النفوذ فى خارج ايطاليا ولا تعتبر ايطاليا خطيرة فى الشئون الاوروبية ، ولكن غزو الفاشستية لالمانيا أمر مختلف تماما لان ألمانيا كانت دولة كبيرة حتى بعد القيود التى فرضتها عليها معاهدة فرساى ، وكانت مركزا لاكثر الحركات الديموقراطية الاشتراكية والنقابية تنظيما فى القارة الاوروبية •

وعندما انهارت هذه الحركة الديموقراطية الكبرى قبل قيام الحكم النازى دون مقاومة وأخذت الاشتراكية تختفى من كل مكان بعد أن كان يدفعها الى الامام ضغط الازمة العالمية ـ أخذ يتغير الاتجاه اليسارى الذى كانت تلتزمه السياسة الاشتراكية والعمالية فى بريطانيا وفرنسا • وبدأ يتكلم دعاة الاشتراكية عن الحاجة الى الدفاع عن الديموقراطية البرلمانية ـ واندفع الساسة الى انتهاج برامج سياسية معتدلة خوفا من اثارة غضب الناخبين الحانقين ودفعهم الى المعسكر الفاشستى نتيجة لخوفهم من الاشتراكية •

وتقوضت دعائم الحركة الاشتراكية الاوروبية فى بعض البلاد الاوروبية بعد النجاح الذى حققه هتلر ـ وانهارت الديموقراطية التى كان يعلق عليها الاشتراكيون آمالهم فى دولتين من أهم دول أوروبا وحل محلها نوع من أنواع الدكتاتورية التى شرعت فى القضاء بقسوة على كل نوع من أنواع التنظيمات العمالية المستقلة ـ وكان الرأسماليون يؤيدون هذه الدكتاتوريات فيما تقوم به فى دولتين أوروبيتين •

وقد ألغيت الاحزاب الاشتراكية والشيوعية وحلت نقابات العمال بالقوة وحلت محلها هيئات تسيطر عليها الحكومة لتنظيم العمال لخدمة الفاشستية دون أن تتاح لها القدرة على استرداد حقوقهم ـ وقمعت حرية الخطابة والاجتماع التى كانت تعمل على ضم صفوف المعارضة ضد النظام الجديد ـ ولم يبق أثر من آثار البنيان القوى الذى خلفته الماركسية الالمانية •

وبالطبع لم يدرك أحد العواقب الوخيمة التى قد تسفر عنها الثورة النازية فى ألمانيا ـ ولم يكن من الممكن فى عام ١٩٢٣ التكهن بالخطوات المتعاقبة التى ستتخذها ألمانيا للقضاء على معاهدة فرساى أو بظهور « محور برلين ـ رومة » وتأثيره على سياسة الدول فى جميع أنحاء العالم •

والحقيقة أنه كان هناك كثير من الاشتراكيين يأملون انهيار

النازية سريعا ، بل كان بعض الشيوعيين يرحبون بالقضاء على الديموقراطية الاشتراكية كخطوة تمهيدية للثورة الاشتراكية ـ ولم يمض زمن طويل حتى تفشت آثار الدكتاتورية الحديثة بشكل واضح فهبت دول البلقان وغربى أوروبا تهاجم النظم البرلمانية التى كانت قد أقامتها بعد عام ١٩١٨ فى الوقت الذى كانت تزدهر فيه الديموقراطية البرلمانية ـ وأخذت هذه الدول ـ الواحدة اثر الاخرى ـ تتبع لونا من ألوان الدكتاتورية .

ولقد واجه الاشتراكيون فى النمسا معركة مريرة قبل أن يستسلموا للهزيمة عندما رأوا مصير زملائهم فى ألمانيا

أما فى فرنسا فقد تطورت الفاشستية تطورا سريعا وتجنبت الحكومة انقلابا فاشستيا بأن جمعت صفوف العمال لتأييد الحزب الراديكالى البورجوازى ـ بل حتى فى بريطانيا نفسها حيث لم تكن الفاشستية ذات خطر : فقد اضطر الاشتراكيون الذين كانوا قد تطلعوا الى تحقيق أهدافهم عن طريق الزمن باستخدام وسائل الديموقراطية البرلمانية ـ اضطروا الى اعادة النظر فى موقفهم على ضوء التغيرات التى تطرأ على الروح البرلمانية السائدة فى جميع أنحاء أوروبا .

وقد يبدو من الناحية الظاهرية أن نتيجة تدهور الديموقراطية البرلمانية فى ايطاليا وألمانيا هو دفع الاشتراكيين فى أوروبا الى أحضان

الشيوعيين لان الشيوعيين كانوا يؤكدون دائما أن الحياة البرلمانيـــة التى كانت بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية هى وســـيلة للمحافظة على النظام الرأسمالى وأن أمل الديمقراطيين الاشتراكيين الغربيين فى تحقيق الاشتراكية بالطرق البرلمانية ينتهى الى الفشل .

وكان الشيوعيون يقولون : ان الاشتراكية الدستورية سيمكن احتمالها طالما لم تحاول مهاجمـــة النظم الاساسية التى تضـــمنها الرأسمالية وأنها ستسحق بمجرد أن يشعر الرأســماليون بأنها خطر عليهم ـ ولكن حقيقة الامر أن الموقف الجديد فى وســـط أوروبا وجنوبها كان يشجع الديمقراطيين الاشتراكيين اكثر من تشجيعه للشـــيوعيين .

وبينما كان عزل الاتحاد السوفيتى يتوقف على الدول التى بها حكومات ديمقراطية كانت الدول الفاشستية الجديدة تعلن عن عدائها وقتالها ضد الشيوعية وتضع الخطط للقيام بهجوم نلمسه فى كتاب كفاحى لهتلر ـ من أجل تحطيم قوة روسيا ولتقسيم أراضيها .

وعندما أرست الفاشستية قواعدها فى ألمانيا وايطاليـــا باندحار الاشتراكية المستمر فى كل مكان فى أوروبا ، كان الشيوعيون يائسين من التعجيل بقيام ثورة عالمية ـ وكانوا يفكرون فى وسيلة للدفاع عن أنفسهم ضد ألمانيا فى الغرب واليابان فى الشرق الاقصى ـ ودفعوا الى اعادة النظر فى سياستهم السابقة من أجل التحـــالف مع الدول

الرأسمالية التى هى أكثر ديمقراطية ولتحويل استغلال موارد الثروة والعمال لمحاولة بناء الاشتراكية الى العمل على التسليح لدرء الخطر الذى يتهددهم من الخارج •

وبعد الانتصار الذى حققه هتلر ثار نقاش حاد بين الاشتراكيين حول طبيعة التهديد الجديد • وأعلن بعض الاشتراكيين عن ثقة أن الفاشستية ما هى الا رأسمالية مسلحة ـ أى رأسماليـــة تستخدم وسائل الحرب المدنيـــة والثورة على الاشستراكية •• وقال بعض آخرون : ان الفاشستية هى القومية القديمة التى كانت تسود ألمانيا قبل الحرب العالمية الاولى فى صورة مقنعـــة أى أنها هى المذهب العسكرى البروسى مسلحا بأساليب فنية أكثر فعالية ـ وكان بعض الناس يميلون الى النظر اليها على أنها مجـــرد مرض نفسى مؤقت ظهر كنتيجة للامتهانات التى أصيب بها الشعب الالمانى بعد السلام المجحف الذى حل به •

وكان كل تفسير من هذه التفسيرات ينطوى على شىء من الحقيقة ـ غير أن أى تفسير منها لم يفهم الفاشستية على حقيقتها وكان كل منها على حدة يقلل من تقديره لقوتها وبطشـــها ـ ولو كانت قوات النازى مجرد قوات مرتزقة تستخدمها الرأسمالية ما بلغت من الخطر نصف ما بلغته فعـــلا : لان الرأسمالية الالمانية كانت مـــتفق مع الرأسمالية فى أى مكان آخر بمجرد قضاء هذه القـــوات المرتزقة

على الحركة الاشتراكية ـ ولو كان النازيون هم أصحاب النزعة العسكرية التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاولى ما تمكنوا من أن يضموا الى صفوفهم أشياعا كافين لهزيمة ألمانيا ـ ولو كانوا نهبا لمرض نفسى دفعتهم اليه المهانات التى تعرضوا لها ما أيدتهم الرأسمالية الالمانية بأية حال ..

لقد كانت النازية فى الحقيقة حركة معقدة ، بل انها كانت حركة أكثر تعقيدا من الحركة الايطالية السابقة عليها : فقد استخدمها الرأسماليون فى سحق الاشتراكية وبدأوا يؤيدونها لانها تساعدهم على ضمان خضوع الطبقات العاملة للاستغلال الرأسمالى المتواصل .

ولم تكن النازية مجرد قوة تابعة للرأسمالية على الرغم من أنها أصبحت سلاحا تستخدمه الرأسمالية الالمانية ـ بل ـ لم تكن وسيلة من وسائل النزعة العسكرية التى سادت ألمانيا قبل الحرب العالمية الاولى أو حركة قومية أو استعمارية بصورتهما الارستقراطية القديمة فقد كانت شيئا جديدا لا يمكن أن نفسره على ضوء أية حركة أخرى .

لقد كانت الفاشستية فى ايطاليا ، والنازية فى ألمانيا من حيث الجوهر حركتين ظهرتا بعد الحرب ولم يحدث فى أية دولة من الدولتين أن أدى تدهور الاشتراكية الى اعادة خلق نظام كان سائدا قبل الحرب .

ففى ايطاليا سيطر موسوليني وأتباعه على بقايا الجماعات القومية القديمة وضموها الى التنظيم الجديد الذى ابتدعوه ـ غير أن هذه الجماعات لم تساهم بنصيب كبير فى تأليف السياسة الفاشستية ولم يتح لها تأييدها الذى يقوم على أسس قوية .

وعلى الرغم من أن النازيين فى ألمانيا وصلوا الى السلطة على أساس التحالف مع القوميين وكبار رجال الصناعة فانهم لم يمضوا طويلا فى تظاهرهم بأن القوة الدافعة لحركتهم هى شىء آخر غير الارستقراطية الرجعية الالمانية أو السيطرة الرأسمالية القديمة التى أتيحت لكبار رجال الصناعة والمصارف على الرغم من أنهم ـ أى النازيين ـ كانوا على استعداد ليبدوا كثيرا من الخصائص التى كانت تلازم ألمانيا القديمة .

ان الفاشستية والنازية كانتا على استعداد للتحالف مع الرأسمالية أو مع أية قوة أخرى معادية للاشتراكية ـ غير أن كلا من الحركتين قد استمدت قوتها الحقيقية لا من المؤمنين بالارستقراطية المتوارثة ، بل من كبار الرأسماليين الذين كانوا على استعداد لمساعدتهم على تحطيم قوة الحركة الاشتراكية ـ بل من الطبقات الوسطى الكبيرة العدد التى تحتل مركزا متوسطا بين مديرى المشروعات الرأسمالية والطبقة العاملة المنظمة .

وقد عبأت الفاشستية الايطالية أنصارها من بين الطبقة

البورجوازية التى تعيش فى المدن ومن بين الفلاحين وحاولت النازية الالمانية فى الوقت نفسه الاتجاه الى هذه العناصر نفسها بين أفراد الشعب ، وكانت تقوم بشكل أساسى على الطبقات الوسطى فى المدن الهامة نظرا لارتفاع مستوى التصنيع فى ألمانيا .

ويعتبر ظهور حركة الطبقة الوسطى هذه كوسيلة لانقاذ الرأسمالية من خطر الاشتراكية ظاهرة لها مغزى هام فى نظرية الصراع الطبقى .

وقد عالج كل من ماركس وانجلز فى تحليلهما للقوى الاجتماعية فى البيان الشيوعى عام ١٩٤٨ - عالجا موضوع صغار البورجوازيين على أنه موضوع يتطلب الاهتمام والعناية - وقال ماركس وانجلز : أن صغار البورجوازيين يعملون على توحيد صفوفهم مع الطبقة العاملة بالاحتجاج على تطور النظام الرأسمالى الواسع النطاق : لان نمو الرأسمالية كان يهدد مصالحها وينذر بالقضاء عليها كطبقة من طبقات المجتمع - ولكنهما كانا يقولان : انه حينما أصبحت الطبقات العاملة من القوة بحيث أخذت تهدد بالقضاء على الرأسمالية وباقامة نظام اشتراكى فان صغار البورجوازيين سيغيرون موقفهم ويولون الرأسماليين تأييدهم لانهم سيشعرون بأن تحدى الاشتراكيين لموقفهم كان أكثر عنفا من تحدى الرأسماليين لهم .

غير أن ماركس وانجلز اعتقدا - عام ١٨٤٨ - ان البورجوازية

الصغيرة فى طريقها الى الانهيار ـ لا محالة ، وأن هذه البورجوازية تتعلق بأهداب النظم العتيقة فى الانتاج والمعاملات ، وانها تسعى الى المحافظة على وضعها دون ما تغيير أو تبديل فى عالم لا بد من خضوعه للتغير والتبديل الاقتصادى .

ان هذا التشخيص ينطبـــق ـ الى حد كبير ـ على صـــغار البورجوازية اليوم ، كما ينطبق على العناصر التى سارعت بتأييـــد الفاشستية والنازية لا لشىء الا لانها قاومت الاشتراكية .

غير أن هذه البورجوازية الصغيرة الرجعية ـ التى لم يتحدث عنها سوى ماركس وانجلز فى منشورهما الشيوعى عام ١٨٤٨ ـ لم تكن القوة الدائمة الرئيسية التى وقفت وراء الحركة الجديدة ـ ولم يكن فى الامكان أن تحقق ـ وحدها ـ تلك الانتصارات الهامة التى انهزمت فيها الاشتراكية خلال السنوات القليلة الماضية .

والذى حدث أنه ظهرت بورجوازية صغيرة جديدة فى ظـــل الرأسمالية الحديثة ، وصارت هذه البورجوازية جنبا الى جنب مع البورجوازية القديمة التى تعتمد على الانتاج الصغير .

وتتألف تلك البورجوازية الحديثة من الفنيين ، وأصـــحاب المرتبات ، وأصحاب الملكيات الصغيرة ـ وهؤلاء الرجال لا يعتمدون ـ بمقتضى وضعهم الاجتماعى والاقتصادى ـ على بقاء وسائل الانتاج القديمة : فهم قد ارتفعوا الى القمة بفضل تطور الوسائل الصناعية الحـــديثة .

وكان من نتيجة نظام الاسهم ـ فى ظل الشركة المساهمة ـ ان أصبح كل فرد فى الطبقة الوسطى شريكا مباشرا فى أرباح المشروعات الرأسمالية الكبرى .

والتنظيم الاقتصادى الحديث يميل الى الاكثار من أصحاب الاعمال الادارية ، وفى الوقت نفسه يعمل على الاقلال من مقدار الجهد اللازم لانتاج السلع ، وذلك بفضل ادخال الآلات الحديثة

وعمال الصناعة ـ فى المجتمعات الحديثة المتقدمة ـ ينكمشون باستمرار ، وفى الوقت نفسه يزداد عدد الكتبة ، والموزعين ، واصحاب الخدمات . وكلما تطورت الاساليب الفنية زادت الرواتب ، التى تختلف عن الاجور المدفوعة للعمال .

وحدث فى ايطاليا والمانيا ان صارت زعامة الحركات الحديثة الظافرة من نصيب رجال ينتمون الى صغار البورجوازيين الجدد ـ وهؤلاء الرجال يختلفون عن البورجوازيين القدامى فى أنهم يتمتعون بنشاط هائل ـ ومنهم رجال يتمتعون بثقة تؤهلهم للزعامة .

وصار فى استطاعتهم ان يجمعوا وراءهم صغار التجار الذين كانوا يفتقرون الى التنظيم ولا يستطيعون التعبير عن احتياجاتهم، واستطاعوا ايضا ان يجمعوا الزارعين والرجال الذين يريدون اعتراف المجتمع بتفوقهم على البروليتاريا .

لقد اعتمد هذا الجيش المختلط ـ فى انتصاره ـ على بعض

الظروف المعينة ـ وكانت هناك «الفكرة القومية» ـ وكان هناك تشاؤم ويأس يسيطران على عقول الرجال .

لقد خرجت ايطاليا من الحرب منتصرة غير انها عانت من أزمة اقتصادية عنيفة ـ وأحس الرأى العام الايطالى بالحنق من جراء استغلال الحلفاء لايطاليا .

وسرعان ما قيل : ان السبب فى الشرور الاقتصادية التى عانى منها الشعب الايطالى بعد الحرب هو عجز الساسة .

ونجحت الفاشستية ـ فى ظل موسوليني ـ فى توجيه عوامل السخط الاقتصادى والسياسى ، ووجهت هذا السخط ضد الاشتراكية وضد الاحزاب البرلمانية التى أساءت حكم البلاد .

لقد انتشر « الوباء » الفاشستى فى ايطاليا لان الفاشستية هاجمت ـ دون ما تمييز ـ كل الاشياء التى أحس الشعب الايطالى ازاءها بالحنق ـ ووعدت الفاشستية بان تنقذهم من الآلام التى عانوها .

لقد اتاحت لهم الفاشستية الامل ، على حين عدمت الاحزاب الأخرى أى شىء تعد به وتتجه باستثناء الاشتراكية .

وعلاوة على ذلك ، انقسم الاشتراكيون فيما بينهم انقساماً خطيرا ، وكانوا يدركون مدى ضعفهم فى المناطق الزراعية ، ومن ثم انكمشوا حين سنحت لهم الفرصة ، ورفضوا ان يتسلموا زمام الامور .

وعندما استولى العمال على المصانع ، خيل الى النـاس ان الثورة الايطالية بدأت ـ ولكن ما ان تم اجلاء المصانـع دون مكاسب او انتصارات حتى صـار من الواضـح ان الزعمـاء الاشتراكيين وزعماء النقابات العمالية ليسوا جادين فى مهمتهم ـ وفقدت الاشتراكية سمعتها ، حتى فى أعين الكثيرين من مؤيديها ـ واستجمع خصومها اطراف شجاعتهم واعتقدوا ان اللحظـة حانت للقضاء عليها ـ وأعطى الرأسماليون موسولينى كل مـا احتاج اليه من مال لكى يؤلف جيشا فاشستيا ، وعلاوة على ذلك أيده الوطنيون ، كما أيدته الطبقات المتوسطة . ولم يمض وقت طويل الا والثورة المضادة قد اشتد ساعدها . واتجهت هـذه الثورة الى رومة لتتسلم زمام الحكم الذى لم يجرؤ الاشتراكيون على التفكير فى تسلمه .

أما الموقف فى المانيا فكان جد مختلف عن الموقف فى ايطاليا بعد الحرب ، غير أنه أدى الى النتائج السيكولوجية نفسـها ، ولكن بصورة أشد تطرفا : لقد مضى على الشعب الالمانى خمسة عشر عاما وهو مجبر على العيش فى ظل الهزيمة ـ وهى هزيمـة تعيش فى ذكراه دائما بسبب العقوبات المفروضة عليـه بمقتضى معاهدة فرساى .

كان الشعب الالمانى يعيش فى ظل دستور جمهورى ، وكان يحكمه برلمان يتمتع فيه الديمقراطيون الاشتراكيون بالاغلبية ـ

وكان لهم صوت فى الحكومة ــ وعاشت المانيا تحت وطأة المطالب التى يطلبها الحلفاء ــ كما عاشت تحت وطأة القروض الاجنبية التى اقترضتها لتعيد تأسيس صناعتها .

من أجل هذا انتهجت المانيا نظاما يعتبر تقليدا لمعظم ملامح الاشتراكية : فالدولة قد اضطرت الى التدخل فى شئون كل مواطن ــ وكانت النتيجة ان انحى الناس باللائمة على التدخل الحكومى ، وعلى النفوذ الاشتراكى ، وقالوا : انهما سبب الكوارث التى يعانى منها المواطنون .

والواقع ان هذه الكوارث جاءت نتيجة أسباب لا تمت الى الاشتراكية بصلة ــ وعلاوة على هذا انتهجت الدولة ــ فى تدخلها ــ سياسة قامت بتنفيذها الحكومات المتعاقبة ــ ولم تكن هذه السياسة من الاشتراكية فى شىء .

رأى الديمقراطيون الاشتراكيون ان مهمتهم الاولى تقتضى منهم الدفاع عن الجمهورية ــ ومن ثم أخضعوا أهدافهم الاشتراكية لاحتياجات الموقف الدولى الذى يواجه المانيا ــ ونتيجة لهذا نظر الناس الى الديمقراطيين الاشتراكيين باعتبارهم أول حزب يدعو الى الهزيمة ــ وأثار هذا شعورا بالعداء بين صفوف البورجوازيين ــ كما أثار الشعور نفسه فى الطبقات العليا .

وازدادت حدة هذا الشعور المدائى لا لشىء الا لان تضخم

ما بعد الحرب ومآ عانته الجمهورية الالمانية من فقر ، ادى الى حرمان معظم افراد الطبقات المتوسطة من الدخول التى يتطلبها مركزهم فى الحياة : لقد اكتظت المانيا ـ بعد الحرب ـ بالكثيرين من الافراد الذين لا ينتمون الى طبقة من الطبقات ، والذين فقدوا الامل فى الظروف المحيطة بهم واحسوا بالعداء الشديد تجاه الاشتراكية التى تحول بينهم وبين التفوق الاجتماعى ـ وهؤلاء كانوا على استعداد للاقدام على أية مغامرة تتيح لهم فرصة التخلص من الذل الذى يلاحقهم •

ومن ناحية أخرى تجد أن الديمقراطيين الاشتراكيين فى المانيا أرادوا ان يدافعوا عن جمهوريتهم باى ثمن ـ وأفقدهم هذا تأييد كثيرين من الطبقة العاملة وخاصة العمال الشبان ، الذين ارتموا فى أحضان الشيوعية : لان الديمقراطية الاشتراكية لم تعدهم بالتخلص من شبح التعطل ، ومن تدهور مستوى معيشتهم

من أجل هذا اشتد ساعد الشيوعية ـ غير ان الكتلة الرئيسية فى الطبقة العاملة ـ الالمانية ـ ظلت على اخلاصها للديمقراطية الاشتراكية ، ولم يكسب الشيوعيون من التأييد ما يساعدهم على التحكم فى مجرى الاحداث ـ ولو اتحدت الطبقة العاملة بأكملها (سواء الديمقراطيون الاشتراكيون أو الشيوعيون) فى وجه الشبح النازى ما حدث ما حدث بعد ذلك ـ غير ان الشيوعيين لم يقدروا قوة النازية حق قدرها، اما الديمقراطيون الاشتراكيون

فرأوا أن الشيوعيين هم الذين يدمرون وحدة الطبقة العاملة وأنهم العامل الاول فى ظهور الشعور الثورى المعادى ـ ومن ثم لم يتحركوا ، ولم يقدموا على اجراءات تحمى الطبقة العاملة .

ونتيجة لهذا حان الوقت الذى ظهرت فيه النازية ، وتحالفت هى والرأسماليون الالمان والقوميون ، وبهذا ضمنت رءوس الاموال كما ضمنت الجيوش المسلحة .

وهكذا استطاع النازيون ان يحطموا خصومهم بسهولة تدعو الى الدهشة ـ ولم تكن هناك دماء تراق فى الصراع المسلح ، وانما اريقت الدماء أثناء المذابح الوحشية التى ارتكبها النازيون ضد من قاومهم من الخصوم ـ وقد حدثت هذه المذابح فى معسكرات الاعتقال .

فماذا أصاب الاشتراكية ـ اذن ـ فى البلدين الكبيرين من بلدان غربى أوروبا ، وهما اللذان ظلا خاضعين لنظام الديمقراطية البرلمانية ؟

لقد اعتقد بعض الساسة ان الشيوعية قد سيطرت على فرنسا الى حد ما فى أعقاب الحرب ، بل ان سيطرتها اكسبتها غالبية فى الحزب الذى انقسم لهذا ـ ولكن سرعان ما تلاشى سلطان الشيوعية بعد ذلك فى سرعة البرق ـ وظهر الحزب الاشتراكى من جديد ، واصبحت له الكلمة المسموعة بين صفوف العمال الفرنسيين .

من أجل هذا استألفت الاشتراكية الفرنسية مجراها الطبيعى الاول ـ وحاولت استمالة الزارعين بان وعدتهم بالتخلص من متاعبهم فى الميدان الاجتماعى والاقتصادى ، وفى الوقت نفسه كانت تعتمد الاعتماد كله على تأييد عمال الصناعة لها .

وبهذه الطريقة لم يكن هناك اختلاف كبير بين الاشتراكية الفرنسية والجناح اليسارى للحزب الراديكالى .. ولم يكن هناك احتمال كبير بان يقوم الاشتراكيون الفرنسيون بارساء قواعد الاشتراكية فى فرنسا ، بل لم يكن هناك احتمال كبير بان يحققوا اى تقدم كبير فى الطريق المفضى الى الاشتراكية . لقد كان النظام الاقتصادى فى فرنسا يرتكز على قاعدتين يتوازن بينهما: وهما الصناعة التى ما زالت فى أيدى القلة والزراعة التى كانت تتمتع باهمية كبيرة ـ وكان معنى هذا انه طالما ظلت فرنسا تتمتع بالرخاء النسبى فانها لن تندفع نحو الاشتراكية : ذلك لان الاشتراكية لا تتحقق فى فرنسا الا لسبب من أسباب ثلاثة :

(أ) انهيار النظام الاقتصادى فى الداخل .

(ب) أو نجاح الاشتراكية فى بلدان مجاورة .

(ج) أو حدوث حرب عالمية جديدة .

ومعنى هذا ان النشاط الاشتراكى النيابى فى فرنسا استمر فى ظل ظروف تحول بين الاشتراكيين والقيام مباشرة لخلق الاشتراكية . بل لم تتغير الموقف من أساسه عندما دخلت

السياسة الفرنسية مرحلة جديدة بعد اقرار النازية فى المانيا وانهيار الاقتصاد الفرنسى بسبب الكساد الدولى .

لقد احست احزاب اليسار بخطر الحرب من الخارج ، كما أحست بخطر الفاشستية من الداخل ، ونتيجة لهذا توثقت عرا الوحدة بينها . وفى الوقت نفسه أدت الازمة الاقتصادية الى ازدياد النفوذ الاشتراكى والنفوذ الشيوعى .

وكانت النتيجة أن ظهرت « الجبهة الشعبية » ، وتوسعت لتشمل الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين فى « كتلة » انتخابية واحدة .

وبفضل هذا التحالف الجديد ـ من أجل الدفاع الديمقراطى ـ تخلى الاشتراكيون عن معارضتهم للحكومة الائتلافية ، وانضموا الى الراديكاليين فى وزارة يتزعمها الاشتراكيون . وتوحدت الطبقة العاملة فى المجال الصناعى عن طريق اندماج نقابتين للعمال (وكان بين هاتين النقابتين تنافس قديم) . وبفضل هذا الاندماج ، وبفضل انتصار الاحزاب اليسارية فى الانتخابات حدثت فورة فى صفوف الطبقة العاملة بأكملها . وحدثت اضرابات فى كل مكان ، سواء فى صفوف العمال المنظمين او العمال غير المنظمين ـ واحتل العمال المصانع ، بل محال الازياء فى باريس ، وتحدوا بذلك لوائح القانون ـ وسجلت عضوية النقابات العمالية أرقاما قياسية .

وواجهت الرأسمالية الفرنسية هذا الجيشان العمالى فاستسلمت ــ وتم الاعتراف بنقابات العمال فى كل مكان تقريبا ــ وتعهد أصحاب العمل ــ والحكومة ــ بتحديد ساعات العمل الاسبوعية بحيث لا تتعدى اربعين ساعة ــ واعلنت الحكومة عن عزمها على وضع برنامج للتشريع الاجتماعى ــ وأحس العمال بالرضا وكفوا عن استيلائهم على المصانع ــ وصاحب الجلاء عن المصانع شعور بالانتصار لا الخذلان .

وكانت الحكومة عند وعدها ، بالرغم من أن أصحاب العمل الكبار ندموا على اعترافهم ببعض الامتيازات ، وأخذوا يبذلون قصارى جهدهم ليحولوا دون تحديد ساعات العمل اليومى .

غير ان القصة لم تقف عند هذا الحد : فالرأسمالية الفرنسية قد انهزمت فى الميدان الصناعى ــ غير انها لم تعدم السبل التى تتيح لها اخذ الثأر من الاشتراكية ــ لقد حطمت الرأسمالية الفرنسية حكومة بلوم بالطريقة التى حطمت بها الرأسمالية البريطانية حكومة العمال عام ١٩٣١ : فكان أن دبرت الخطة لخلق أزمة مالية ــ وسرعان ما اتضح الضعف الكامن فى الائتلاف الاشتراكى الراديكالى : فالراديكاليون لن يؤيدوا الاشتراكيين فى الاجراءات الحاسمة التى تضر بالمصالح المالية ــ غير أن الاشتراكيين اضطروا الى اتخاذ هذه الاجراءات من أجل التغلب على الازمة المالية .

ولكن بلوم شخص يختلف عن ماكدونالد ، والراديكاليون لم يكونوا على استعداد للتحالف مع أصحاب اليمين من أجل طرد الاشتراكيين ، هذا بالرغم من انهم ضد الاجراءات الاقتصادية الاشتراكية . والذى حدث ان الراديكاليين حلوا محل الاشتراكيين فى الحكومة ، وان الاشتركيين حلوا محل الراديكاليين ـ وأوقفت الاجراءات الخاصة بالاصلاح الاجتماعى ، وفرض نظام اقتصادى صـــارم .

ونتيجة لهذه الامتيازات توقف الممولون عن حملتهم ضـد الفرنك ، واتفقوا على المحافظة على الحكومة الجديدة طالما أنها لا تحيد عن الصواب . وعادت السياسة الفرنسية ـ فى الداخل ـ الى سابق عهدها . وتوقفت النهضة الاشتراكية الكبرى .

والواقع أن الموقف الدولى أثر على الطبقة العاملة وجعلها ترضخ لهذا التقهقر فالزعماء العماليون لم يجرءوا على تشتيت شمل الجبهة الشعبية ، ولم يجرءوا على خلق أزمة سياسـية فى داخل البلاد ، أزمة يستفيد منها الشبح الفاشستى . وعندما حانت اللحظة الحاسمة ، لم يتردد الشيوعيون عن الاستسلام بدلا من المغامرة التى تجعل الراديكاليين يهرعون الى جانب الرجعيين .

وربما كان من المحتمل أن يشتد ساعد الاشتراكية الفرنسية لتنتصر فى النهاية على أصحاب اليمين اذا ما ترك الامر للطرفين

يعالجانه كيفما ارادا ــ ولكن ، لم يكن فى مقدور الاشتراكية الفرنسية أن تواجه أصحاب اليمين فى فرنسا ، وهتلر فى المانيا فى الوقت نفسه ، لم يكن بوسعها الا أن تنتظر وأن تتخلى عن السلطة للراديكاليين ، على أساس انهم سيضطرون الى الاعتماد على تأييد الاشتراكيين والشيوعيين .

وفى الوقت نفسه ، أخذ الانتعاش يدب فى أوساط حزب العمال البريطانى بعد الهزيمة النكراء التى منى بها عام ١٩٣١ ــ ولقد رأينا أن الآثار الاولى لهذه الهزيمة تمثلت فى ميل الحزب الى اليسار أكثر من ذى قبل : فلقد قيل ان فشل الحكومة العمالية مرجعه احجامها عن المضى فى طريق الاشتراكية ــ وقيل : ان المصالح المالية تدخلت لخلق الازمة التى عجلت بهزيمةالحكومة العمالية ــ وقيل : انّ على الحكومة العمالية التالية أن تسيطر على المراكز الهامة فى النظام الاقتصادى حتى لا تتعرض لهجوم مماثل ــ وساد الاعتقاد بان العمال سيسارعون بتأميم البنوك ــ سواء بنوك الودائع او بنك انجلترا ــ وانهم سيستولون على كثير من الصناعات الحيوية ليحافظوا على مستوى الانتاج حتى لو سحب الرأسماليون ثقتهم .

وفى ظل هذه الاتجاهات اعلن حزب العمال ــ فى مؤتمر ١٩٣٢ ــ عزمه على تأميم البنوك ، وعلى انتهاج سياسة اشتراكية

حقة ، وذلك عندما يصل الى مراكز الحكم فى المرة التالية ـ ولكن لم يمض وقت طويل حتى انحاز الرأى العام الى اتجاه آخر :

لقد آمن منظمو الحزب ـ وخاصة بعد انتصار النازى فى المانيا ـ بان السياسة المتطرفة ، بل السياسة الاشتراكية التى قد تزعزع «ثقة الرأسماليين» ستفقدهم جزءا كبيرا من الناخبين الذين يريدون ان يعيشوا فى السلام ، والذين لا يريدون المغامرة وقلب النظام الاقتصادى رأسا على عقب ـ وساد اعتقاد بان هؤلاء الناخبين سيدلون باصواتهم دفاعا عن الاصلاح الاجتماعى، وعن بعض الاجراءات التى تحقق الاشتراكية ، بحيث لا يتعارض هذا وسير النظام الاقتصادى بمجموعه ـ غير انهم لن يدلوا باصواتهم دفاعا عن اشتراكية تؤمن بالحرب الطبقية ، أو تثير «أزمة» ، او تجعل حياة المواطن مدعاة الى مزيد من القلق .

وفى ذلك الحين سيطرت على الموقف هذه السياسة ـ سياسة الاعتدال الدستورى ـ ولم تكن النقابات العمالية قد تخلصت بعد من آثار الهزيمة التى لحقتها فى الاضراب العام لسنة ١٩٢٦ ـ وكان الوهن قد أصابها من جراء الكساد الاقتصادى ـ واجتمعت هذه العوامل لتجعل نقابات العمال تقف الى جانب التطور التدريجى ـ ودخل حزب العمال معركة الانتخابات العامة لعام ١٩٣٥ وفى يده برنامج للتطور التدريجى ، برنامج لا يختلف فى جوهره عن برامج عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٩ .

غير أن نتائج الانتخاب المخيبة للآمال لم تجعل الحزب يعدل من موقفه : ذلك لان خطر الحرب جعله يفكر فى حماية الديمقراطية اكثر مما يفكر فى اقرار الاشتراكية .

وأراد الحزب أن يحشد وراءه كل العناصر التقدمية فى هيئة الناخبين ـ وهى العناصر التى تكره الفاشستية وتريد أن تدافع عن الديمقراطية باعتبارها سياسة تقدمية معتدلة ـ وقال كثيرون من مؤيدى الحزب : ان الوقت ليس وقت مناداة للاشتراكية ، وان المهمة الرئيسية هى توحيد البلاد لكى تقاوم ـ بسياستها الديمقراطية ـ أى عدوان فاشستى ، وضمان الحماية عن طريق عصبة الامم ، ووضع برنامج معتدل ومحدود من أجل النهضة الاجتماعية داخل البلاد ، على ألا يغضب هذا البرنامج أية مجموعة من الناخبين .

واقتضت هذه السياسة ـ فى حال تطبيقها فى فرنسا ـ أن تتحد الاحزاب اليسارية ـ سواء منها البورجوازيون أو الاشتراكيون ـ على أن تجتمع فى صعيد واحد فى ظل الجبهة الشعبية .

ولكن يبدو ان الأمور لم تكن تقتضى ذلك فى بريطانيا ـ فلم يكن هناك خطر عاجل من الفاشستية كما هو الحال فى فرنسا ، ولم يكن هناك أيضا أى حزب بورجوازى تقدمى يمكن ان يحدث معه تحالف يعود بالفائدة :

كان البريطانيون الاحرار أضعف من أن يحسب لهم حساب فى الانتخابات ، بالرغم من أنهم كانوا على أهبة الانضمام ـ بأكملهم ـ الى تحالف انتخابى .

وعلاوة على هذا لم يكن النظام الانتخابى فى بريطانيا يخضع لمسألة المساومة بين الاحزاب ، اذ ليست هناك انتخابات ثانية ـ كما هو الحال فى فرنسا .

وجدير بالذكر ان هذه الانتخابات الثانية هى الوسيلة الاولى التى تعتمد عليها الجبهة الشعبية .

من أجل هذا لم يسع الحزب العمالى فى بريطانيا وراء أى تحالف ، وانما حاول ـ بدلا من ذلك ـ أن يخضع برامجه الخاصة لاحتياجات العصر ـ وحاول ايضا ان يقنع كل التقدميين المترددين بالانضمام الى صفوفه ، أو تأييد مرشحيه ـ على الاقل ـ فى الانتخابات .

ورأى الزعماء البريطانيون ان هذه السياسة التى ينتهجها حزب العمال يجب أن تدخل فى اعتبارها امرا آخر له اهميته : اذ أن على حزب العمال ان يستمر فى التنديد بالشيوعية بطريقة حازمة ، وعليه أيضا أن يرفض الانضمام الى الشيوعيين فى جبهة متحدة ـ وعليه أيضا ان يرفض الانضمام الى الاحرار : ذلك لان حزب العمال اذا ما أراد ان يستميل البلاد باعتباره حزبا ديمقراطيا ـ واذا أراد أن يجمع فى صفه جميع الناخبين التقدميين ، فعليه ان

يجعل مبادئه الديمقراطية ومذهبه الدستورى أشياء فوق مستوى الشبهات .

من أجل هذا لم يتحالف حزب العمال والشيوعيون ، بالرغم من أن الشيوعيين انتهجوا سياسة ديمقراطية دفاعية لا تختلف فى جوهرها عن سياسة حزب العمال ، ودفعهم الى هذا خوفهم من الخطر الفاشستى .

وكان هناك بعض الزعماء العماليين الذين اخذوا يثيرون الشغب ويطالبون بتأليف جبهة متحدة تضم العمال والشيوعيين — غير ان حزب العمال هددهم بالطرد ، وعودهم التخلى عن التآخى مع الشيوعيين وهو التآخى الذى كان يظهر فى حملات مشتركة من أجل «وحدة الطبقة العاملة» — وفى الوقت نفسه تمت صياغة برنامج حزب العمال من جديد ، لكى يقتصر فى مشروعاته على الاجراءات الضرورية التى قد تتعهد الحكومة العمالية بتنفيذها خلال بقائها فى الحكم .

واضطر حزب العمال الى التخلى عن التعليمات الاشتراكية الشاملة التى حوتها البرامج القديمة : ذلك لانه أراد أن يظهر بمظهر عملى يشوبه الاعتدال — وتسلح الزعماء العماليون بهذا كله ، وراودهم الامل فى أن يدخلوا الانتخابات العامة التالية فلا يحدث ما حدث لهم عام ١٩٣٥ .

والواقع ان الموقف الدولى لعب دورا كبيرا فى هذا التطور

الذى مرت به السياسة العمالية : ذلك لأن الاشتراكيين كافة فى أوروبا قد اتفقوا على أن مهمتهـــم الاولى تتلخص فى صـــد الفاشستية ، والعمل على وحدة البلدان الاوروبية للدفاع عـــن أى عدوان فاشستى ــ ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، اقتضى الامر ان تحتل الاجراءات الاشتراكية البناءة مرتبة ثانوية ــ واتجهت النية الى الاهتمام بالمشروعات التى تستهوى الديمقراطيين ، فضلا عن الاشتراكيين •

غير أن هذا لم يمنع الاجراءات الاشتراكية ، مثل الملكية العامة لبعض الصناعات أو الخدمات الحيوية ــ بيد أنهم ابتعدوا عن اعلان الحرب العاجلة ضد الرأسمالية بأكملها •

وهكذا خضع العمال للازمـــة التى خلقتها انتصـــارات الفاشستيين فى أوروبا ــ ومن ثم تحولوا تماما الى سياسة التطور التدريجى التى عابوا عليها قدمها عام ١٩٣١ •

ولم يقتصر هذا الميل على بريطانيا وحدها : فقد اشتركت فيه معظم بلدان غربى أوربا : اذ اتضح هذا الميل فى بلجيكا ، ممثلا فى «مشروع العمل» ، واتضح فى فرنسا ممثلا فى برنامج «الجبهة الشعبية» المتفق عليه ــ واتضح فى بريطانيا ممثلا فى برنامج حزب العمال القصير لعام ١٩٣٧ •

وعلاوة على هذا وقف الاتحاد السوفيتى الى جانب مبدأ

التطور التدريجى فى سياسته الخارجية ، بالرغم من أنه لم يضطر الى انتهاج هذه السياسة داخل البلاد .

وتم قمع أكبر الدعاة المتطرفين فى المؤتمر الدولى الثالث . وتعرضت مبادىء تروتسكى للتنديد ، وهى المبادىء التى تطالب «بالثورة الدائمة» وقيل : انها افك — واستجمعت الأحزاب الشيوعية فى غربى أوربا كل قواها لتدخل حملات تجمع شمل الديمقراطيين كلهم ضد خطر الفاشستية .

واستمر الاتحاد السوفيتى يبنى صرح الاشتراكية داخل حدوده غير أن زعماءه كفوا - لحين من الوقت - عن حث العمال على التعجيل بقيام الثورة الاشتراكية فى اماكن أخرى .

والواقع ان مسألة الاشتراكية تعرضت للتأجيل فى أوروبا ، انتظارا للمعركة بين الفاشستية والديمقراطية ، أو انتظارا لاضمحلال الدول الاوروبية تحت وطأة حرب جديدة .

المقـــالة الخامســـة

مســـتقبل الاشـــتراكية

يتحتم علينا ـ قبل ان ننظر فى مستقبل الاشتراكيـــة ـ ان نحدد بدقة ماذا نعنى بها : فنحن نجد، من ناحية ، ان المرحلـــة التالية فى التاريخ الاقتصادى للبلدان الصناعية المتقدمة ستكون أكثر ميلا الى «الاشتراكية» من المراحل السابقة : فمهما تنوعـــت المبادىء او الاحزاب التى تنتصر فى معارك اليـــوم ، الا ان الجمهور يتدخل ـ بصورة ما ـ فى المسائل الاقتصادية ـ وهو تدخل ينزع منه دعاة الفردية من اتباع « مدرسة مانشستر » فى بريطانيا ، او اتباع ساى وباستيا فى فرنسا ـ بل نحن نرى ان أحزاب «الاحرار» التى اعتمدت فى فلسفتها على النظرة الفردية فى الحياة قد تعرضت للهزيمة .

ولهذا ، فبالرغم من وجود مدافعين أكاديميين عن مبدأ عدم تدخل الدولة فى المسائل الاقتصادية ، فانه لا جدوى منه كمرشد للسياسة الصناعية او التجارية أو حتى المالية .

واليوم ، نرى ان غطاء الذهب نفسه يخضـــع «للاشراف» وليس هناك على وجه الارض بلد يتمتع «بحرية التـــجارة» .

واليوم يتزايد دخل الدول جميعاً ـ مهما تغير طابعها السياسى ـ لكى تنظم أسلوبها الصناعى ـ ولو كان من معانى الاشتراكية تدخل الدول فى المسائل الاقتصادية فان هذا المعنى قد تحقق بالفعل ـ ولقد كسبت الاحزاب الاشتراكية والمعارك الطبقية هذه النقطة .

ولكن هل هذا هو المقصود من كلمة الاشتراكية ؟ انى لا أقصد هذا حين أتحدث عن الاشتراكية ، ولا يقصده الاشتراكى الحق فى نظرى : فتدخل الدولة فى المسائل الاقتصادية ليس بالامر الجديد : اذ مبدأ عدم التدخل لم يعمر طويلا ـ والصناعة المنظمة والتجارة الخاضعة للوائح كانت سمة الاقتصاد فى العصور الوسطى ، كما كانت تميز العهد القديم فى فرنسا ، وميزت المانيا أيضا الى عهد قريب ـ وخضعت انجلترا للطابع نفسه فى ظل اسرة تيودور وستيوارت .

غير أن الاشتراكيين لا يقصدون هذا حين يتحدثون عن الاشتراكية ، انهم لا يعنون بالاشتراكية انها نظام تتدخل الدولة ـ فى ظله ـ للتحكم فى المسائل الاقتصادية ـ وانما يقصدون انها مجتمع بلا طبقات ، مجتمع يخضع فيه النشاط الاقتصادى للاشراف العام خضوعا مباشرا ، وعلى أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والاشراف الديمقراطى على رأس المال والقوى العاملة.

ان جوهر الاشتراكية لا يتمثل فى التدخل العام ، وانما

يتمثل فى الملكية العامة ـ وهذه الملكية العامة ليست جامدة رسمية : فهى تتطلب الاستفادة من مصادر الانتاج بصورة تفى باحتياجات الناس أجمعين ـ والتأميم شىء والاشتراكية شىء آخر : فقد يتم تأميم بعض الشركات ، ويتلقى أصحابها القدامى بعض التعويضات وتديرها الدولة ـ غير أنها قد تظل مع ذلك ملكية خاصة فى جوهرها . والشركة المؤممة التى تظل تدفع للمساهمين ٥ ٠/٠ من رأس المال لا تختلف فى شىء عن الشركة الخاصة التى تدفع النسبة نفسها ـ كل عام ـ لمساهميها .

وليست الاشتراكية مجرد تعديل فى الترتيبات الرسمية من أجل دوران عجلة الصناعة ، وانما هى تعديل جوهرى فى العلاقات الطبقية الاساسية .

لهذا ، اذا أردنا أن نستكشف مستقبل الاشتراكية فليس لنا أن نسأل : هل سيتزايد التدخل العام فى المسائل الاقتصادية ؟ فهذا التدخل سيتزايد بطبيعة الحال ـ وانما علينا ان نتساءل : باشراف من سيحدث هذا التدخل ؟ وما الهدف من هذا التدخل ؟

هناك سبيلان مختلفان كل الاختلاف لاستخدام سلطة الدولة فى ادارة العمليات الاقتصادية وعلى العالم أن يختار أحد هذين السبيلين :

انى أرى ان كلتا الفاشستية الايطالية والنازية الالمانية تعمل على سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية فى المجتمع ولا

تهدف الى أن تحل الدولة محل المشروعات الخاصة بل تهدف الى مساعدة المشروعات الخاصة على الاحتفاظ بطابعها الأنسانى وبقدرتها على استغلال العمال واخضاعهم •

والحقيقة أننا قد سمعنا فى المراحل الأولى من سعى الفاشستية نحو السلطة ــ سمعنا استنكارات شديدة للنفوذ السيىء الذى يتاح للرأسمالية الواسعة النطاق ــ وقد اعلن الفاشست عن عزمهم على حماية صغار المنتجين والتجار من الاتحادات التجارية ورجال البنوك والمتاجر الكبيرة والجمعيات التعاونية وجميع الهيئات التى تهددهم بالخطر ــ وانه على الدولة أن تنظم النشاط الصناعى حتى تحول دون سيطرة كبار اصحاب المصانع ورجال البنوك ورجال المال اليهود الدوليين الغامضين الذين يمكن بسهولة اثارة الكثير من أفراد الشعب عليهم •

وقيل : ان النظام الاقتصادى سيسوده الامان ثانية تحت حماية الدولة بما هو فى مصلحة صغار المنتجين والفلاحين وصغار التجار بشرط ان يكون اصحاب المشروعات الصغيرة على استعداد للعمل وفقا لمطالب الاقتصاد الموجه وبشرط ابداء استعدادهم لاخضاع اغراضهم الخاصة لاحتياجات الدولة مقابل حماية الدولة لهم • وقد وعدتهم الدولة بحمايتهم من الاتحادات التجارية الرأسمالية والشركات الكبرى التى تضيق الخناق عليهم

وبحمايتهم أيضا من خطر حركات الطبقة العاملة التى كانت تهدد بان يكون لها التفوق فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

ولم تكن الدولة الفاشستية تهدف الى تسيير المشروعات الصناعية طالما ظل رجال الصناعة يديرون مشروعاتهم وفقا لمطالب الدولة ـ ولكن لما كان الثمن الذى سيدفع هو حماية الدولة لهم من الرأسمالية الكبيرة ومن الاشتراكية الثورية فان صغار ملاك المصانع والفلاحين أقبلوا على تقديم فروض الولاء والطاعة الى الحكم الفاشستى أو النازى .

ولكن عندما حققت الفاشستية لنفسها النصر ونجحت فى سحق الحركات الاشتراكية وحركات تقلبات العمال توانى الحكام الجدد فى ايطاليا والمانيا فى عزمهم على محاربة المشروعات الكبرى ـ وقد استمر كبار رجال الصناعة يمولون هتلر وموسولينى بالاموال التى مكنتهم من مواصلة حملاتهم بغض النظر عن التكاليف التى تطلبتها منهما ـ وكان هتلر وموسولينى فى الوقت نفسه يهاجمان كبار المنتجين

والحقيقة أن أصحاب المصانع الكبرى كانوا يتقبلون مهاجمات هتلر وموسولينى العنيفة طالما كانت الفاشستية تعمل على القضاء على حركات نقابات العمال والحركات الاشتراكية نيابة عنهم ـ وكانوا على يقين من أن الحكام الجدد لا يمثلون أى خطر عليهم طالما ظلوا يعملون على القضاء على القوى التى

يخشاها كبار رجال الصناعة ــ بل لم يبذل الفاشست عندما تولوا السلطة أية محاولة لتنفيذ وعودهم باتخاذ اجراء حاسم ضد كبار رجال الاعمال والبنوك ــ بل على العكس من ذلك فانهم مضوا فى تنظيم المصانع المختلفة فى شركات كبيرة وفى اتحادات ــ كيفما شاء لهم تسميتها ــ حتى أصبحت مراقبة الانتاج فيها فى يد الشركات الرأسمالية الكبرى ــ وأقصى ما فعلوه هو أنهم فرضوا رقابة الدولة على الاسعار وعلى السياسات التجارية حتى يضعوا الامتيازات فى يد المشروعات التجارية الكبرى .

وقد ضايق هذا الاجراء اصحاب الاعمال الذين تمتعوا مقابل ذلك بسلطة مطلقة فى استغلال العمال دون صدور أيةمقاومة من جانب نقابات العمال ــ بل ان اصحاب الاعمال كانوا يرفضون تنفيذ الأوامر التى تصدرها اليهم الدولة الفاشستية ــ ولكنهم فى مثل هذه الاحوال كان فى مستطاعهم الاحتجاج والمعارضة دون أن يتعرضوا للاحكام القاسية التى كانت تصل الى الاعدام بالنسبة للعمال الذين كانوا يجرؤون على الاعتراض على القوانين التى يصدرها سادتهم الجدد .

هكذا ظهرت الفاشستية والمشروعات الكبرى كحليفتين ــ ولكن لا شك فى أن الكثير من أصحاب الاعمال كانوا يفضلون من الناحية النظرية لونا جديدا من ألوان الحكم . وان كانوا فى قرارة أنفسهم يرضون عن أية حكومة تعمل على كبح جماح

الطبقة العاملة واخضاعها وعلى ازالة الخوف العالق باذهانهم من الاشتراكية .

هكذا كان كبار اصحاب الاعمال لا يحاولون المضى فى اعتراضاتهم طويلا لكيلا يؤدى ذلك الى اضعاف قوة الدولة الاستبدادية او الى عودة خطر الاشتراكية حتى عندما كانت الحكومات الفاشستية تتدخل فى أعمال المشروعات الرأسمالية الكبرى للاعراب عن رغبتها المتزايدة فى اخضاع الاعتبارات التجارية لاحتياجات التسلح والاكتفاء الذاتى من أجل الحرب : فقد كانوا لا يعترضون على فرض بعض القوانين التى كانت تضمن لهم ارباحهم ــ وطالما تركت الفاشستية لهم السلطة الاقتصادية على الطبقة العاملة العزلاء المهيضة الجناح فان ولاءهم للحكومة الاستبدادية لا يتزعزع أبدا .

وهكذا مضت الفاشستية فى بناء نظام للصناعة «الموجهة» يمكن الدولة من التدخل فى أمر من الامور ضمانا لتشكيل الاقتصاد القومى طبقا لاحتياجات الحرب ــ وكانت على يقين فى الوقت نفسه من ان كبار رجال الاعمال لن يعترضوا على ذلك ــ وكان معنى ذلك هو التحكم فى الانتاج فى سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتى والسيطرة على التجارة الخارجية من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتسديد أثمان الصادرات من المواد الحربية وغيرها من السلع التى تحتاج اليها الدولة فى سعيها لتنفيذ سياستها

والسيطرة على البنوك للمحافظة على العملات الاجنبية وللتحكم فى حركة الائتمان الداخلية بما يتفق مع احتياجات الخطة التى تريد تنفيذها الدولة .

وكان فى مستطاع الدولة ان تستولى على كل هذه السلطات دون ان تخشى خطر تخلى كبار أصحاب الاعمال عنها طالما كانت تضمن لهم حق استغلال الطبقة العاملة دون قيد أو شرط .

ان نظاما مثل هذا ليس من الاشتراكية فى شىء بل انه على طرفى نقيض مع الاشتراكية ، انه محاولة للقضاء على الاشتراكية باقامة نظام رأسمالى موجه يتمشى مع مصالح أصحاب المشروعات الخاصة . وفى امكان مثل هذا النظام ان يؤدى الى ملكية الدولة لانواع معينة من المشروعات والى التحكم فيها عن طريق اتحادات عامة او هيئات للمراقبة ـ غير ان هذا لا يمكن ان يحدث الا عندما يستعصى ـ فى ظل السيطرة الرأسمالية ـ تقديم الخدمات التى تتمشى مع مطالب الخطة العامة التى تهدف لاتاحة الامتيازات الى الرأسمالية الفردية لتسيير الشئون الاقتصادية ـ بل اكثر من ذلك : فحينما كانت الدولة تستولى على المشروعات كانت الدولة تعوض اصحاب المصالح الرأسمالية فيها ـ وكانت تبذل أقصى جهودها للمحافظة على النظم الادارية القائمة فى المشروعات الرأسمالية العادية ـ وكل ما فى الإمر هو انها كانت تصبح اتحادات ملكا للدولة بعد أن كانت ملكا للأفراد .

ان مهمة الدولة طبقا للفلسفة الفاشستية ليست تسيير الصناعة وانما مهمتها تقتصر على السيطرة عليها دون ادارتها ـ ويرجع ذلك الى أنها تسيطر على وجه من أوجه الحياة الاجتماعية من صحف الى كنائس ومن رياضة الى آداب وفنون ـ ولا شك فى أن هذه الظروف تخلق «اقتصادا موجها» من نوع معين ـ غير أن هذا التخطيط من شأنه أن يحفظ الجزء الأكبر من الادارة فى يد المشروعات الخاصة التى يملكها الأفراد .

والحقيقة أن هذا النظام التخطيطى لا ينصر الرأسمالى الصغير على الرأسماليين الذين هم أكبر منه والمنافسين له ولم يفطن الفاشست الى هذه النقط بالرغم من خبراتهم السابقة ـ وكل ما يفعله هذا النظام هو أنه يحاول ان يفسح للرأسمالى الصغير مكانا يحتله وسط مجال كبير تسيطر عليه المشروعات الضخمة .

ان الفاشست على استعداد لحماية ملكية الفلاح ـ غير أنهم كانوا يخضعون المالك الصغير للمالك الكبير ـ وهم ايضا على استعداد لمساعدة التاجر الصغير بالقضاء على الحركة التعاونية وباعلان الحرب على بعض المتاجر الكبيرة التى يسيطر عليها اليهود ـ ولكن عطفهم على التاجر الصغير يقف عند هذا الحد دون أن يتعداه : لذلك يمكننا ان نتبين أن العبارات التى كانت تنطلق أيام المعارضة عندما كان الفاشست فى حاجة الى تأييد صغار

البورجوازيين لحزبهم اصبحت هباء عندما تولوا السلطة فى الدولة فيما بعد .

لقد بدأت الفاشستية من الناحية النظرية بمعاداة الاشتراكية والرأسمالية الكبيرة معا ــ وأظهرت صداقتها للطبقات الوسطى ــ وكانت ايديولوجيتها تقوم فى الظاهر على الافكار السابقة على الرأسمالية لا على الافكار اللاحقة لها أو الافكار الاشتراكية ــ وقد شجعت الملكية الخاصة والعمل للحصول على الربح من جانب أصحاب المشروعات الفردية بما فى ذلك الفلاحون ــ وكانت تهدف الى عدم اقتصار الباعث على الجرى وراء الربح على فئة قليلة العدد من كبار رجال الصناعة والمال .

ولما كانت الفاشستية تعترف بعدم السيطرة على الملكية الخاصة زعمت النية فى القضاء على الرأسماليةالكبيرة والاشتراكية

ولكن كان واضحا منذ البداية انها تعادى الاشتراكية لا الرأسمالية الكبيرة وانها ليست فى حاجة حتى الى التظاهر بانهما عدوتان لها الا اذا كانتا تتعلقان باليهود . وأخذت ايديولوجية الرفعة القومية بتقوية القوات المسلحة تحتل المكانة الاولى وهكذا اختنقت أصوات المعارضة ووسط الدعوة الى تنظيم الصناعة القومية كخطوة ضرورية للاستعداد للحرب .

أما الاشتراكية فانها على عكس الفاشستية من حيث سيطرة

الدولة وان كان يبدو فى الظاهر بعض التشابه السطحى فى هـذا الصـدد :

ذلك لأن الاشتراكية تهدف أولا وقبل كل شيء الى القضاء على الباعث على جنى الارباح كقوة دافعة للشئون الاقتصاديـة والقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج للتخطيط الصناعى لا للرفعة القومية ولكن لمصلحة المستهلكين جميعا : ولهذا الغرض يطالب الاشتراكيون بالملكية العامة ــ وهم لا يريدون وضـع الصناعات بطريق مباشر تحت ادارة الدولة لانهم يعترفون بالحاجة الى انشاء هيئات عامة معينة للاشراف على الشئون الاقتصادية وهم ينشئون هيئات واتحادات لادارة الصناعة ــ غير أن هـذه الهيئات لابد فى رأيهم من أن تضم موظفين حكوميين لا أشخاصا يعملون على جنى الارباح بحيث يعمـل هـؤلاء الموظفون الحكوميون على مواجهة مطالب الخطة الاقتصادية العامة ــ وعلى الدولة نفسها أن تضع هذه الخطة من أجل توزيع انتاج المصانع توزيعا متساويا وعادلا ويجب تنظيمه على أساس اتاحة نصيب من الادارة للعمال الاشتراكيين فى الأعمال الصناعية المختلفة .

هكذا نجد الفرق بين النظريتين الاشتراكية والفاشستية من ناحية التنظيم الاقتصادى ــ وهو ان الاشتراكية لا تهدف الى الرفعة القومية للدولة بل الى أقرب سبيل لتطبيق مبادىء العدالة والمساواة فى توزيع الدخل القومى ــ والى الغاء الفروق بين

طبقات المجتمع ـ واقامة نظام تسوده الديمقراطية الحقة فى مجالى الصناعة والسياسة .

ويعتقد الاشتراكيون انه لا يمكن أن تسود الديمقراطية أى مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الدستور الذى يحكمها طالما ظل المواطنون منقسمين الى طبقات متنازعة يختلف الوضع الاقتصادى والدخل عند كل منها .

وهم يؤمنون بان الديمقراطية السياسية تظل فى حقيقتها مظهرا زائفا مالم تنطو على الديمقراطية الاقتصادية .

ولهذا السبب يريدون التخلص من الربح كباعث على الانتاج ـ ويريدون أن يسير النشاط الانتاجى المباشر بدافع الحاجات الجماعية ـ والا يكون الدخل مجرد مكافأة يحصل عليها العامل مقابل العمل الذى يقوم به ـ بل يريدون ان يجعلوا من الدخل حقا اجتماعيا للعامل فى النتاج المشترك لارضاء الحاجات الانسانية المعقولة .

ويرى الاشتراكيون أن زيادة سلطة الدولة على الشئون الاقتصادية بغض النظر عن الغرض الذى تسعى اليه الدولة ليس دليلا على تقدم الدولة نحو النظام الاشتراكى ـ بل انهم على العكس من ذلك يرون فى النظم الفاشستية فى سيادة الدولة وسيلة للدفاع عن المشروعات الخاصة التى لا يمكن ان تعيش الا اذا

بذلت لها الدولة الاستبدادية التأييد والعـــون أمام هجـمات الاشتراكيين •

ولا شك فى أن تحدى الفاشستية للاشتراكية وخيم العواقب، وحتى فى الدول التى تستميت فى الدفاع عن النظام البرلمانى يدفع الخوف من الفاشستية الكثير من الاشتراكيين الى تأكيد ايمانهم بالنظم البرلمانية بطريقة هستيرية وايمانهم بالقدرة على تحقيـق الاشتراكية بالطرق البرلمانية والدستورية على حين أنه دفـــع الأقليات الشيوعية الى الاتحاد للدفاع عن النظام البرلمانى لا عن ايمان به ولكن لان الشيوعيين يعرفون انهم فى حاجة الى أن يكون لهم هدف مشترك مع الديمقراطيين للحيلولـــة دون احتيـاج الفاشستية للعالم وانتشارها فيه •

وفى هذا الموقف تبذل الاحزاب الاشتراكية جهودا عظيمـة لاعادة النظر فى رأيها ، حيث نجد عددا ضخما من الآراء التـى يتفق فيها الشيوعيون الذين يؤمنون بالمبادىء الثورية والذيـن لم يدفعهم الى الهدوء سوى قوة الاحداث الجارية ـ يتفقون هم والاشتراكيون الذين يصرون على الولاء والاخلاص للنظم البرلمانية الدستورية •

ولا شك أن هذه الآراء التى يشترك فيهـــا الشيوعيون والاشتراكيون ليست آراء شيوعية بحتة ، أى أنها لا تدعو الى الثورة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للقضاء على الرأسمالية ـ غير

أنه فى الوقت نفسه لا تلتزم الروح الدستورية التزاما تاما حتى لو لجأ المدافعون عن النظام الرأسمالى الى وسائل العنف كما حدث فعلا عندما اراد الرأسماليون القضاء على الديمقراطية الاشتراكية فى المانيا وايطاليا .

ومن سياسة المعارضين للاشتراكية ـ ان اقتضى الأمر ـ تصوير الاشتراكيين الذين يدعون فى الدول البرلمانية الى ضرورة اعادة النظر فى الأساليب البرلمانية على أنهم دعاة للدكتاتورية وهم يقصدون بذلك هدفين :

الاول : بعث الخوف فى نفوس أفراد الشعب المعتدلين من النظام الاشتراكى .

والآخر : اثارة البغضاء والضغائن بين الاحزاب الاشتراكية

ولكن الحقيقة ان الاشتركيين لذين يحتلون مكانا وسطا بين الاشتراكية والشيوعية يدعون الى انتهاج سياسة لا تكاد تمت بصلة الى الدكتاتورية سواء كما يفهمها الشيوعيون أو كما يفهمها الفاشست .

وهم يدعون الى عدم اقامة الاساليب البرلمانية الحالية التى تهدف الى تحقيق جزء بسيط من المهمة التشريعية الملقاة على عاتق البرلمان .

وهم يقترحون اصلاحات ثانوية يمكن تطبيقها فى نطاق نظام اقتصادى لا يمكن لأى أحد أن يتحدى مبادئه الاساسية .

ويرون أنه لا يمكن تطبيق مثل هذه الاصلاحات دون ادخال تعديلات كبيرة على النظام الاقتصادى والاجتماعى •

ويعتقدون ان انتهاج السياسة الاشتراكية ينطوى على اصدار تشريعات فى كثير من المسائل وعلى نطاق واسع ــ وأن اصدار هذه المجموعة الكبيرة من القوانين الجديدة ليست فى طاقة النظام البرلمانى بتنظيمه الحالى •

ويؤمنون أيضا بان أية محاولة لتطبيق الاشتراكية عن طريق الأساليب البرلمانية ستبعث ولا شك اخطارا وخيمة تتطلب اتاحة سلطات خاصة للحكومة التى تقدم على هذه المحاولة ــ أى أنها يجب أن تمنح سلطة منع تهريب النقد او سلطة وقف النشاط التجارى بحجة عجز الرأسمالية عن القيام بهذا النشاط كما يجب •

ومن ثم يقول هؤلاء الاشتراكيون : ان الحكومة الاشتراكية التى تحاول تخطى مرحلة الاصلاحات الاجتماعية لتصبح اشتراكية انشائية لابد من أن تطالب بسلطات خاصة فى النواحى الادارية ــ ولا بد من أن تتدخل فى اصدار التشريعات الجديدة التى تحتاج اليها لتعديل طابع الهيئة التشريعية حتى يمكنها ان تكتفى فى البرلمان بمعالجة المبادىء الاساسية ، وتترك التفاصيل لتعالجها الهيئات الثانوية التى تشكل لهذا الغرض بالذات دون أن تنفق وقت البرلمان فى مناقشاتها ، مما قد يقضى على فرصة

تحقيق الاعمال الانشائية ، ويبعث الفوضى بدلا من النظام الذى يجب ان يسود فى أسرع وقت ممكن .

ويبدو من الواضح انه يجب أن تتخذ الخطوات العملية فى هذا السبيل لو كان من الضرورى بذل محاولة لاقتراح النظام الاشتراكى بالطرق البرلمانية والاشتراكية ، بحيث انه ليس من السهل تقدير مدى معارضة الاشتراكيين المتطرفين فى تمسكهم بالبرلمان لمثل هذه الاقتراحات — وربما كانت الحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين لا يفكرون بتاتا فى اقتراح تطبيق النظام الاشتراكى، اللهم الا فى وقت لا يمكن تحديده فى المستقبل ، وأنهم يفكرون فى مجرد اقتراح بعض الاصلاحات التى تدخل فى الاطار الرأسمالى للمجتمع .

ومن الواضح الى حد كبير أن الاحزاب الاشتراكية فى الدول البرلمانية لا تأمل اقامة أى نظام اشتراكى فى وقت مبكر ، ولا تعمل على ذلك بل انها ورثت تقاليد الاصلاح الاجتماعى الذى تميزت به الراديكالية فى القرن التاسع عشر بعد تفسيرها تفسيرا جديدا يميل الى الاهتمام بالتشريع الاجتماعى والعمل الجماعى من جانب الدولة .

ولا شك أن هذا القول كان يصدق على الديموقراطية الاشتراكية الالمانية كما يصدق على الاحزاب الاشتراكية فى

اسكندناوة وبلجيكا بل فى فرنسا ايضا ـ ويصدق بشكل واضح على حزب العمال فى بريطانيا •

وان الدرس الذى تلقاه الاشتراكيون من الفاشستية لا يمكن ان يفسر من وجهتين مختلفتين : فقد دفعت الفاشستية بعض الاشتراكيين ـ أقصد بذلك اليساريين ـ الى القول بان سقوط الاشتراكية الالمانية أظهر الاخطار الناجمة عن سياسة التطور التاريخى نظرا لضآلة الاصلاحات التى يمكن تحقيقها فعلا فى الظروف المحدودة التى تفرضها الرأسمالية ـ وقالوا : ان الفشل الذى نتج عن ضآلة هذه الاصلاحات سيجعل من الاحزاب التى تمسكت بسياسة التطور التدريجى وبالنظام البرلمانى الذى كانت تعتمد عليه هذه الأحزاب ضحايا لهاجمات الفاشست •

لهذا أخذت تدعو هذه المدرسة من الاشتراكيين الى اعادة النظر فى الاساليب البرلمانية على أن تكون هذه هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق تقدم أسرع فى سبيل الاشتراكية ومن ثم للقضاء على خطر الفاشستية •

وقال الاشتراكيون (اليمينيون) من الناحية الاخرى : ان الخروج بأى شكل من الاشكال على الأساليب البرلمانية المعروفة حتى لو كان فى سبيل تقوية البرلمان باعتباره قوة برلمانية انشائية سيجعل من نمو الفاشستية وتشجيعها ـ وان السياسة الرشيدة

التى يجب أن يتبعها الاشتراكيون هى تلك السياسة التى تبعث الخوف فى نفوس الناخبين المعتدلين .

وقد ظل «اليمينيون» فى حزب العمال البريطانى يسيطرون على جهاز الحزب ـ ولقد تمكنوا فى الاجتماعات الاخيرة التى عقدها الحزب من صد الهجمات والانتقادات التى وجهها اليهم اليساريون .

ويختلف الموقف الى حد ما فى الدول الاوروبية التى يزيد فيها خطر الفاشستية ولا يؤمن الناس فيها كثيرا بالتقاليد البرلمانية

وترجع هزيمة اليساريين بشكل أساسى الى الايمان فى الوقت الحاضر بان الدفاع عن النظم الديموقراطية لا الاشتراكية يجب أن يكون له الأهمية الأولى .

وقد دفع هذا الشعور الاشتراكيين فى فرنسا الى التخلى عن معارضتهم القديمة لفكرة الائتلاف ودفعتهم الى الاشتراك مع الراديكاليين فى كثير من الوزارات .

وقد دفع هذا الشعور ايضا حزب العمال فى بلجيكا الى الائتلاف مع الأحزاب الكاثوليكية واحزاب الأحرار بحيث أصبح هذا الائتلاف يشمل بعض العناصر المحافظة فى بلجيكا . وقد تكون كثير من الوزارات من هذه الائتلافات ـ ولم يكن يعارضها سوى الشيوعيين من ناحية ـ والفاشست من ناحية أخرى .

وفى بريطانيا مضى حزب العمال يعلن استنكاره للائتلافات ،

غير أنه على الرغم من ذلك جعل برنامجه اكثر اعتدالا حتى يكسب تأييدا أكبر من الرأى العام .

والحقيقة ان تأثير ظهور الفاشستية فى هذه الدول الثلاث جعل اغلب الزعماء البرلمانيين الاشتراكيين أكثر حذرا وأكثر اعتدالا فى سياساتهم لانه دفعهم الى احترام تآلف عناصر «الاحرار» فى المجتمع من أجل المحافظة على النظم البرلمانية من هجمات الفاشستية . ولم يخرج على هذا المنوال سوى أقلية ضئيلة كانت ترى أن الاشتراكية فى حاجة الى أن تكون أكثر شجاعة وأقل اعتدالا لو ارادت أن تتجنب الاخطار التى تتعرض لها .

ويميل دعاة ائتلاف الدول الديموقراطية أمام خطر اليمينيين فى بعض الدوائر الى الاصرار على اعادة النظر فى الأساليب البرلمانية اذا كان المجتمع يهدف الى حماية النظام البرلمانى من الخطر ــ ويمكننا أن نلمس ذلك فى «خطة العمل» وهو القرار الذى اتخذه حزب العمال البلجيكى وفى كثير من الاصلاحات التى أبداها زعماء الاشتراكية فى فرنسا ــ ولكننا نلمس فى فرنسا وبلجيكا الرغبة فى اعادة النظر فى السياسة بالتعاون مع اليمينيين فى الأحزاب الراديكالية .

ويميل زعماء حزب العمال البريطانى الذى كان يأمل ان يقوى ويتمكن من تشكيل حكومة له ، كان هؤلاء الزعماء يميلون

الى تأييد الأساليب البرلمانية القائمة ، والى عدم الافصاح عن الحاجة الى تغيير هذه الأساليب الا بعد استيلائهم على الحكم فعلا .

ولا شك فى أن هذه التيارات المتضاربة فى آراء الاشتراكيين فى أوروبا تدل على أن الاشتراكية كانت تمر فى ذلك الوقت بفترة عصيبة ـ ولم يسفر تدهور الاشتراكية فى ايطاليا عن آثار كبيرة فى الدوائر الاشتراكية الاوروبية لان ايطاليا لم تكن دولة صناعية متقدمة ولان الحركة الاشتراكية الايطالية لم تكن كبيرة النفوذ فى الفكر الاشتراكى الدولى .

وكان هناك من يرى ان الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى المانيا وحزب العمال فى بريطانيا هما اقوى احزاب اشتراكية منظمة خارج الاتحاد السوفييتى .

ورأى الاشتراكيون فى أنحاء العالم كافة انهيار الاشتراكية الالمانية ـ دون مقاومة ـ امام الهجوم النازى ، وهو حدث مزعج يندى له الجبين .

ونتيجة لهذه الاحداث تردد السؤال التالى : هل أخطأ الاشتراكيون حين ظنوا ان ازدياد العقبات أمام الصناعة الرأسمالية سيمهد الطريق ـ قبل وقت طويل ـ أمام الاشتراكية : ذلك لان تجربة المانيا دلت على أن الطبقة الوسطى فى المجتمع لن تتحالف هى والبروليتاريا من أجل اقرار الاشتراكية ، وانما يحتمل ـ

تحت وطأة الظروف الاقتصادية ـ ان تتجه الى الفاشستية على أمل المحافظة على النظام الطبقى ، وصيانة مركزها الاجتماعى الممتاز ـ وكذلك وضعها الاقتصادى .

وبدا أن هذه الطبقة المتوسطة لن تقول ان اخطاء الرأسمالية سبب متاعبها ، وانما الخطر الاشتراكى ـ كما بدا أيضا أنها على استعداد للانضمام الى أى فريق يسحق حركة الطبقة العاملة .

لا شك أن هذه الاحداث وقعت فى المانيا فى أعقاب الحرب ـ غير أن هناك ظروفا خاصة تفسر لنا لماذا وقعت هذه الاحداث بالذات هناك : لقد كانت المانيا بلدا مهزوما ، يحس بوطأة الفشل ويعانى من فداحة الثمن الذى فرضه المنتصرون حين طالبوا بالتعويضات ـ وأحس جزء كبير من الشعب بالخزى والمذلة ـ وعبر هذا الشعب عن ذلك الشعور بانتفاضات قومية .

وكان الاشتراكيون ضعفاء ـ أو جبناء ـ ومن ثم لم يكن فى مقدورهم ان يوطدوا أركان النظام الاشتراكى .

وهكذا ارتبطوا فى أذهان الشعب بسياسة المعاهدات المكروهة ، كما ارتبطوا بأبشع مظاهر جمهورية فيمار ـ ولو اقتصرت الحركة النازية ـ فى نجاحها ـ على البواعث الاقتصادية فقط ما تحكمت فى عقول معظم الناس ـ والذى حدث انها أضافت الى اغرائها الاقتصادى اغراء آخر يستهدف المشاعر القومية .

وعندما اجتمع هذان العاملان لم يكن من السهل مقاومتهما :

لقد ثبت الديموقراطيون الاشتراكيون ـ فى الانتخابات ـ حتى النهاية ـ غير أن الشبان انصرفوا عن الديموقراطية الاشتراكية، واتجه بعضهم الى الشيوعية ـ أما معظمهم فاتجه الى النازية التى تغريهم « بالروح الالمانية » .

ويختلف الموقف فى بريطانيا ، بل يختلف أيضا فى فرنسا وبلجيكا : فليست أمامنا هنا هزائم عسكرية تخلق شعورا قوميا بالمهانة ، وليس أمامنا هنا شعور بشىء يخدش الشرف ، ويتطلب الانتقام ـ ان هذه البلدان تزخر بالمشاعر القومية ـ غير أنها مشاعر مسالمة بطبيعتها الى حد كبير ـ لم تكن هذه المشاعر تهدف الى استعادة ما فقدته : فهى لم تفقد شيئا ـ ولهذا انحصر همها فى الاحتفاظ بما حصلت عليه ـ ولم يكن هناك أزمة اقتصادية مشابهة للازمة الالمانية .

صحيح أن بريطانيا وبلجيكا وفرنسا عانت من أزمة التعطل القاسية ـ غير ان محنتها لم تشمل الجميع كما حدث فى المانيا .

وبالرغم من أن الفاشستية تنمو بالتدريج ـ وعلى نطاق ضيق ـ فى بريطانيا ـ فان بريطانيا لا تعانى من الظروف التى تجعل الفاشستية حركة خطيرة تستحوذ على السلطة .

ان الفاشستية البريطانية لا تشكل خطرا قوميا ـ اللهم الا اذا حدث للوضع الاقتصادى ما لم يكن فى الحسبان : فليس للفاشستية هناك ما للبرلمانية من أهمية ـ وفى الوقت نفسه لن

يؤدى وجود حكومة عمالية الى زعزعة مركز النظام الرأسمالى ـ ان الرأسماليين البريطانيين لا يحسون بذعر كبير من الاشتراكية ـ ومن ثم لن تحل الفاشستية البريطانية محل الاشتراكية البريطانية ـ ومن المعروف ان موقف الرأسمالية من العمال فى الانتخابات سيتوقف ـ الى حد كبير ـ على الوضع الدولى اثناء وصول الحكومة العمالية الى مراكز الحكم

ان حزب العمال ـ حين يحظى بالاغلبية فى مجلس العموم ـ مضطر الى مواجهة المعارضة فى مجلس اللوردات ـ بل قد يضطر الى مواجهة معارضة القصر الذى تقتصر اختصاصاته الى الوضوح ـ وعلى حزب العمال ـ قبل هذا وذاك ـ ان يهتم بروح التسوية التى تسيطر على غالبية الشعب البريطانى ـ ان التحرك نحو الاشتراكية سيتم بطريقة بطيئة ، وبخطى حذرة مترددة .

مجموعة

إخترنا لك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها وإعدادها

لجنة "إخترنا لك"

المشرف على اللجنة

عبد القادر حاتم

سكرتير اللجنة

محمد عطا

المراسلات : ص.ب ١٠٩٤ القاهرة

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

Bibliotheca Alexandrina
0399040